



جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية مؤسسة

تنافسية قطاع الصناعات النسيجية في الجزائر
2007-2017

تحت اشراف الأستاذ:
د. بكريتي لخضر

من اعداد الطالبة:
بشليلى أسماء

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
أ. د. شريف طويل نور الدين	أستاذ التعليم العالي جامعة مستغانم	رئيسا
د. بكريتي لخضر	أستاذ محاضر أ المركز الجامعي البيض	مقررا
د. صفيح الصادق	أستاذ محاضر أ جامعة معسكر	ممتحنا
د. عمراني محمد	أستاذ محاضر أ جامعة مستغانم	ممتحنا
د. ولد محمد عيسى	أستاذ محاضر أ جامعة مستغانم	ممتحنا
د. وهراني مجذوب	أستاذ محاضر أ جامعة مستغانم	ممتحنا

2020- 2019

شكر وتقدير

أقدم الشكر الجزيل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على رسالة الدكتوراه الدكتور بكرיתי لخضر.

كما أتقدم بالشكر إلى العائلة والأساتذة والأصدقاء وكل من شجعني وساعدني على انجاز هذا العمل.

إهداء

اهدي هذا العمل إلى:

- والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.
- والدي الثاني رحمه الله واسكنه فسيح جنانه ساعد مختار ووالدتي الثانية أطال الله في عمرها.
- زوجي ساعد عبد المجيد وابنتي الغاليتين زهرة ايناس وبسمة.
- إخوتي كلثوم، محمد عبد الكمال، أسيا، محي الدين، سورية، سعاد، حياة، شهرزاد، عزيزة، ايمان.
- الأهل والأقارب بدون استثناء.

إهداء خاص إلى الجدة جبور بنت النبي رحمة الله واسكنها فسيح جنانه والجدة قلباز فاطمة
اطال الله في عمرها.

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
01	شكر وتقدير
02	اهداء
03	الفهرس
08	قائمة الاشكال
10	قائمة الجداول
14	مقدمة عامة
20	القسم الأول: تطور قطاع الصناعة النسيجية
21	مقدمة القسم الأول
23	الفصل الأول: تطور قطاع الصناعة النسيجية في العالم والعوامل المؤثرة فيه
24	المبحث الأول: قطاع النسيج والملابس في العالم
24	المطلب الأول: واقع قطاع النسيج والملابس في العالم
29	المطلب الثاني: تطور الصادرات العالمية من النسيج والملابس
34	المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية المنظمة لقطاع النسيج وتأثيرها على تنافسيته
35	المطلب الأول: اتفاقية الالياف متعددة الاطراف

38	المطلب الثاني: اتفاقية النسيج والملابس واتفاقية شنغهاي
42	الفصل الثاني: تطور قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر
42	المبحث الأول: تطور قطاع الصناعة النسيجية في فترة الاقتصاد الموجه (تدهور القطاع) 1967-1989
43	المطلب الأول: مرحلة الاستثمارات الكبرى 1980-1967
49	المطلب الثاني: الصناعة النسيجية في برامج الثورة الصناعية 1980- 1989
56	المبحث الثاني: تطور الصناعة النسيجية في فترة اقتصاد السوق 2015-1990
56	المطلب الأول: مرحلة الازمة والانكماش الاقتصادي 1990-1989
59	المطلب الثاني: مرحلة النهوض بالقطاع 2015-2000
63	خلاصة القسم الاول
64	القسم الثاني: تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر
65	مقدمة القسم الثاني
67	الفصل الثالث: الإطار النظري للتنافسية
67	المبحث الأول: نظريات التنافسية
67	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنافسية 1- تعريف التنافسية

74	2- أنواع التنافسية
78	3- أهمية واهداف التنافسية
81	4- المراحل الدافعة لتطور الوضع التنافسي
82	المطلب الثاني: نظريات التنافسية
82	1- نظرية الميزة المطلقة
83	2- نظرية الميزة النسبية
85	3- نظرية تكلفة الفرصة البديلة
86	4- النظرية النيو كلاسيكية
87	5- نظرية الميزة التنافسية
88	6- نظرية المزايا التنافسية في تفسير التجارة الدولية
89	المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية
91	المطلب الأول: العوامل المحددة لمؤشر التنافسية العالمية
92	1- مجموعة المتطلبات الأساسية
93	2- مجموعة محفزات الكفاءة
97	المطلب الثاني: أنواع مؤشرات قياس التنافسية
97	1- مؤشرات قياس التنافسية الوطنية
97	2- مؤشرات قياس التنافسية الدولية

109	الفصل الرابع: تحليل مؤشرات تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر
110	المبحث الأول: مؤشرات قياس التنافسية في الجزائر
110	المطلب الأول: واقع أداء الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية
110	1- ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية
113	2- تطور مؤشر التنافسية الدولية خلال الفترة 2007-2017
115	المطلب الثاني: مؤشرات قياس تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2007-2017
115	1- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
118	2- الناتج الداخلي الخام
120	3- التجارة الخارجية
127	4- الاستثمار الأجنبي المباشر
134	5- البطالة
136	المبحث الثاني: مؤشرات قياس تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017
137	المطلب الأول: تطور الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017
141	المطلب الثاني: الصناعة النسيجية في مؤشرات قياس التنافسية وفاقها

141	(1) الصناعة النسيجية في مؤشرات قياس التنافسية الدولية خلال الفترة 2007-2017
141	✓ متوسط نصيب الفرد من قطاع النسيج والملابس
142	✓ حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام، الإنتاج، القيمة المضافة ورقم الاعمال
147	✓ صناعة النسيج والملابس في مؤشر التجارة الخارجية
156	✓ صناعة النسيج والملابس في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر
160	✓ صناعة النسيج والملابس في مؤشر البطالة
162	(2) افاق الصناعة النسيجية في الجزائر
167	خلاصة القسم الثاني
168	خاتمة
173	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الدول العشر الأولى في تصدير النسيج في العالم سنة 2017	32
02	الدول العشر الأولى في تصدير الملابس في العالم سنة 2017	34
03	الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1970-1977	46
04	اهداف التنافسية	80
05	تطور مؤشر التنافسية العالمية في الجزائر من 2007-2017	114
06	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2007-2017	117
07	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2007-2017	118
08	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	121
09	حركة الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2015	125
10	نسبة التغطية استيراد/تصدير	126
11	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007-2017	131

135	نسبة تطور البطالة خلال الفترة 2007-2017	12
144	حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2007-2017	13
147	تطور مؤشر انتاج قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017	14
149	الواردات من الالياف والآلات لصناعة النسيج خلال الفترة 2007-2017	15
153	صادرات مختلف أنواع الالياف والآلات لصناعة النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017	16
155	مقارنة الصادرات بالواردات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017	17
156	تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم عشر قطاعات خلال الفترة 2007-2017	18
161	تطور عدد العمال في قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017	19

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	حصة صادرات النسيج من الصادرات العالمية في الدول العشر الأولى خلال الفترة 2000-2017	31
02	حصة صادرات الملابس من الصادرات العالمية في الدول العشر الأولى خلال الفترة 2000-2017	33
03	مراحل تحرير قطاع النسيج والملابس حسب اتفاقية النسيج والملابس	40
04	الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي خلال الفترة 1970-1977	45
05	معدلات النمو المتوقعة والمحقة في القطاع الصناعي خلال الفترة 1970-1977	47
06	عدد مشاريع القطاع الخاص في قطاع النسيج خلال الفترة 1967-1978	48
07	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة 1980-1989	50
08	توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة خلال الفترة 1983-1987	52

54	انتاج مؤسسات القطاع الصناعي الخاص خلال الفترة 1989-1984	09
55	تطور القيمة المضافة للقطاع الخاص الصناعي خلال الفترة 1989-1984	10
58	تطور انتاج النسيج والملابس خلال الفترة 1990- 2001	11
58	نسبة مساهمة قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2001-1990	12
61	تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي خلال الفترة 2015-2000	13
111	ترتيب الجزائر بين الدول العربية العشر ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية	14
112	ترتيب الجزائر في أبرز المؤشرات العالمية لسنة 2017	15
113	تطور مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر خلال الفترة 2017-2007	16
116	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	17

118	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2017-2007	18
120	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2017-2007	19
127	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007- 2017	20
133	تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2017-2007	21
134	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2017-2007	22
137	النسب المئوية لنمو الصناعة التحويلية في الجزائر 2017-2007	23
139	النسب المئوية لمساهمة قطاع الصناعة، الفلاحة والمحروقات في الناتج المحلي الإجمالي	24
141	متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	25
142	حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2017-2007	26
145	تطور الإنتاج، القيمة المضافة ورقم الاعمال لقطاع النسيج والملابس في الجزائر من 2017-2007	27

148	الواردات من النسيج والملابس خلال الفترة 2007- 2017	28
151	الصادرات من النسيج والملابس خلال الفترة 2007- 2017	29
157	اهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر في قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017	30
160	تطور عدد العمال في قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017	31

مقدمة عامة

في ظل العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح موضوع التنافسية خلال السنوات الأخيرة محل اهتمام الخبراء الاقتصاديين و الباحثين على الصعيد المحلي و العالمي، وفي ظل هذه التطورات أصبح من الصعب على أية دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التطورات نظرا للمصاعب والعراقيل التي تواجهها وخاصة في ميادين التصدير وتدفقات رؤوس الأموال ، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلية اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال . تكمن أهمية القدرة التنافسية في أنها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي. كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

وإن موضوع التنافسية أو الميزة التنافسية كغيره من المواضيع لم ينشأ من العدم، بل جاء نتيجة لعدة تراكمات شملت فترات زمنية مختلفة تمثلت في عدة نظريات عالجت تفوق الدول على المستوى العالمي بتفسيرات مختلفة بداية من اكتساب المزايا النسبية بالاعتماد على التجارة الخارجية واتسعت لاكتساب المزايا التنافسية مع الأخذ في الاعتبار مختلف التطورات العالمية. أصبح موضوع التنافسية ضمن أولويات الدول مما أدى إلى ظهور جهات مختصة لقياس التنافسية حيث قامت هذه الجهات بإيجاد وتطوير مؤشرات ونماذج مركبة كمية ونوعية لقياس تنافسية الدول وتحديد موقعها على سلم الترتيب العالمي للتنافسية. و المؤشرات المعتمدة في قياس التنافسية تدور حول حجم لمبادلات التجارية الدولية و كذلك حجم الاستثمار الأجنبي

معدل التضخم و غيرها، و التي تعتبر كنتيجة لمر دودية المؤسسات و قدرتها على اقتحام الأسواق الدولية، و تركز كل المؤشرات التنافسية التي تعدها الهيئات الولية و المنظمات على 12 عمودا يساهم في تحليل العوامل المؤثرة في التنافسية، وزيادة الإنتاجية، والتطور الاقتصادي في بلد ما، ويقترح الحلول التي يراها، من أجل أن يحتفظ الاقتصاد بقدرته على المنافسة والتجديد، في الأسواق الدولية و هم المؤسسات، البنية التحتية، البيئة الماكرواقتصادية، الصحة و التعليم الأساسي، التعليم العالي و التدريب، فعالية سوق السلع، فعالية سوق اليد العاملة، الوسائل التكنولوجية الحديثة، حجم السوق، تطور الأعمال و التجديد.

الجزائر واحدة من الدول التي تسعى إلى تحسين قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية إذ أن تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الاقتصاد الجزائري ينشط في محيط اقتصادي شديد المنافسة، وأمام ضعف القدرة التنافسية لهذا الاقتصاد فإنه لا بد أن تضع الحكومة أدوات مختلفة لرفع قدراتها لتنافسية.

وفي هذا الإطار أصبحت الجزائر تسعى لتطوير الاقتصاد من خلال تطوير مختلف القطاعات وخاصة قطاع الصناعة النسيجية الذي عرف تدهورا كبيرا خلال فترة الاقتصاد الموجه بهدف الرفع من قدراته التنافسية من أجل مواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي، ولأن قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر قابل للتطور فإن ما يحدث من تغيرات في البيئة الاقتصادية الكلية يزيد من هشاشة هذا القطاع في الدول النامية ويعرضه لمنافسة حادة في السوق العالمية التي أصبحت تتحكم في شبكات الإنتاج والتوزيع أو بعبارة أوضح سنجيب على التساؤل التالي:

1) كيف يمكن لقطاع النسيج والملابس الحصول على ميزة تنافسية تمكنه من تنمية تنافسيته

محليا ودوليا؟

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا بالضرورة إلى الإجابة على السؤالين الفرعيين التاليين:

✓ ما هو واقع الصناعة النسيجية في العالم؟

✓ ما هو مستوى تنافسية قطاع الصناعات النسيجية الجزائري؟

(2) فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة فإنّ بحثنا يفرض علينا طرح الفرضيتين التاليتين:

✓ يمثل وجود مؤسسات تستطيع النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية عامل مشجع

لتحسين تنافسية المؤسسة والدولة.

✓ لم يصبح قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر بعد قوة محرّكة للاقتصاد.

منهج الدراسة

تم إعداد موضوع البحث بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي. فيكون وصفيًا في

الجانب النظري عند التعرض للمفاهيم النظرية للتنافسية، وتحليليًا في الجانب التطبيقي من

خلال استخدام مؤشرات لقياس القدرة التنافسية في قطاع الصناعة النسيجية وتحليلها.

وللإجابة على إشكالية الدراسة اشتملت الخطة على ما يلي:

القسم الأول: تطور قطاع الصناعة النسيجية (القسم النظري)

الفصل الأول: تطور قطاع الصناعة النسيجية في العالم والعوامل المؤثرة فيه

الفصل الثاني: تطور قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر (القسم التطبيقي)

القسم الثاني: تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر

الفصل الثالث: الإطار النظري للتنافسية

الفصل الرابع: تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر

الدراسات السابقة

* الذكاء الاقتصادي والقيمة التنافسية للمعلومة – دراسة حالة قطاع النسيج والملابس الجزائري – مرابط سليمان، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه سنة 2014-2015، تهدف هذه الدراسة الى اهمية الذكاء الاقتصادي و دوره في رفع القدرات التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة ومؤسسات الصناعة النسيجية بصفة خاصة، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي في الدراسة النظرية والمنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية حيث توصلت هذه الدراسة الى سوء فهم الذكاء الاقتصادي و تعطله في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عموما و مؤسسات النسيج و الملابس خاصة.

* استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي - دراسة حالة الجزائر - حنان جودي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه سنة 2016-2017، تهدف هذه الدراسة الى تحديد إستراتيجية التأهيل كخيار تسمح للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتدارك الفجوة الإستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي و التحقق من ذلك انطلاقا من أهداف هذه الإستراتيجية المتمثلة في الأداء و التنافسية من خلال استخدام النموذج الوضعي- التفسيري.

القسم الأول

تطور قطاع الصناعة النسيجية

الفصل الأول: تطور قطاع الصناعة النسيجية في العالم

والعوامل المؤثرة فيه

الفصل الثاني: تطور قطاع الصناعة النسيجية في

الجزائر

مقدمة القسم الأول

صناعة النسيج والملابس كغيرها من الصناعات التحويلية شهدت تغيرات كثيرة على المستوى العالمي وعلى مستوى الجزائر، فقد عرفت الجزائر تراجعاً رهيباً في صناعة النسيج والملابس وذلك نظراً لضعف قدرتها على التحكم في المحيط الداخلي ومسايرة تغيرات المحيط الخارجي، فقد تم عرض كل مؤسسات القطاع للخصخصة، غير أن عملية الخصخصة لم تكن ناجحة وبقيت المؤسسات ضمن النسيج الصناعي العمومي.

تعتبر صناعة النسيج والملابس أحد الأنشطة الأساسية المعتمد عليها لتطوير الصناعة التحويلية في كل دول العالم. فهي أحد الصناعات الأولى التي أعطي لها الاهتمام في الجزائر. الإستراتيجية المتبعة لتطوير القطاع اعتمدت بشكل واسع على الاستثمار المكثف والذي يعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية، الإنتاجية وفائض القيمة، وهي الأشياء التي تسمح بتمويل الفترات اللاحقة وكذا دخول القطاع في التنمية المستدامة. إلا أنه وللأسف ومنذ الأزمة البترولية لسنة 1986 والقطاع يشهد إخفاقات شديدة ومتتالية، والتي تهدد اندثار القطاع ككل وتجرب البلاد إلى تبعية كبيرة للواردات من المواد النسيجية بمختلف أنواعها، وهذا رغم امتلاك الصناعة النسيجية الجزائرية العديد من المزايا التنافسية على غرار الدول المجاورة من انخفاض في تكلفة اليد العاملة، وتوفير سوق محلي معتبر والقرب من الأسواق الاستهلاكية الكبرى.

بناء على ما سبق، ينقسم القسم الأول إلى فصلين، يهتم الفصل الأول بتطور الصناعة النسيجية في العالم والعوامل المؤثرة فيها اما الفصل الثاني فيعالج تطور قطاع الصناعات النسيجية في الجزائر وفق مرحلتين هما: مرحلة الاقتصاد الموجه ومرحلة اقتصاد السوق.

الفصل الأول

تطور قطاع الصناعة النسيجية في العالم والعوامل المؤثرة فيه

شهد سوق النسيج والملابس في الآونة الأخيرة تنافسا قويا بين كثير من الدول، حيث تحاول كل دولة تقديم أفضل ما لديها من خلال انتقاء أجود الأنواع، بالإضافة إلى محاولة وضع أسعار مناسبة. وكل هذا محاولة لفتح أسواق جديدة لهم عالمية، حيث أن قطاع النسيج والملابس من أهم القطاعات التي لها القدرة على النهوض باقتصاد أي دولة أن تم العمل عليها كما ينبغي.

تعتبر صناعة النسيج والملابس أحد الصناعات الأكثر انتشارا في العالم، فهي صناعة جد قديمة نشأت مع ظهور حاجة الإنسان للملبس، الأقمشة الأولى التي عرفها الإنسان تعود إلى العصر الحجري الحديث (9000 سنة قبل الميلاد إلى 3300 سنة قبل الميلاد)، أما الآلات الأولى فظهرت حوالي 1400 سنة قبل الميلاد، ومع النهضة الأوروبية شهدت آلة النسيج الكثير من الاهتمام، فتعاقب الباحثون حتى تمكن Charle Mari Jacquard سنة 1981 من وضع أسس الآلة الحديثة لصناعة النسيج والمعروفة إلى غاية يومنا.

كما عرفت صناعة الغزل (صناعة الخيوط) تطورات كبيرة، فبعدما كانت الخيوط طبيعية فقط، (قطن، صوف، حرير) أصبحت اليوم متنوعة وتعد بالعشرات فمنها الاصطناعية Artificelles والتركيبية Synthétiques والطلاء Inorganique. والحرير الاصطناعي إلى غير ذلك من الألياف التي أحدثت ثورة حقيقية في عالم النسيج والملابس.

المبحث الأول: قطاع النسيج والملابس في العالم

النسيج ونظرا للتطور الكبير الذي شهد هو ما زال يشهده من خلال البحوث والإبداعات، لم يبق مرتبطا فقط بالملابس بل توجه إلى قطاعات أخرى جد متنوعة، فقد أحدثت تغييرات كبرى في الفلاحة، البناء، السيارات، المواد الطبية إلى غير ذلك من القطاعات التي وجدت من منتجاتها فرصا لتوسيع نشاطاتها وتخفيض تكاليفها ودعم تنافسيتها.

المطلب الأول: واقع قطاع النسيج والملابس في العالم

قطاع النسيج والملابس قطاع ذو أهمية إستراتيجية كبيرة، تنافست ومازالت تنافس عليه الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو على حد سواء، فلقد صنف من طرف Michel Battiau ضمن الصناعات الثلاثة المحققة للأكبر نمو على المدى الطويل وهي صناعة النسيج، صناعة السيارات وصناعة وسائل الإعلام والاتصال، فهو قطاع جد فعال في إحداث التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، فهو يتطلب يد عاملة تكون كثيفة في صناعة الملابس وبدرجة أقل في صناعة النسيج.

اهتمامات الدول المتقدمة أصبحت مبنية على تطوير النسيج التقني، فأوروبا تتمسك بالقطاع وتريد أن تجعله أكثر تنافسية وأكثر حداثة، كما أنّ دول شمال أوروبا تستثمر بشكل كبير في البحث، الشيء الذي يمكنها من الاستحواذ على الأنسجة التقنية والأنسجة الذكية (Smart أو textile intelligents) (أنسجة مضاف إليها مركبات إلكترونية، إعلامية ورقمية). فمثلا فنلندا Finlande النسيج التقني يمثل 70 % من مجموع منتجاتها النسيجية.

النسيج التقني ومن خلال البحث والإبداع جعل من سلسلة القيمة للنسيج التي كانت تتسم بالبساطة، والتي كانت تنقسم إلى 3 مراحل أساسية: صناعة الخيوط، النسيج وأخير الإتمام، جعلها أكثر تعقدا وتنوعا، حيث أصبحت كل مرحلة من المراحل الثلاثة الأولى تتدخل عليها تقنيات النسيج التقني مما يجعلها أكثر تطورا وأكثر خلقا للقيمة المضافة، النسيج التقني أصبح مثله مثل المواد الأخرى كالبلاستيك والحديد مستعملا في صناعات شتى، الشيء الذي جعل الاستهلاك العالمي من النسيج التقني يتزايد بشكل ملحوظ.

أما الدول الأقل تطورا فنجدها أكثر إنتاجا وتحويلا للنسيج العادي (الكلاسيكي)، فهو قطاع لا يتطلب مهارات كبيرة ولا بحوثا معمقة ولا أموالا ضخمة، فقطاع النسيج وخاصة الملابس لا يتطلب استثمارات ضخمة فهو منخفض التكلفة مقارنة بصناعات أخرى، مما يتيح إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة محدودة من حيث التكنولوجيا، لكن وبالمقابل قادرة على تصريف منتجاتها قابلة لأن تجد مكانا لها في الأسواق المحلية والعالمية.

كذلك نظرا لضعف الحواجز وكثرة العارضين فإنّ منتوجات الدولة النامية هي ذات قيمة مضافة متدلية، الشيء الذي يعطينا نظرة واضحة حول الصعوبات والأجواء التي تمارس فيها هذه الصناعة، ولعل أحسن دليل على ما نقول هو ما حدث في بنغلادش سنة 2013 عند انهيار Rana Plaza والذي خلف 1138 عامل قتيل، الحدث يبين بوضوح الظروف والأجواء القاسية التي تمارس فيها صناعة الملابس في دول العالم الثالث أو السائرة في طريق النمو. وتترتب أهم الدول المصدرة للنسيج والملابس خلال سنة 2016 كالتالي:

المركز الأول الصين

إحدى أهم وأكبر الكيانات الاقتصادية العالمية والتي تقع في القارة الآسيوية وتتميز بثروتها البشرية التي تم استغلالها أحسن استغلال في كثير من الأعمال والقطاعات الصناعية من أهمها على الإطلاق كل من صناعة (السيارات والملابس) حيث تحتل في هذين القطاعين تحديدا المرتبة الأولى وسط دول العالم، وقد وصل إجمالي حجم صادراتها في صناعة الملابس إلى حوالي 171 مليار دولار، حيث يتضاءل بجانبها باقي الدول المنافسة لها مقارنة مع صادراتها، ومن أهم ما يميز سوق الملابس الصيني هو دراسة ومراعاة السوق العالمي جيدا وما يحتاجه من أنواع وأسعار، حتى دراسة الأنواع والثقافات المختلفة لباقي دول العالم فتجارة الملابس لا تقتصر على منطقة أو دول معينة بل تغزو العالم بأسره.

المركز الثاني تركيا

تحتل تركيا المرتبة الثانية في صناعة الملابس لما وصلت إليه من جودة عالية في انتقاء كل من الخامات والتصميمات المستخدمة فيها، وقد بلغ إجمالي العائد المادي من صناعة الملابس وتجارته إلى ما يقارب من 150 دولار أمريكي، كما تعتبر صناعة الملابس التركية لها سمعة كبيرة وسط السوق العالمي تحديدا في ملابس الأطفال.

المركز الثالث إيطاليا

وتأتي إيطاليا في المرتبة الثالثة من ناحية أكبر وأهم الدول في مجال الملابس حيث أن جملة (صنع في إيطاليا) تحمل في معناها الكثير من تصميمات جديدة وجودة الخامات مع الاهتمام الجيد من قبل المصانع على خروج قطعة الملابس بشكل لا يعيبه شيء، مما جعل لها مكانة

كبيرة وسط باقي الدول في ذلك المجال، كما يلقي المنتج الإيطالي الترحيب من قبل السوق الخليجي، وقد بلغ إجمالي العائد المادي إلى ما يقارب من 80 مليار دولار بالرغم من قوة عملة اليورو وتكاليف قيمة العمالة بالمقارنة مع باقي منافسيها.

المركز الرابع بنجلاديش

وتأتي بنجلاديش في المركز الرابع، فهي تعتبر من أكبر دول العالم في ذلك القطاع حيث تشكل صناعة الملابس وتصديرها أكبر الكيانات الاقتصادية في البلاد سواء من ناحية عدد العاملين فيه الذين يصل عددهم إلى أكثر من 4 ملايين شخص أي بما يعادل نصف إجمالي العاملين في القطاع الصناعي بأكمله، كما تصل نسبة العائدات للصادرات إلى حوالي 80% من العوائد الإجمالية للصادرات التي تصل إلى 25 مليار دولار، علما بأن 60% من هذه الصادرات تتجه نحو أوروبا، 25% منها تتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، كما هو جدير بالذكر أنه بالرغم من ما تجنيه العلامات التجارية العالمية المعروفة من مكاسب من وراء صناعة الملابس البنجلاديشية إلا أن حقوق العاملين فيها غير منصفة وغير عادلة نهائيا ويسودها أوضاع بائسة.

المركز الخامس الهند

أما عن الهند فهي من إحدى أهم الدول في العالم في ذلك القطاع حيث يصل إجمالي العائد المادي إلى ما يقارب من 20 مليار دولار، كما يوجد كثير من شعوب العالم تهتم بصناعة الملابس الهندية نظرا لاستخدام أفضل وأجود الخامات في صناعتها، كما كان من أهم مؤشرات نجاح تلك الصناعة هو دراسة احتياجات السوق العالمي من متطلبات ومحاوله تلبيتها.¹

¹ www.almsal.com/post/457043, 2 mars 2011

صناعة الملابس في ضوء التقسيم العالمي للعمل:

انتقلت صناعات النسيج والملابس من الدول الرأسمالية المتطورة إلى البلدان الفقيرة (ما يُسمّى "العالم الثالث")، منذ حوالي خمسة عقود، وانتشرت المناطق الصناعية، التي تُشكل هذه الصناعة عمودها الفقري، في ضواحي المُدن الكُبرى، من الدار البيضاء (المغرب) إلى بانكوك (تايلند) ومانيلاً (الفلبين)، مروراً بمدن عربية وإفريقية وآسيوية، وبمدن أمريكا الجنوبية، وفَرَضَ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الدول الفقيرة إقرار تشريعات وحوافز لصالح الشركات الأوروبية والأمريكية لصناعة الملابس، منذ نهاية عقد ستينيات القرن العشرين، في إطار "تشجيع الصادرات"، لأن هذه الملابس (ومصنوعات أخرى) لُيَسِّتْ مُعَدَّة للبيع في الأسواق المحليّة، بل يقع تصديرها لبلدان المنشأ، حيث يقع المقر الرسمي لهذه الشركات الأجنبية، وتُشغّل هذه الشركات، التي يُديرها ويُشرف على تسييرها أجانِب، عُنُصْرِيُون في معظمهم، العُمال الشُّبَّان من الجنسين، برواتب متدنّية، دون احترام قوانين العمل - على هِنْتِهَا - في هذه البلدان، وغالباً ما تعتمد الشركات - بدعمٍ من الحكومات المحلية - إلى تَسْرِيح العُمال الذين يُحاولون تأسيس نقابات في هذه المصانع، وعموماً شكّل قطاع الغزل والنسيج والملابس، وصناعة الجلد، مُخْتَبِراً لما سُمِّيَ "العولمة الرأسمالية المُتوحّشة".

تضاعف حجم وقيمة التجارة العالمية سنّةً أضعاف، بين سنتي 1980 و2010، بحسب "الهيئة العالمية للموارد" التابعة للأمم المتحدة، ولكن هذه الأرقام لا تعكس حجم الدمار الذي أصاب البلدان المُصدّرة للمواد الخام، من جرّاء استخراجها، إذ تُقدّر الأمم المتحدة إن إنتاج أي سلعة مصنوعة (طن واحد من المواد المصنوعة على سبيل المثال)، يتطلب استخراج

ثلاثة أمثالها من المواد الخام (أي ثلاثة أطنان)، بالإضافة إلى تَبذِير موارد الطّاقة، وهي ضرورية في عملية استخراج المواد الخام، مما يَرْفَعُ خسائر البلدان المُصدِّرة للمواد الخام (بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية)، من حجم المبادلات التجارية العالمية، وبالأخص تجارة السلع الاستهلاكية، في حين ترتفع أرباح شركات أوروبا والولايات المتحدة واليابان، والتي تحتكر إنجاز بعض عمليات سلسلة الإنتاج مثل التّصميم والبحث العلمي، وهي عمليات غير مُلوّثة للبيئة، وتُحقِّق قيمة زائدة مُرتفعة، وتُعتَبَرُ صناعة النسيج والملابس، إحدى القطاعات “الرّائدة” في مجال التبادل غير المُتكافئ، لكنها لم تعد استثناءً، بل تُشكِّلُ جزءًا ظاهرًا من نمو عملية التبادل التجاري العالمي، وكلما ارتفعت قيمة وحجم مبيعات النسيج والملابس (نمو بمعدّل 1,2% سنويًا) تَعَمَّقَت الفجوة بين العالم الرأسمالي المُصنِّع والبلدان الأخرى (أو “المُحيط”)، ويتوقَّع تقرير الأمم المتحدة ارتفاع حجم مبيعات هذا القطاع إلى تريليونيّ دولارًا، بحلول 2023، رغم انخفاض متوسط سعر الملابس في الدول الرأسمالية المتطورة، بسبب الضغط على تكاليف صناعتها في بلدان “المُحيط”، وبسبب عدم الاهتمام بالمحيط وبالبشر، بل بسبب زيادة الأضرار في بلدان “المُحيط”، خلال مختلف مراحل عملية الإنتاج، مما يزيد من عدم المساواة.

المطلب الثاني: تطور الصادرات العالمية من النسيج والملابس

لقد شهد الطلب العالمي على منتجات هذه الصناعة ارتفاعًا، فلقد مر الطلب من النسيج والملابس من حوالي 356.7 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 766 مليار دولار سنة 2013 أي بنسبة نمو تقدر بـ 114,7% لقد كان نمو الطلب العالمي تدريجياً، إلا أنه قد شهد

تذبذبا سنتي 2008 و 2009 وذلك راجع إلى الأزمة المالية العالمية والتي مست كل الصناعات، فلقد سجلت تراجعا بين 2007 و 2009 قدره 10,5 %، إلا أنه سرعان ما عاودت النمو وسجلت بين 2009 و 2013 نموا قدره 45 %.

أما إذا قسمنا التحليل إلى النسيج والملابس كل واحد على حدي، فنجد بأن النمو قد مس أكثر الملابس الجاهزة، حيث مرت الصادرات العالمية للملابس من 198,1 مليار دولار سنة 2000 إلى ما يعادل 460 مليار دولار سنة 2013 أي بنسبة نمو قدرها 132,2 %، أما قطاع النسيج فلم يسجل نموا إلا بـ 92,9 % وبالتالي فنجد بأن الصادرات العالمية من الملابس تنمو بشكل أحسن من الصادرات العالمية من النسيج.

ما يلاحظ هو أنه و رغم النمو المتواصل لصادرات النسيج و الملابس على المدى الطويل إلا أنّ مساهمة قطاع النسيج و الملابس في مجمل التجارة العالمية يشهد تراجعا، ففي سنة 2000 مثلت صادرات النسيج و الملابس 5,6 % من مجموع الصادرات على مستوى العالم، و مع مرور السنوات و مجيء الأزمة المالية العالمية، لم يسجل قطاع النسيج و الملابس سوى 3,5 % سنة 2008 من مجموع الصادرات العالمية، و مع تحسن الوضع ارتفعت حصة النسيج و الملابس إلى الصادرات العالمية و بلغت 4,3 % سنة 2009، ثم بقيت النتائج تراوح مكانها في السنوات الموالية، حيث سجلت سنة 2011 و 2012 و 2013 على التوالي 4,22 % ثم 4,09 % ثم 4,3 %.

أما إذا أردنا مقارنة الصادرات العالمية من النسيج والملابس مع الصادرات العالمية من المواد المصنعة، فنجد بأن صادرات النسيج والملابس قد مثلت حوالي 6,13 % و 6,16 % و 6,4 %

% خلال 2011 و 2012 و 2013 على التوالي من مجموع صادرات المواد المصنعة والتي بلغت 11.510 مليار دولار سنة 2011 و 11.489 مليار دولار سنة 2012 و 11.848 مليار دولار سنة 2013، هذه النتائج تبين لنا بأن قطاع النسيج والملابس العالمي يسجل تحسن مستمر ويحافظ على مكانته كأحد السلع التي تفرض نفسها في الأسواق العالمية.

الجدول رقم 01: حصة صادرات النسيج من الصادرات العالمية في الدول العشر الأولى

خلال الفترة 2000-2017 (مليار دولار)

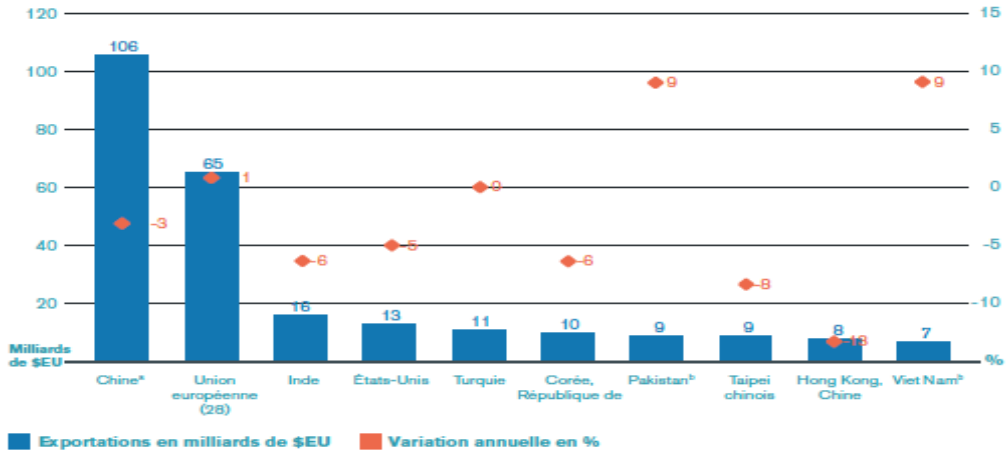
السنوات	حصة صادرات النسيج من الصادرات العالمية					القيمة
	2017	2016	2010	2005	2000	
الصين	110	104	20.2	30.5	37.2	37.1
الاتحاد الأوروبي	69	35.7	34.8	27.0	23.0	23.4
صادرات خارج الاتحاد الأوروبي	21	9.9	9.9	8.1	7.1	7.1
الهند	17	3.6	4.1	5.1	5.7	5.8
الو.م.ا	14	7.1	6.1	4.8	4.6	4.6
تركيا	11	2.4	3.5	3.6	3.8	3.9
كوريا	10	8.2	5.1	4.3	3.5	3.3
تايبى الصينية	9	2.9	3.5	3.1	3.2	3.1
باكستان	8	3.7	4.8	3.9	3.1	2.7
هونغ كونغ	8	-	-	-	-	00
صادرات محلية	00	-	-	-	-	-
إعادة التصدير	8	-	-	-	-	-

2.5	2.4	1.2	0.4	0.2	7	الفيتنام
-----	-----	-----	-----	-----	---	----------

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

الشكل رقم 01: الدول العشر الأولى في تصدير النسيج 2016-2017

Les dix principaux exportateurs de textiles, 2016
(Milliards de \$EU et taux de variation annuelle en %)



المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

بقيت الصين تحتل الصدارة في تصدير المنسوجات سنة 2016-2017 بنسبة 37 % من الصادرات العالمية، رغم تدهور التصدير بنسبة 3%، تبعها الاتحاد الأوروبي في المركز الثاني بنسبة 23 % من الصادرات العالمية مع تسجيله تطور في التصدير بقيمة 1% سنة 2016. أما الهند فسجلت نسبة 6 % من الصادرات العالمية، والباكستان انتقلت من المركز التاسع إلى المركز السابع، فيما يخص الفيتنام فقد دخلت المجموعة للمرة الأولى بنسبة 2% من الصادرات العالمية وشهدت تطور في صادراتها بنسبة 9%.

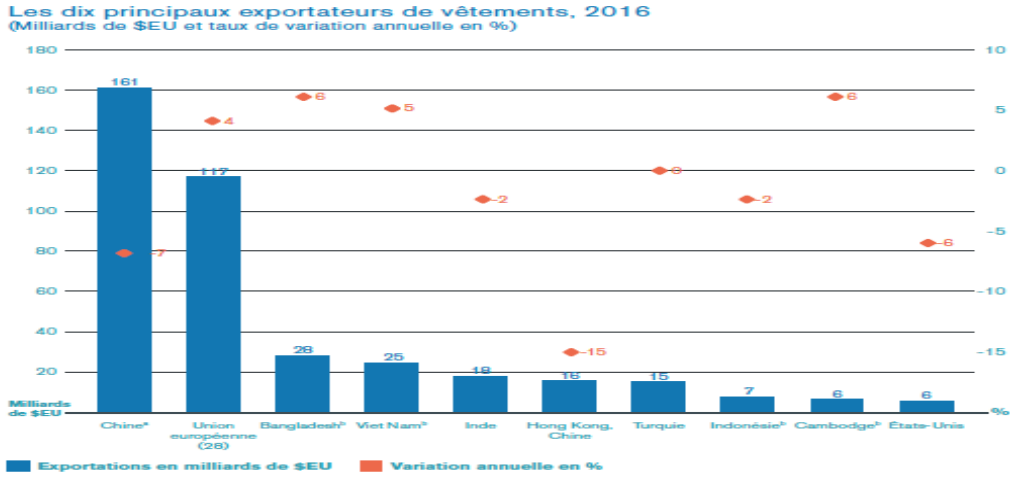
الجدول رقم 02: حصة صادرات الملابس من الصادرات العالمية في الدول العشر الأولى

خلال الفترة 2000-2017 (مليار دولار)

حصة صادرات الملابس من الصادرات العالمية				القيمة	
2017	2010	2005	2000	2017	السنوات
					الدول
34.9	36.7	26.6	18.2	158	الصين
28.6	28.4	30.9	28.6	130	الاتحاد الأوروبي
6.8	6.2	6.7	6.4	31	صادرات خارج الاتحاد الأوروبي
6.5	4.2	2.5	2.6	29	بنغلادش
5.9	2.9	1.7	0.9	27	الفيتنام
4.1	3.2	3.1	3.0	18	الهند
3.3	3.6	4.5	3.3	15	تركيا
--	-	-	-	14	هونغ كونغ الصينية
00	0.1	2.6	5.0	00	صادرات محلية
--	--	--	--	14	إعادة التصدير
1.8	1.9	1.8	2.4	8	اندونيسيا
1.6	0.9	0.8	0.5	7	كمبودج
1.2	1.3	1.8	4.4	6	الو.م.ا

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

الشكل رقم 02: الدول العشر الأولى في تصدير الملابس سنة 2016-2017



المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

من الشكل المقابل نلاحظ أن الدول العشر الأولى المصدرة للمنسوجات في 2016 بقيت نفسها، حيث انتقلت هونغ كونغ الصين من المركز الخامس إلى المركز السادس، أما بالنسبة للهند العكس، فقد انتقلت من المركز السادس إلى المركز الخامس. بقيت الصين تحتل الصدارة في المجموعة بنسبة 37 % من الصادرات العالمية رغم انخفاض صادراتها بنسبة 7% سنة 2016. كمبودج وبنغلادش عرفت ارتفاع في صادراتها بنسبة 6%، وفيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي ارتفعت بنسبة 4 % في 2016 وتحصلت على حصة سوقية بقيمة 26%. الدول التي سجلت تطور في الصادرات من المنسوجات هما بنغلادش وكمبودج، أما التي سجلت تدهور فهما الصين بنسبة -7% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة -6%.

المبحث الثاني: الاتفاقيات الدولية المنظمة لقطاع النسيج وتأثيرها على تنافسيته

أدت صناعة الغزل والنسيج دوراً هاماً في التصنيع منذ بداية الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، وكان لزيادة الطلب العالمي على المنتجات النسيجية، والنجاح المبكر الذي

حققت عمليات الغزل والنسيج آثار كبيرة لتدعيم دور وأهمية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، ونظراً لأهمية هذه الصناعة فقد تزايد اهتمام الدول المتقدمة، لما أدخلته من تكنولوجيا متطورة فيها، أشعلت نار المنافسة مع الدول النامية التي تتمتع بميزة نسبية فيها إلى حد ما، إذ يتوافر لهذه الدول الأخيرة كثافة في العمالة، وانخفاض في مستوى الأجور، خاصة في الدول حديثة العهد في التصنيع كالنمور الآسيوية.²

المطلب الأول: اتفاقية الألياف متعددة الأطراف

تعتبر هذه الاتفاقية من الاتفاقيات الثنائية التي تم التفاوض بشأنها في إطار متعدد الأطراف، والتي بموجبها تم تقييد صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول النامية المتعاقدة في إطار هذه الاتفاقية إلى الدول الصناعية المستوردة لها. وتجدر الإشارة إلى أن الغرض الأساسي للاتفاقية يتمثل في توفير الحماية المؤقتة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدان الصناعية المستوردة لها، والسماح لها بالتكيف مع المنافسة الأجنبية، ولإتاحة الفرصة أمام مصدري الدول النامية للنفاذ إلى أسواقها بطريقة منظمة ومنضبطة، تسمح للدول الصناعية بالتحكم في مقاديرها، والرقابة عليها.

ونود أن نشير هنا إلى أن بعض الدول الصناعية لديها بعض التشريعات المقيدة لنفاذ المنسوجات والملابس الجاهزة من الدول النامية المصدرة، لما تتضمنه من قيود وعقبات تعوق

² صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات: ملخص الاتفاقية الانتقالية لتحرير التجارة الدولية في المنتجات النسيجية - الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية - الربع الأول، 1994، ص 6 - 5.

دخول السلع إلى بلادها، ومن أمثلة هذه الدول (المملكة المتحدة، والسويد، وكندا، وفنلندا، والنرويج، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية).³

هذه الاتفاقية المؤقتة والمحدودة التي تم التعاقد عليها أساساً بين الأطراف المتعاقدة لعدة سنوات أثناء نشأتها، تحولت فيما بعد عند التطبيق العملي إلى اتفاقيات شبه دائمة خلال المراحل التالية:⁴

المرحلة الأولى: وهي فترة ما قبل الستينيات، حيث كانت هناك حصص، واتفاقيات تقيد اختيارية كثيرة تعرف " بالقيود الصلبة "، وهذه القيود قاومت المحاولات الكثيرة المبذولة بعد إنشاء الجات لإزالتها.

المرحلة الثانية: وهي الفترة الممتدة بين أكتوبر 1961 إلى سبتمبر 1962 وهو ترتيب قصير الأجل، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية.

المرحلة الثالثة: وهي الفترة الممتدة من سبتمبر 1962 إلى أكتوبر 1973، وهو ترتيب طويل الأجل، ليحل محل الاتفاق السابق، ويتعلق بتجارة المنسوجات القطنية أيضاً.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن هدف هذه الترتيبات ضبط التجارة الدولية، وتلافي حدوث اختلالات سوقية، إلا أن رؤية الدول النامية لها في هذه الفترة، كان يملأها الأمل بأنه سوف يحقق مصالحها في اقتسام الربح الاحتكاري، وتخشي مواجهة

³ D.E.Morris And M.D Crosby : Quality requirments for textiles and clothing in Europe , International - Trade , FORUM - 2 - 1995 , p , 9 - 10 .

⁴ Marcelo Raffaelli : Some Conisiderations on The Multi - Fibere Arrangment : Past , -Present , And Future , The International Bank For -Reconstruction And Development , THE WORLD BANK , Washington , 1994 , p 63-62

البديل خارج هذا الترتيبات. ⁵إلا أن واقع الحال لم يستمر كذلك، فقد عقدت سلسلة متتالية من الاتفاقيات متعددة الألياف لتنظيم التجارة الدولية في هذا القطاع الحيوي الهام لها.

المرحلة الرابعة: وهي الفترة الممتدة من يناير 1974 إلى غاية ديسمبر 1977، ونظراً لزيادة الأهمية النسبية في تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة المصنوعة من الصوف والخيوط، والألياف الصناعية، وتناقص الأهمية النسبية للمنتجات المصنوعة من القطن الخالص، فقد دعت الدول المصدرة والمستوردة إلى عقد اتفاقيات ثنائية، لوضع قيود كمية على المنتجات النسيجية المستحدثة، وذلك بالمخالفة لقواعد الجات، ولقواعد الاتفاقية طويلة الأجل في تنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية القطنية، لذلك كان من الضروري تقنين هذه الأوضاع بوضع اتفاقية جديدة لتنظيم التجارة الدولية في المنتجات النسيجية من جميع الألياف الطبيعية، والصناعية تدعى " الاتفاقية الدولية الأولى للمنسوجات. ⁶

المرحلة الخامسة: وهي الفترة الممتدة من يناير 1978 إلى غاية ديسمبر 1982، وذلك عندما نجحت الدول المتقدمة في الضغط على الدول النامية المصدرة لتعديل الاتفاقية الأولى، بسبب تزايد حالة الكساد العالمي، وعدم نمو الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة في الصناعة النسيجية، وزيادة الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة

⁵خبراء النسيج في مصر: الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية - القاهرة، 4 - 7 يوليو 1994 - ص

للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، فقد أجبرت الدول الأخيرة الدول النامية على عقد "اتفاقية الدولية الثانية للمنسوجات" لوضع حدود قصوى للواردات من الدول النامية.

المرحلة السادسة: وهي الفترة الممتدة من جانفي 1982 إلى جوان 1986، حيث حلت الاتفاقية الدولية الثالثة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وكانت أكثر تقييداً للتجارة الدولية في المنتجات النسيجية.

المرحلة السابعة: وهي الفترة الممتدة من يونية 1986 إلى يوليو 1991، حيث حلت الاتفاقية الدولية الرابعة للمنسوجات محل الاتفاقية السابقة، وتم العمل لفترات متلاحقة انتظاراً لما ستسفر عنه اتفاقيات جولة أورجواي، وما آلت إليه من نتائج في اتفاق المنسوجات والملابس الجاهزة.⁷

المطلب الثاني: اتفاقية النسيج والملابس واتفاقية شنغهاي

1. اتفاقية النسيج والملابس

لقد بقيت اتفاقية الألياف متعددة الأطراف سارية المفعول الى غاية 1994 ثم تلتها وعوضتها اتفاقية النسيج والملابس والتي أنت بدورها على نهايتها في 01 جانفي 2005، وبذلك يكون قطاع النسيج والملابس قد تخلى كلياً على نظام الحصص والذي بقي سائداً لمدة تقارب 30 سنة (1994-2004). اتفاقية النسيج والملابس هي ذات

⁷ D.E.Morris And M.D Crosby : Quality requirements for textiles and clothing in Europe , International - Trade , FORUM - 2 - 1995 , p 8.

طابع انتقالي الهدف منها ادخال قطاع النسيج والملابس من جديد تحت القوانين العامة للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وتحرير كل أنواع القيود المطبقة عليها.

أولى المحاولات للوصول إلى اتفاقية النسيج والملابس بدأت سنة 1986 إثر انعقاد المؤتمر الوزاري Punta del esta والذي كان بمثابة انطلاق ما يعرف بدورة الاوروغواي.

تواصلت المفاوضات إلى غاية 1994، وتم الإمضاء عليها يوم 15 افريل 1994 بمراكش المغربية من طرف 123 دولة. جاءت هذه الاتفاقية بعد ان اقتنعت الدول المصدرة والمستوردة بضرورة تحرير القطاع من الممارسات الغير تنافسية مفروضة على القطاع.

بالنسبة للدول المستوردة الاتفاقية تعالج التكلفة الباهظة لحماية القطاع وانتهاك حقوق المستهلك من خلال حماية صالح فئة معينة من المنتجين. اما بالنسبة للدول المصدرة فهي تبحث من خلال الاتفاقية على القضاء على الريع الذي يستفيد منه غيرها على حسابها والحصول على حصص أكبر في أسواق الدول المستوردة.

تطبيق الاتفاقية يتم من خلال أربعة مراحل ويمس جميع المنتوجات النسيجية.

• المرحلة الأولى تبدأ في 1 جانفي 1995 وتقضي بتحرير 16% من المنتوجات النسيجية.

• المرحلة الثانية تبدأ في 1 جانفي 1998 وتقضي بتحرير 17% من المنتوجات النسيجية.

• المرحلة الثالثة تبدأ في 1 جانفي 2002 وتقضي بتحرير 18 % من المنتجات النسيجية.

• المرحلة الرابعة تبدأ في جانفي 2005 وتحرر المتبقي المقدر ب 49%، عند هذا التاريخ يصبح قطاع النسيج والملابس يخضع للقوانين العامة للمنظمة العالمية للتجارة.⁸

الجدول رقم 03: مراحل تحرير قطاع النسيج والملابس حسب اتفاقية النسيج

والملابس

المراحل	النسبة المتوقعة للتحرير	تراكم النسبة المتوقعة للتحرير	نسبة نمو الحصص المتبقية سنويا
المرحلة I: 1995/01/01	% 16	% 16	% 6.96
المرحلة II 01/01/2002	% 17	% 33	% 8.7
المرحلة III 01/01/2002	% 18	% 51	% 11.05
المرحلة IV 01/01/2005	% 49	% 100	% 11.05

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

ما يلاحظ هو أن الاتفاقية لم تحدد المنتجات التي يجب تحريرها وإنما تركت الحرية للموقعين، وحرية تحديد المنتجات جعلت البلدان المستوردة تحرر المنتجات الأقل أهمية وتركت المنتجات الأكثر تأثرا بالمرحلة الأخيرة الشيء الذي خلق نوعا من الاختناقات مما أدى الى ظهور اتفاقية شنغهاي.

⁸ OMC ,2006, l'accord sur les textiles et les vêtements

2. اتفاقية شنغهاي

في 10 جوان 2005 تم توقيع بمدينة شنغهاي اتفاقية جديدة بين الاتحاد الأوروبي والصين وتقضي بعودة العمل بنظام الحصص وهذا بالنسبة ل 10 أنواع من المنتجات والى غاية 31 ديسمبر 2007. الاتفاقية نصت كذلك على أن تكون نسبة نمو الصادرات الصينية إلى أوروبا تتراوح بين 8 و 12.5 % خلال 2005 و 2006 و 2007. ونظرا للتوتر الكبير الذي ساد سنة 2005 والإجراءات الحمائية الممارسة من طرف الاتحاد الأوروبي، فقد تم توقيع في 05 سبتمبر 200، اتفاقية بكين تنص على تحرير حوالي 87 مليون منتج موقوف في الموانئ الأوروبية.

الولايات المتحدة هي كذلك اتبعت نفس المنهج مع الصين وأبرمت اتفاقية في جانفي 2006 تنص على عودة الحصص إلى 5 غاية 31 ديسمبر 2008 وهذا ل 34 نوع من المنتجات النسيجية.

الفصل الثاني

تطور قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر

إن دراسة الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كنسب الاستثمار والقيمة المضافة المحققة، نسب التشغيل والبطالة، التجارة الخارجية ومركباتها، نسب التضخم والإنتاجية وغيرها من المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة وفهم التحولات الهيكلية للصناعة الجزائرية، كما تسمح لنا بتقسيم التجربة الجزائرية إلى مرحلتين أساسيتين:

✓ مرحلة الاقتصاد الموجه

✓ مرحلة اقتصاد السوق

المبحث الأول: تطور قطاع الصناعة النسيجية في فترة الاقتصاد الموجه (تدهور القطاع)

لقد تميز الاقتصاد الجزائري عادة الاستقلال بارتباطه التام بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا، وكان المستعمر يهدف إلى عدم السماح بإقامة صناعة وطنية متطورة وإبقائها كمصدر للمواد الخام لتلبية حاجات البلدان المتقدمة، حيث أدى ذلك إلى انهيار الصناعات اليدوية المحلية نتيجة عدم قدرتها على منافسة المنتجات الصناعية الفرنسية، وقد تم خلال هذه المرحلة إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 وإنشاء دواوين وطنية (كديوان الحبوب وديوان التجارة) وشركات وطنية (كشركة الكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لتسويق المحروقات)، باستثناء بعض الشركات الصناعية الكبرى

التي بقيت تزاوّل نشاطها كشركات رونو و بيرلي والشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تنشط في مجال النفط والغاز.

المطلب الأول: مرحلة 1962-1986: مرحلة الاستثمارات الكبرى (محاولة الانطلاق)

شهد القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة بين 1962 و 1963 تطورات مثيرة للقلق، حيث انخفض إنتاج قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 55% كما تم تسجيل اختفاء حوالي 1400 مؤسسة صناعية، وعرف قطاع التعدين وصناعة الحديد والصلب انخفاضا في الإنتاج بنسبة 20% و 25% على التوالي، وزيادة على هذا فقد عرف قطاع النسيج انخفاضا في طاقاته الإنتاجية بنسبة 58% و 14% بالنسبة لصناعة تعليب الأسماك⁹.

عملت الجزائر في هذه المرحلة على تحقيق التنمية الشاملة لجميع القطاعات بما فيها قطاع النسيج، بل حظي هذا القطاع بالأولوية وصنف سنة 1977 ضمن الصناعات الخمسة الأساسية وهي: المناجم والصناعة البترولية، الصناعة الحديدية، الصناعة الكهربائية الميكانيكية والالكترونية، صناعة النسيج والملابس وأخيرا الخدمات المقدمة للنشاطات والقطاعات المذكورة. ولقد اعطى لقطاع النسيج والملابس الاهتمام الكامل نظرا لارتباطه بالمنتجات الواسعة الاستهلاك وقدرته على امتصاص اليد العاملة.

الإنجازات الصناعية المحققة تميزت بمستوى عال من الإنتاجية و فائض القيمة، نظرا لدرجة العصرية و لقيمة الاستثمارات المقامة و التي بلغت ذروتها سنة 1978 بتسجيل 47.8% قياسا للإنتاج الداخلي الخام و هي أعلى نسبة في العالم كله آنذاك و لعل قطاع النسيج و الملابس

⁹ نجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص31-33

في هذه البرامج تفوق على العديد من القطاعات، فخلال المخطط الرباعي الأول قدرت الاستثمارات في قطاع النسيج بحوالي 5% (515 مليون دينار) من مجموع الاستثمارات (12400 مليون دينار) متفوقا على العديد من الصناعات كالصناعة الكيماوية 4% الصناعة الغذائية 3% و الجلود 0.5%. كما بقي على نفس الوتيرة في المخطط الرباعي الثاني، حيث خصص له حوالي 2.96% (1.420 مليون دينار) من مجموع الاستثمارات (48.000 مليون دينار) وتفوق كذلك على قطاع المناجم 2.29% وكان من نفس مستوى صناعة الخشب و 3.46% والصناعات الغذائية 3.06%.

تميزت المخططات الرباعية خلال هذه الفترة باللامركزية كمبدأ اقتصادي أساسي في توزيع الاستثمارات على الصعيد الوطني وهو ما أكده المرسوم الرئاسي رقم 74-68 بتاريخ 24 جوان ، والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن الجهوي من جهة بإفادة مختلف 16 1974 في مادته السادسة المناطق ببرامج استثمارية مع تطوير قدرات الإنتاجية المحلية، ومن جهة أخرى تحقيق مستوى أفضل للإنتاج في مختلف المناطق بالاعتماد على الاستغلال الأوسع للموارد الطبيعية والطاقات البشرية المحلية المتوفرة، ومن بين أهم المشاريع الاستثمارية مصنع الحديد والصلب في عنابة ومصنع الجرارات في قسنطينة.

وعرفت المخططات الاستثمارية التنموية لهذه المرحلة تطورا كبيرا، حيث ارتفعت استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بنسبة 150% مقارنة بالمخطط الثلاثي (1967-1969) كما تضاعفت المخصصات الاستثمارية للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) أربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول، وشهدت جميع المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية حيث تراوحت نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع بين

42 % و 45 % ويليه القطاع الزراعي من حيث الأهمية بنسبة 15 % ويأتي قطاع التجهيزات الاجتماعية في المركز الثالث من حيث المخصصات بنسبة تراوحت بين 12 % و 13%. إن الهدف من التوجه نحو إستراتيجية تنمية قطاع المحروقات والصناعات القاعدية خلال هذه المرحلة هو بناء قطاع صناعي بإمكانه أن يساهم في حل مشكلة عدم التوازن الداخلي وتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، وخلق فائض اقتصادي يكون قادرا على تمويل عملية التنمية. وبالمقابل إذا نظرنا إلى توزيع الاستثمارات على مستوى القطاع الصناعي نجد أنه تم منح الأولوية لثلاث قطاعات صناعية وهي قطاع المحروقات والحديد والصلب وقطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

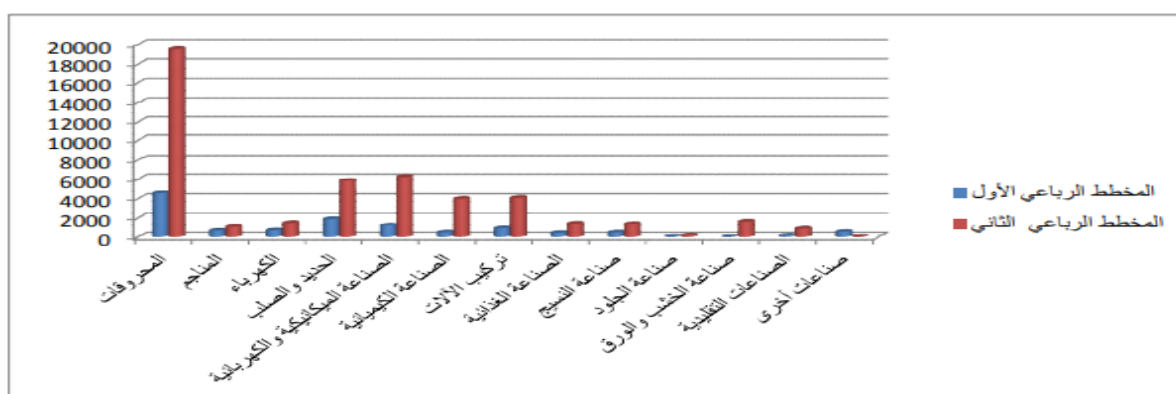
الجدول رقم 04: الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي خلال الفترة 1970-1977

القطاعات	المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)	الاستثمارات (مليون دج)	النسبة (%)
المحروقات	4573	36	19500	40.6
المناجم	700	6	1100	2.3
الكهرباء	735	6	1525	3.2
الحديد والصلب	1900	15	5865	12.2
الصناعة الميكانيكية والكهربائية	1275	11	6238	13
الصناعة الكيماوية	512	4	4000	8.3
تركيب الآلات	940	8	4100	8.5
الصناعة الغذائية	470	3	1470	3.1
صناعة النسيج	515	5	1420	3
صناعة الجلود	60	-	170	0.3
صناعة الخشب والورق	-	-	1660	3.5
الصناعات التقليدية	140	1	910	1.9
صناعات أخرى	580	5	42	0.1
المجموع	12400	100	48000	100

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

بين الجدول رقم أن بنية الاستثمارات الصناعية خلال الفترة 1970-1977 شهدت سيطرة ثلاث قطاعات وهي قطاع المحروقات والصناعة الحديد والصلب والصناعات الكهربائية والميكانيكية، حيث بلغ إجمالي المخصصات لهذه القطاعات أكثر من 60 % بينما بقيت نسبة 40 % موزعة على باقي الصناعات، لكن ما هو ملاحظ أنه تم تسجيل تراجع الاستثمار في قطاعي المناجم والكهرباء والذي انخفض من 6 % خلال المخطط الرباعي الأول إلى 3.2% و 2.3% على التوالي في المخطط الرباعي الثاني، وبالنسبة لقطاع الصناعات الكيماوية فقد عرفت قفزة نوعية بارتفاع استثمارات القطاع من 4 % إلى 3.8% أما الصناعات الاستهلاكية والمتمثلة في الصناعات الغذائية والنسيج والجلود والخشب والورق لم تلقى اهتماما كبيرا خلال المخططين الرباعيين حيث لم تتجاوز الاستثمارات في هذه الصناعات عتبة 3 % مما يجعل هذه الصناعات غير قادرة على تلبية الطلب الداخلي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي المنشود خاصة في مجال الصناعات الغذائية و هذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: الاستثمارات الصناعية خلال الفترة (1970-1977)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 04

خلال نفس الفترة، نجد أن القطاعات الصناعية الأخرى لم تتمكن من تحقيق معدلات النمو التي تم تسطيرها خلال المخططين الرباعي الأول والثاني وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: معدلات النمو المتوقعة والمحقة في القطاع الصناعي للفترة 1970-1977-

1977

1977-1974		1973-1970		قطاع النشاط
النمو المحقق	النمو المتوقع	النمو المحقق	النمو المتوقع	
7,1	23,4	11,9	25,5	صناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية
23,3	31,6	3,1	14,4	صناعة مواد البناء
9,7	25,2	10,4	19,4	الصناعات الكيماوية
3,5	10,0	11,9	6,7	الصناعات الغذائية
0,1	14,2	10,8	15,8	صناعة النسيج والجلود
2,6	24,2	7,3	19,8	المناجم والمحاجر
22,4	10,2	17,0	4,9	الطاقة والمياه

المصدر: Rachid Boudjema, Economie du développement de l'Algérie 1962-2010

.volume 1, Dar Khaldounia, Alger, 2011, P123

وان ما يمكن الاشارة اليه ان القطاع الصناعي الخاص خلال هذه الفترة، ان النوع الغالب على المؤسسات، كان المؤسسات الصغيرة التي لا يفوق عدد مستخدميها 20 عاملا، كما ان اغلبها متركزا في قطاع النسيج والبناء والصناعات الغذائية وصناعة الخشب والفلين. الا انه يجب الاشارة الى ان تطور القطاع الخاص بصفة عامة والصناعي خصوصا اتسم بالتذبذب ، رغم ما حوته القرارات السياسية والتشريعات من الاعلان الصريح عن ضرورة مساهمة القطاع

الخاص في المجهود التنموي الوطني، من خلال الامتيازات التي منحت له ، الا ان الممارسات الواقعية من الادارة والبيروقراطية التي رسمت المرحلة جعلته متخوفا من الدخول في مجال الاستثمار بقوة كبيرة، ففي ميدان الضرائب لا يخضع القطاع الخاص فقط للضريبة على رقم الاعمال بل ايضا للضريبة على الدخل، فتبلغ الاولى 2.5 %، بينما تبلغ الضريبة على الارباح من 20 % الى 25 % بالنسبة للأفراد و 60 % بالنسبة للمؤسسات. وهذا جعل القطاع الخاص يفضل العمل في الخفاء. والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والسهلة التي يمكن تحويل نشاطها بسهولة ويسر. ويمكن ان نقف على الحقائق السابقة من خلال الجداول ادناه

الجدول رقم 06: عدد مشاريع القطاع الخاص في قطاع النسيج 1967-1978

سنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
عدد المشاريع	14	90	128	41	10	05	04	09	11	03	-	03

المصدر: Hamid M Temmar / Stratégie de développement independant (le cas de

.l'Algerie: un bilan) / OPU / Alger – 1983 / P: 50-51

الملاحظ من الجدول ان عدد المشاريع المعتمدة ازدادت في الفترة 1968 – 1969، اذ انتقلت على التوالي من 69 مشروعا الى 128 مشروعا، أي بزيادة 154 مشروعا. لتبدأ في النقصان والتراجع بداية من سنة 1971 حيث انتقلت عدد المشاريع من 128 مشروع سنة 1969 الى 03 مشاريع سنة 1978 وذلك جراء القرارات التي وضعت للاقتصاد الوطني تحت رقابة الدولة. احتكار الاستيراد، كما ان قانون المالية لسنة 1971 اوقف مساعدات الدولة للاستثمار الخاص. وبالتالي هذا التراجع الكبير للاستثمار الخاص كان لصالح القطاع العام، الذي كان

في تزايد مستمر. ويمكن القول انه في نهاية سنة 1983 أصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد الدولة، بحكم احكام القطاع العام لسيطرته على جميع فروعها، وحجم الاستثمارات المرصودة له.

المطلب الثاني: الصناعة النسيجية في برامج الثورة الصناعية 1980-1989:

لقد عرف تطور الإنتاج الصناعي خلال هذه المرحلة مستويات نمو متفاوتة من قطاع إلى آخر، ومن بين القطاعات التي شهد فيها الإنتاج معدلات نمو معتبرة، نجد قطاع الكيمياء والمطاط الذي حقق متوسط معدل نمو بلغ 5.10% خلال الفترة (1980-1980) بفضل المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في تحويل مواد البلاستيك والمواد الكيميائية الأخرى حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة التي تنشط في هذه القطاع خلال سنة 1980 حوالي 500 مؤسسة، ويأتي قطاع الطاقة والمياه في المركز الثاني من حيث نمو الإنتاج والذي بلغ 4.9% بفضل مساعي الدولة الرامية إلى تطوير شبكة الكهرباء والغاز والمياه الصالحة للشرب وتحقيق الكهرباء الشاملة للبلاد بما فيها المناطق المحرومة والنائية، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى النجاحات الكبيرة المحققة في هذا القطاع أين ارتفعت نسبة التغطية في مجال الكهرباء من حوالي 60% سنة 1979 إلى 80% سنة 1986. ويأتي في المركز الثالث والرابع قطاعي صناعة الخشب والورق والصناعات النسيجية حيث حققا معدلات نمو بلغت 8% و 7.7% على التوالي، أما بقية القطاعات فلم تتجاوز معدلات نموها عتبة 5% وهذا راجع إلى ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف إنتاجية اليد العاملة الناتج عن نقص التكوين، زيادة عن الصعوبات التي كانت تواجهها المؤسسات الصناعية في التموين بالمواد الأولية المستوردة والناجمة عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي عرفتتها الدولة ابتداء من

سنة 1986 والمتمثلة في تدني مداخيل الدولة واحتياطي الصرف من العملة الصعبة وارتفاع المديونية الخارجية.

الجدول رقم 07: تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الفترة (1980-1989)

قطاع النشاط	الطاقة والمياه	الخزوقات	المناجم والحجر	ص.ح.م.م.ك.إ.*	مواد البناء	الكيمياء والمطاط	الصناعات الغذائية	الصناعات النسيجية	صناعة الجلود والأحذية	صناعة الخشب والورق
متوسط نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة 89-80 (%)	9.4	4.3	2.4	5	4.9	10.5	5.3	7.7	3.7	8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

كما عرفت الصناعة النسيجية في الجزائر خلال الستينيات تبعية كبيرة للخارج، حيث كان قطاع النسيج مقتصرًا على الإنتاج الحرفي والذي كان يمثل 95 % من صناعة النسيج والملابس الجزائرية، وعلى هذا الأساس عملت الجزائر على إنشاء صناعة نسيجية جزائرية حقيقية وهذا من خلال برمجة سلسلة من وحدات الغزل والنسيج والخياطة منطويين تحت مؤسستين أساسيتين وهما الشركة الوطنية للخياطة (SONAC) والشركة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX) وحدد للقطاع آفاق واهداف تتمثل في تغطية الاحتياجات المستقبلية للسكان.

الا انه ونظرا للتوجهات السياسية المتبعة والرغبة في التمكين للمركزية، فقد أدخلت إصلاحات تم من خلالها سنة 1975 دمج المؤسستين SONAC و SONITEX وانشأت مجموعة صناعية نسيجية حقيقية تضم حوالي 31 وحدة إنتاجية تغطي قسم النسيج والملابس بأكمله، كما عملت على ضخ أموال كبيرة في شكل استثمارات بلغت حوالي 2.8 مليار دينار وهذا بهدف مضاعفة الطاقة الإنتاجية والوصول الى حد أدنى من استيراد المواد النسيجية المصنعة. كما حظي قطاع النسيج والملابس بأهمية كبيرة في الخطة الرباعية الثانية، وعمل على تحقيق اهداف أساسية منها توفير اللباس المعقول لكافة السكان والوصول الى الاكتفاء الذاتي كما عمل القطاع على امتصاص البطالة وتوفير الشغل، حيث بلغ عدد المناصب في قطاع النسيج حوالي 14.200 منصب سنة 1977.

الا ان القطاع عرف كغيره من القطاعات صعوبات في العمليات التسييرية نظرا للحجم الكبير للمؤسسات وكذا الاعتماد على التسيير المركزي والذي اظهر فشلا ونقائص كبيرة. فلقد كانت النتائج دون المستوى المطلوب ولم تتمكن من الوصول الى الأهداف المسطرة، وعليه فقد شهد قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 1966-1986 مجموعة من الإصلاحات بهدف تسوية الوضع أهمها:

1982 : إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية (SONITEX) وتقسيمها الى العديد من المؤسسات حسب التكنولوجيا المستعملة والمواد المنتجة، وبهذا نجدها قد تراجعت عن القرار المتخذ سنة 1975 والمتمثل في خلق مجموعة واحدة لصناعة النسيج والملابس، ونتج عن هذه العملية خلق العديد من المؤسسات الوطنية للصناعات النسيجية.

1985 : إعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعات النسيجية القطنية (COTITEX) الى أربع مؤسسات جهوية.

1986 : إعادة هيكلة الشركة الوطنية للصناعة الصوفية (ELATEX).

هذه السلسلة من الإصلاحات ما هي الا مظهر من مظاهر عدم القدرة على التحكم في الأوضاع، والشيء الذي كشف هشاشة القطاع هو الازمة البترولية لسنة 1986.

سبقت الاشارة الى ان القطاع الخاص فتحت امامه ابواب الاستثمار والتوسع والمساهمة الفعلية الواسعة في النشاط الاقتصادي الوطني، وسنحاول من خلال الجدول التالي ان نعرف مدى استجابة هذه القطاع لهذه التغيرات في القوانين والتشريعات في تلك الفترة.

الجدول رقم 08: توزيع المشاريع الصناعية الخاصة المعتمدة في الفترة (1983 - 1987)

الفرع الصناعي	عدد المشاريع المعتمدة	الحصة %
ص . نسيجية	690	19.44
ص . البلاستيك	613	17.27
ص . كيمياوية	575	16.20
ص . غذائية	468	13.18
ص . المنجم	294	8.28
ص . مواد البناء	480	13.55
ص . الخشب والفلين	241	6.79
ص . الجلود والاحذية	107	3.01
صناعات اخرى	81	2.28
المجموع	3549	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ان الملاحظ من خلال هذا الجدول بان القطاع الصناعي الخاص لم يندفع الى الاستثمار بمجرد صدور التشريعات التي تحمل الكثير من الاغراءات المتمثلة في الاعفاءات والامتيازات الممنوحة، لان الرأسمال الخاص تلزمه فترة اطول من اجل اختبار نوايا القيادات السياسية، ومدى استقرار التشريعات والقوانين الخاصة بذلك. فقد حافظ الاستثمار الصناعي الخاص على هيكلته السابقة، بسيطرة الفروع الصناعية السابقة النسيج بنسبة 19.44 % والصناعات الغذائية بنسبة 13.18 % وهذا راجع الى ان اغلب الصناعات المسيطرة بمختلف انواعها، تعتمد على تكنولوجيا كثيفة العمالة، اضافة الى ان حجم هذه المؤسسات صغير لا يحتاج لرأس مال مستثمر كبير، وهذا يجعلها في حماية نسبية من أي تقلبات اقتصادية وسياسية.

اما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي الخاص في الانتاج وفي تكوين القيمة المضافة، فعلى ضوء معطيات الانتاج في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص خلال الفترة 1984-1987 يتضح لنا ان انتاج بعض الفروع قد انخفض بدرجة كبيرة ، وان سبب انخفاض هذا الإنتاج الاقتصادي وسلبياتها التي تأثر بهذا الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال التوريد بالمواد الأولية التي تحتاج اليها هذه المؤسسات للقيام بالعملية الإنتاجية ، ونجد ان الفروع التي انخفض إنتاجها هي : الصناعات المعدنية والحديدية ولإلكترونية ، مواد البناء ، والكمياء والبلاستيك ، الصناعات الغذائية ، النسيج ، والخشب والورق . والجدول التالي يوضح انتاج مؤسسات القطاع الصناعي الخاص خلال الفترة (1984 - 1989)

الجدول رقم 09: انتاج مؤسسات القطاع الصناعي الخاص خلال الفترة

(1989 - 1984)

1989		1988		1986		184		السنوات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	المؤسسات
								نوع النشاط
1.34	289	1.77	386	0.84	156	1.12	173	مقالع ومحاجر
9.75	2102	13.80	2998	7.97	1477	8.57	1330	ص . ح . م . م . ل .
4.29	925	5.82	1264	5.87	1089	4.92	763	ص . مواد البناء
8.73	1883	7.22	1569	6.68	1238	7.81	1212	ص . الكيماوية والبلاستيك
25.59	5516	23.36	5073	35.87	6647	29.48	4572	ص . الغذائية
31.55	6800	23.41	5084	23.38	4333	29.08	4510	ص . النسيج
4.43	956	3.86	840	3.85	714	4.44	689	ص . الجلود والاحذية
7.73	1665	15.09	3277	8.07	1497	9.43	1463	ص . الخشب والورق
6.59	1416	5.67	1224	7.47	1378	5.15	792	صناعات مختلفة
100	21552	100	21715	100	18529	100	15506	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

ان الملاحظ من الجدول ان المساهمة الكبيرة في الانتاج الصناعي للقطاع الخاص، تبقى دائما للفروع التقليدية المعروفة من فترة السبعينيات. فالصناعات الغذائية كانت نسب مساهمتها على التوالي: 29.48% سنة 1984، و 35.87% سنة 1986، لتتراجع قليلا في سنة 1988 لتصل نسبتها الى 23.36% ثم تعاود الارتفاع مرة ثانية سنة 1989 لتصل نسبتها الى 25.59% وهكذا الحال بالنسبة للصناعات النسيجية وصناعات الخشب والورق. كما نلاحظ ايضا ان اغلب الصناعات تراجعت في سنة 1988، وهذا يعود للاقتصادية التي مست الجزائر سنة 1986، بتراجع اسعار البترول. اما بالنسبة لمساهمة القطاع الصناعي الخاص

المبحث الثاني: تطور الصناعة النسيجية في فترة اقتصاد السوق (النهضة بالقطاع)

1990-2016

المطلب الأول: مرحلة الازمة والانكماش الاقتصادي من 1987-1999:

نتيجة للتطورات السلبية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينيات والمتمثلة في الارتفاع المستمر للواردات وتراجع الصادرات التي انخفضت خلال سنوات 1986 و 1987 و 1988 بنسب 45% و 35% و 30% على التوالي مقارنة بصادرات 1985 مما أدى بشكل كبير إلى تدهور مستمر في ميزان المدفوعات حيث حقق عجزا قيمته -11.8 مليار دج، إضافة إلى عجز القطاع المنتج عن تلبية الحاجيات الضرورية للمواطنين الناتج عن تراجع معدل استغلال الطاقات الإنتاجية على مستوى المؤسسات الاقتصادية من حوالي 70% سنة 1983 إلى 40% سنة 1987، بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة اقتصادية خانقة مع مطلع سنة 1990

إن الإستراتيجية الصناعية المتبعة منذ الاستقلال إلى غاية 1989 والمتمثلة في كون القطاع العمومي هو المسيطر على هيكله الاقتصادي الجزائري لم تكن ناجعة لا من الناحية الإنتاجية ولا من الناحية المالية، كما أن الطبيعة العمومية للملكية وطرق التسيير السائدة آنذاك هما السببان الرئيسيان في أزمة النجاعة الاقتصادية التي كان يتخبط فيها القطاع الصناعي العمومي.

هذه الفترة عرف فيها الاقتصاد الجزائري عسرا كبيرا نتج عنه تدهور عائدات المحروقات والتي كانت تشكل المصدر الرئيسي لتغطية الاستثمار والاستهلاك في ان واحد، ولمواجهة الوضعية اعتمدت الجزائر على القروض قصيرة الاجل والعالية التكلفة لمسايرة الوضع، الا ان الازمة لم تكن ظرفية، بل وامتدت سنوات عديدة، الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائري يصل الى ازمة حقيقية.

1996 : اغلق صناديق المساهمة وانشأت المؤسسات القابضة، المؤسسة القابضة لقاع النسيج هي HOLDMAN.

1999 : اتخاذ إجراءات جديدة من طرف المؤسسة القابضة HOLDMAN والقاضية بخلق 3 تجمعات صناعية وهي : CH. FASHIONS ،WSF ،TEXMACO .

الا انه ورغم الإصلاحات المتتالية لم تستع الصناعة النسيجية الجزائرية من تجاوز المشاكل والدخول في عملية التطور والتنمية، فمع مرور الزمن أصبح قطاع النسيج يفقد مكانته أكثر فأكثر.

حيث ان مساهمة قطاع النسيج والملابس في الإنتاج الصناعي تدهور من 8.7 % سنة 1990 الى 4.8 % سنة 2001 وهذا ما يوضحه الجدول المقابل:

الجدول رقم 11: تطور انتاج النسيج والملابس خلال الفترة 1990-2001

(مليون دولار)

سنوات	1990	1995	2000	2001
انتاج المؤسسات العمومية	8526	13145	7895	7490
انتاج المؤسسات الخاصة	4768	6813	35615	39937
مجموع الإنتاج الوطني	13294	19958	43510	47427
الإنتاج الصناعي الوطني	152818	940530	840552	979957

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم 12: نسبة مساهمة قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 1990-2001

(%)

سنوات	1990	1995	2000	2001
القطاع الخاص	64	66	18	16
القطاع العام	36	34	82	84
الإنتاج الصناعي	8.7	4.1	5.2	4.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجداول 11 و 12 نلاحظ ان قطاع النسيج العمومي قد سجل تراجعاً لفائدة القطاع الخاص، حيث مرت حصة القطاع العام من 64 % سنة 1990 الى 16 % سنة 2001، هذه الأرقام تدل على الوضعية الحرجة التي تسود الصناعة الجزائرية، ففي الوقت الذي كنا ننتظر فيه تغطية الحاجيات الوطنية، مثلت المواد الصناعية من الواردات ما يقارب 90 % اما الصادرات من المواد الصناعية فمثلت 4 % من اجمالي الصادرات.

والسبب يعود الى عدم قدرة مؤسسات النسيج والملابس على مواصلة المسيرة، فمع دخول مرحلة اقتصاد السوق ومع تحرير عمليات الاستيراد والتصدير وبداية تقادم وسائل الإنتاج وكذا ضعف الإمكانيات المالية والمردودية المالية انخفضت القدرة التنافسية للصناعات النسيجية الجزائرية، وبالتالي فقدت قدرتها على التحكم في السوق الداخلي.

المطلب الثاني: مرحلة النهوض بالقطاع 2000-2015

بدأت مرحلة الاهتمام بصناعة النسيج والملابس ومحاولة النهوض بالقطاع بالاعتماد على البرامج التنموية (2000-2014)، وصناعة الملابس والنسيج وكغيرها من الصناعات التحويلية شهدت تراجعاً رهيباً خلال فترة البرامج التنموية 2000-2014 ما ميز الفترات السابقة لها هو السيطرة الكبيرة التي كان يتمتع بها القطاع العام في كل الصناعات ومن بينها قطاع صناعة النسيج والملابس. إلا أنه ونظراً لعدم نجاعتها وضعف قدرتها على التحكم في المحيط الداخلي ومسايرة تغيرات المحيط الخارجي وكذا تسجيلها لنتائج سلبية، فقد تم عرض كل مؤسسات القطاع الخاص للخصوصية غير أن عملية الخصوصية لم تكن ناجحة وبقيت مؤسسات القطاع ضمن النسيج الصناعي العمومي.

ومع مرور السنوات واشتداد المنافسة أخذ قطاع النسيج والملابس يزيد تفهقرا يوما بعد يوم. أول مؤشر يدلنا على الوضعية التي ينساق إليها القطاع هي نسب النمو (أنظر إلى الجدول أسفله) فلقد سجل خلال سنتي 2000 و2001 نموا سالبا قدر ب 14.5 % و 14.7 % على التوالي وهو القطاع الأكثر تراجعاً خلال هاتين السنتين.

الدولة استمرت في استراتيجيتها الجديدة المبنية على الانفاق الحكومي الاستثماري وتخلت عن متابعة المؤسسات المنتجة، فازداد الوضع تدهوراً، حيث سجل القطاع أكبر نسبة نمو سالبة سنة 2007 مقدرة ب 15 % في الوقت الذي ينفذ فيه البرامج التكميلي لدعم النمو والمقدرة ميزانيته ب 55 مليار دولار.

الوضعية المزرية هذه لم تحرك مراكز القرار واستمر التراجع، حيث سجل رقماً قياسياً جديداً قدره 13.1 % سنة 2011 وهو أكبر تراجع ضمن كل قطاعات الصناعة التحويلية عندما كان ينفذ برنامج توظيف النمو الاقتصادي. أما خلال سنتي 2012 و2013 وقد سجل نمو موجباً قدره 1.5 % و 0.3 % على التوالي، وهي المرة الأولى منذ 17 سنة (حسب الإحصائيات المتواجدة لدينا والصادرة عن بنك الجزائر) يحقق فيها القطاع نمواً موجباً خلال سنتين متتاليتين.

عرف تطور الإنتاج في القطاع الصناعي العمومي خلال هذه الفترة مستويات متفاوتة من نشاط إلى آخر، فقطاع الطاقة والمياه هو القطاع الوحيد الذي حقق مستويات نمو إنتاج عالية مقارنة بباقي القطاعات، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للإنتاج في قطاع الطاقة والمياه حوالي 6.5% وهذا راجع بالأساس إلى الاستثمارات والإنجازات الكبيرة التي عرفها القطاع خلال هذه الفترة والمتمثلة في حفر الآبار وإنجاز السدود ومحطات تحلية ماء البحر وإنجاز

محطات توليد الطاقة الكهربائية وتوسيع شبكة ربط جميع مناطق الوطن بالماء والكهرباء، أما قطاع المحروقات فقد شهد تراجعاً محسوساً في الإنتاج خلال الفترة 2006-2012 أين تراوح متوسط معدل النمو السنوي بين - 2.1% و - 4.1% كما عرف الإنتاج في قطاع المناجم والمحاجر انتعاشاً ملحوظاً خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة 1990-1999 وهذا ناتج عن الانتعاش الكبير للشركة الوطنية لإنتاج الرمل والحصى ALGRAN في ظل الطلب المتزايد على هاتين المادتين خلال هذه الفترة، حيث تراوح متوسط نمو الإنتاج السنوي للقطاع بين 1.6% و 10.2% باستثناء الفترة 2009-2012 أين تراجع الإنتاج إلى حدود (-) 6.1%

الجدول رقم 13: تطور الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي للفترة (2000-2015) (%)

2012 /2015	2009 /2012	2006/ 2009	2003/ 2006	2000/ 2003	قطاع النشاط
5,6	8,6	7	6,2	5,3	الطاقة والمياه
1,3	-4,1	-2,1	1,1	3,6	المحروقات
5,4	-6,1	7,1	10,2	1,6	المناجم والمقالع
-2,9	-3,1	1,1	-5,9	9	ص.ح.م.م.ك.إ.*
1,4	-3,6	0	5,3	-0,1	صناعة مواد البناء
-4,9	-5	0	-3,9	-6,5	الصناعة الكيماوية والمطاط
1,7	4,7	-1,7	-11,7	-17,5	الصناعات الغذائية والفلاحية
5	-13	-5,2	-9,2	-4,7	الصناعات النسيجية
0	-2,6	-5,4	-13,4	-8,2	صناعات الجلود والأحذية
-3,6	-3,5	-13,7	-5,3	-6,3	صناعات الخشب والفلين والورق
2,2	-0,2	0,8	1,1	0,7	الرقم الاستدلالي العام
2,6	1,7	2,5	-0,2	-0,5	الرقم الاستدلالي خارج المحروقات
0,3	-2,2	-0,2	-5	-2	الرقم الاستدلالي للصناعات المصنعة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية ومن خلال الجدول السابق نجد أن متوسط النمو السنوي للإنتاج في الصناعة الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية عرف تراجعاً كبيراً من 9% خلال الفترة 2000-2003 إلى 1.1% خلال الفترة 2006-2009 لينتقل إلى -2.9% خلال الفترة 2012-2015 وهذا التراجع يعود سببه إلى الركود الذي أصاب كل من صناعة الحديد والصلب وصناعة المعدات والآلات الميكانيكية وصناعة المركبات الصناعية خلال هذه الفترة. وبالنسبة لكل من الصناعة الكيماوية والمطاط، وصناعة الجلود والأحذية، وصناعة الخشب والفلين والورق، فقد عرف فيها نمو الإنتاج معدلات سالبة خلال طيلة سنوات الفترة، باستثناء الصناعات الغذائية والفلاحية التي عرف فيها الإنتاج تحسناً ملحوظاً خلال الفترة 2009-2015 أين تراوح متوسط نمو الإنتاج بين 1.7% و 4.7% وفي الأخير يبقى قطاع الصناعات النسيجية هو الآخر حقق تطوراً إيجابياً من حيث الإنتاج ابتداء من سنة 2012، أين حقق نمواً سنوياً قدره 5% خلال الفترة 2012-2015 ويعود هذا التحسن في أداء قطاع النسيج إلى استعادة النشاط في جميع المؤسسات على مستوى القطر الوطني بموجب الاتفاقية المبرمة بينها وبين وزارة الدفاع الوطني والمتعلقة بتمويل جميع وحدات الأمن والجيش ال وطني الشعبي على مستوى الوطن مما مكنها من تطوير قدراتها الإنتاجية وتحسين وضعها المالي.

خلاصة القسم الأول

أن تنافسية قطاع النسيج والملابس مرتبط بالاتفاقيات الدولية وهذه الاتفاقيات أثرت على المؤسسات العالمية العاملة في قطاع النسيج والملابس، بحيث ان هذه الاتفاقيات الجديدة أن دلت على شيء فإنما تدل على حرص هذه الدول المتطورة على التمسك بقطاع النسيج والملابس وعدم تركه يفلت من بين أيديها، فهو قطاع محوري هام جدا لامتصاص اليد العاملة وتوفير منتج وطني واسع الاستهلاك.

اما على مستوى الجزائر فقد عرف قطاع الصناعة النسيجية تدهورا خلال فترة الاقتصاد الموجه وكذلك اقتصاد السوق بسبب ان الاقتصاد الجزائري كله مبني على عائدات النفط، الا ان العارفين بقطاع النسيج يرون أسباب أخرى منها ما يرتبط بالخيارات الكبرى التي تبنتها الدولة منذ التسعينيات، بعد خروج الجزائر من النظام الاشتراكي الذي وضع قطاع النسيج الى جانب الزراعة كقائمة تقود الاقتصاد المحلي الى النمو.

وفي القسم الموالي سنتطرق إلى تحليل تنافسية قطاع الصناعات النسيجية في الجزائر ضمن مؤشرات قياس التنافسية.

القسم الثاني

تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر

الفصل الثالث: الإطار النظري للتنافسية

الفصل الرابع: تحليل مؤشرات تنافسية الصناعة

النسيجية في الجزائر

مقدمة القسم الثاني

حاول العديد من الاقتصاديون بتحديد مفهوم واضح ودقيق للتنافسية من اجل التوصل الى أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، حيث قامت العديد من النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بتفسير هذه الظاهرة انطلاقاً من الميزة النسبية وصولاً الى الميزة التنافسية. ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية مؤسسات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغيرة إلى رحابة السوق العالمي، لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، ومن اجل تحديد مستوى تنافسية هذه الدول حددت مجموعة من المؤشرات لقياس ذلك وهي تعكس الوضعية الاقتصادية للدول في سوق عالمي يتميز بحدة المنافسة.

أصبحت التنافسية في الوقت الحالي تشمل جميع القطاعات بما فيها قطاع الصناعات النسيجية وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن مؤسسات الصناعات النسيجية التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون مستوى معيشة أفراد دولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة في هذا القطاع وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يلاحظ نمو التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بوتيرة أسرع من نمو الناتج العالمي. ولقد قسمنا هذا القسم الى فصلين بحيث يعالج الفصل الثالث مفاهيم التنافسية واهم النظريات المتعلقة بالتنافسية ومؤشرات قياسها، اما الفصل الرابع فيقوم على دراسة واقع قطاع الصناعة

النسيجية في الجزائر انطلاقا من تحديد مؤشرات تنافسية الصناعة النسيجية في الجزائر واهم الاتفاقيات المتعلقة بها.

الفصل الثالث

الإطار النظري للتنافسية

أصبح مفهوم التنافسية والتنافسية الدولية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ففي بداية السبعينيات كانت التنافسية ترتبط بالتجارة الخارجية، وفي الثمانينيات ارتبطت بالسياسة الصناعية، ثم في التسعينيات ارتبطت بسياسة التقانة، أما حالياً فإن التنافسية تركز على رفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل.

المبحث الأول: نظريات التنافسية

أصبحت التنافسية من المواضيع التي شغلت الكتاب والباحثين في الحقل الاقتصادي، إذ نجد لها هيئات تعنى بدراستها، تحليلها وقياسها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتنافسية

(1) مفهوم التنافسية

يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الدارة، ومدرسة الاقتصاديين، وذلك كما يلي:

- مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعلقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج

بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي.

▪ مدرسة الاقتصاديين: وتركز على الرفاه الاقتصادي وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادراً على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس هذا على زيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والاستثمار في الدول ذات العمالة متدنية الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة كبيرة في اليد العاملة.

وتدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة، ومنها:

- مستوى التحليل: من مستوى المنشأة إلى مستوى القطاع ثم إلى مستوى الدولة.
- الشمول: وهي تحقيق الأهداف بفعالية وبأقل التكاليف، وهي الاختيار الصحيح للغايات.
- النسبية: وهي تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بين أكثر من دولة أم

ضمن الدولة ذاتياً على امتداد فترة زمنية محددة.¹⁰

وتعرف التنافسية على عدة مستويات تربط بينها علاقة تكاملية وهي كما يلي:

¹⁰ د. عيسى محمد الغزالي، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص 8.

■ تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة:

إن تعريف التنافسية على مستوى المؤسسة هو قدرتها على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة معينة وسعر معين، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، ويستطيع المشتري شراءها من جميع أنحاء العالم مما يحقق نجاحا مستمرا للشركات على الصعيد العالمي والصعيد المحلي، في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، وذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة.

■ تعريف التنافسية على مستوى القطاع:

تعرف التنافسية على مستوى القطاع بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية، ضمن بيئة أعمال، ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.

■ تعريف التنافسية على المستوى الوطني:

يختلف تعريف التنافسية الوطنية حسب درجة التطور في الاقتصاد، فيما إذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية، وذلك كما يلي:

🇺🇦 **الدول المتقدمة:** إن التنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على

موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي، من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد

أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج. أي أنها وصلت إلى

مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار.

الدول النامية: إن التنافسية لدى الدول النامية تعني قدرتها على النمو والحصول

على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية

التي تملكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة إلى إيجاد المزيد من المزايا التنافسية،

عبر تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة¹¹.

بالإضافة إلى ذلك، قامت عدة منظمات إقليمية ودولية بتقديم تعريف للتنافسية حسب منظورها

ورؤيتها وأهدافها، وسيتم توضيح كل منها في الجدول التالي:

الهيئة	تعريف التنافسية
المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية WEF	مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الاقتصاد وتعتبر البلدان الأكثر تنافسية بأنها الاقدر على النمو على المدى المتوسط والطويل.
المعهد الدولي للتنمية والإدارة IMD	قدرة البلد على توليد القيمة المضافة العالية، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية، وتحقيق الازدهار للشعوب.

¹¹ المرصد الوطني للتنافسية، "التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئة تخطيط الدولة،

<p>الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات في القطاعات والأنشطة المتنافسة مع الاقتصاديات الأخرى. ويتناول هذا التعريف الأنشطة التصديرية، ومنافسة المستوردات، والاستثمار الأجنبي المباشر.</p>	<p>المعهد العربي للتخطيط API</p>
<p>جزء من اقتصاد المعرفة الذي يحمل الوقائع والسياسات والتي تحدد قدرة الدولة على إيجاد بيئة مناسبة والحفاظ عليها والتي تساعدها على توليد القيمة المضافة المستدامة لمؤسساتها وزيادة الازدهار لشعبها.</p>	<p>المعهد الدولي للتنمية والإدارة 2003</p>
<p>القدرة على التحسين المستمر لمستوى المعيشة لمواطنيها، وزيادة مستوى التشغيل والتماسك الاجتماعي. وتغطي التنافسية مجالاً واسعاً من العوامل، ومنها مجمل السياسات الاقتصادية.</p>	<p>المجلس الأوروبي 2000</p>
<p>قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو عالية مستدامة لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.</p>	<p>المنتدى الاقتصادي العالمي 1996</p>

<p>القدرة على توفير السلع والخدمات بشكل مستمر وبربحية معينة، وتفضيلها عن السلع والخدمات التي يقدمها المنافسون.</p>	<p>قسم المؤسسة والتجارة والتوظيف في المملكة المتحدة</p>
<p>دعم قدرة الشركات والصناعات والدول على توليد مستويات عالية نسبياً من الدخل والتوظيف، وذلك في الوقت الذي تكون فيه معرضة إلى المنافسة العالمية.</p>	<p>منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 1996</p>
<p>القدرة على إنتاج السلع والخدمات والوصول إلى السوق العالمية، وذلك في الوقت الذي يتمتع المواطنون بمستويات معيشية عالية ومستدامة على المدى البعيد.</p>	<p>مجلس سياسات التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية 1992</p>
<p>تستند التنافسية إلى الإنتاجية والكفاءة والربحية. ولكنها ليست هدف بحد ذاتها، بل تعتبر وسيلة هامة لزيادة مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاجتماعي. وتعتبر التنافسية بأنها أداة لزيادة العوائد بشكل غير تضخمي، عن طريق زيادة الإنتاجية والكفاءة في إطار التخصص الدولي.</p>	<p>المجموعة الاستشارية حول التنافسية 1995</p>

قدرة الدولة على الإنتاج بشكل أكبر وأكثر كفاءة نسبياً، وزيادة مبيعاتها من السلع المصنعة، والتحول نحو السلع عالية التقنية، والتصنيع ذات القيمة المضافة العالية، وتحقيق دخل قومي أعلى للفرد، واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي ترتبط بمدى توفير الدولة لبيئة مناسبة. ذلك أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة توجد مزايا تنافسية تضاف إلى المزايا النسبية الموجودة. ويقصد بالكفاءة التكلفة الاقل من خلال تحسين الانتاجية، وزيادة الجودة، وتحقيق الملائمة بين الاحتياجات المحلية والعالمية بين المناطق المختلفة وعبر الزمن.

1) أنواع التنافسية

1) تقسيم مايكل بورتر للتنافسية:

يرى مايكل "بورتر" أن التنافسية على صعيد المؤسسة أو الميزة التنافسية للمؤسسة تنقسم إلى نوعين:

• تنافسية عن طريق التميز في التكلفة:

حيث تتميز بعض الشركات بقدرتها على إنتاج وبيع نفس المنتجات المتداولة في الأسواق بسعر أقل من منافسيها، ومن ثم تكتسب ميزة تنافسية، وهذه الميزة تنشأ من قدرة الشركة على تقليل التكلفة.¹²

• التنافسية عن طريق الاختلاف أو التمييز

حيث تتميز شركات بقدرتها على إنتاج أو تقديم سلع أو خدمات فيها شيء ما مختلف ذو قيمة لدى العملاء بحيث تنفرد به عن المنافسين؛ وترتبط على هذا التقسيم يرى مايكل بورتر أن هناك ثلاث استراتيجيات رئيسية للتنافسية:

✚ الإستراتيجية الأولى: إستراتيجية أقل تكلفة

وفيها تكون إستراتيجية المؤسسة تقليل التكلفة مع المحافظة على مستوى مقبول من الجودة، مثل الكثير من المنتجات الصينية في الوقت الحالي التي تغزو العالم وتمثل عدد كبير من المنتجات في جودتها ولكن بخامات المماثلة لها.

¹² مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كالية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 32-33.

الإستراتيجية الثانية: إستراتيجية التمييز

وفيهما تكون إستراتيجية المؤسسة أن تقدم منتجات أو خدمات متميزة عن تلك المقدمة من شركات منافسة، وبالتالي فإن العميل يقبل أن يدفع فيها سعر أعلى من المعتاد، مثال السيارات الألمانية فعلى الرغم من ارتفاع ثمنها فإن المستهلك يقبل عليها لتميزها عن غيرها من السيارات.

الإستراتيجية الثالثة: إستراتيجية التركيز

في هذه الإستراتيجية تركز المؤسسة على شريحة معينة من المستهلكين في السوق وتحاول تلبية طلباتهم وبالتالي فإن المؤسسة في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق التمييز في المنتجات أو السعر أو كلاهما.

2- التنافسية اللحظية والقدرة التنافسية

قسم البعض التنافسية بين الشركات لنوعين وفقا للزمن وهما:

• التنافسية اللحظية:

وتعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، والتي قد تنتج عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، وهي قد لا تكون في المدى الطويل.¹³

¹³مصطفى أحمد حامد رضوان، المرجع السابق نفسه، ص 45.

• القدرة التنافسية:

وهي تلك التي تستند لمجموعة من المعايير، تربطها علاقات متداخل بينها، فكل معيار يعتبر ضروري لأنه يوضح جانبا من القدرة التنافسية، ويبقى المؤسسة صامدة في بيئة مضطربة. تتميز القدرة التنافسية بأنها طويلة المدى وتستمر خلال عدة دورات محاسبية.¹⁴

2- التنافسية السعرية والتنافسية الغير السعرية:

أما على صعيد تنافسية الدولة فهناك نوعين للتنافسية وهما التنافسية السعرية أو التنافسية غير السعرية نوضحها فيما يلي:

• التنافسية السعرية:

تتعلق بالنسبة للدول مباشرة بسعر الصرف، فهي تمثل القدرة على البيع في الأسواق الخارجية للمنتجات المحلية بسعر مساوي أو أقل لسعر منتجات تلك الدولة، و إذا اعتبرنا أن بلدين لهما نفس تكاليف الإنتاج فإن سعر الصرف يمكن أن يعطي امتيازاً تنافسياً لواحدة من هاتين الدولتين؛ فهو يعتبر أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية)، إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية في السوق المحلية وبالتالي جعلها أقل قدرة على المنافسة في

¹⁴عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص 25.

الأسواق في الاقتصاد المحلي، ويرفع قدرة السوق المحلي على المنافسة في

الأسواق العالمية.¹⁵

• التنافسية الغير سعريّة:

وتشمل التنافسية النوعية التي تعني النوعية والملائمة وتسهيلات التقديم وعنصر

الابتكار فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية والأكثر ملائمة للمستهلك

بوجود المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير

سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع المنافسة.¹⁶

3- التنافسية الظرفية والتنافسية المستدامة

في حين يميز تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2111

بين نوعين من تنافسية الدولة وهما:

• التنافسية الظرفية (الجارية) (ودليلها CCI

وتركز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجيتها وتحتوي على عناصر

مثل التزويد، التكلفة النوعية، والحصة من السوق الخ¹⁷

¹⁵ Bertrand nezys, **les politiques de compétitivité**, édition economica, paris, 1994, p11.

¹⁶ منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 01، 2006، ص 25.

¹⁷ محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 6، 2003، ص 7.

• التنافسية المستدامة - الكامنة - ودليلها GCI

وهي التنافسية التي تركز على الابتكار ورأس المال البشري والفكري، تحتوي على عناصر متنوعة أهمها: التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية وقوى السوق.

3- أهمية وأهداف التنافسية¹⁸

• الأهمية:

يوفر النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل في تحرير قيود التجارة العالمية تحديا كبيرا وخطرا محتملا لدول العالم، او بالأحرى مؤسساته، خصوصا تلك الموجودة في الدول النامية. الا ان هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة، للبلدان النامية كذلك، ان أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته.

ويشير تقرير التنافسية العالمي الى ان الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية المؤسسات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير الى رحابة السوق العالمي. وسواء اتفقنا مع هذا القول ام لا، فانه لا بد في بداية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته احدي حتميات القرن الحادي والعشرين.

¹⁸ مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر- مقارنة ببعض الدول العربية-، دكتوراه، بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، تلمسان، 2018، ص 88.

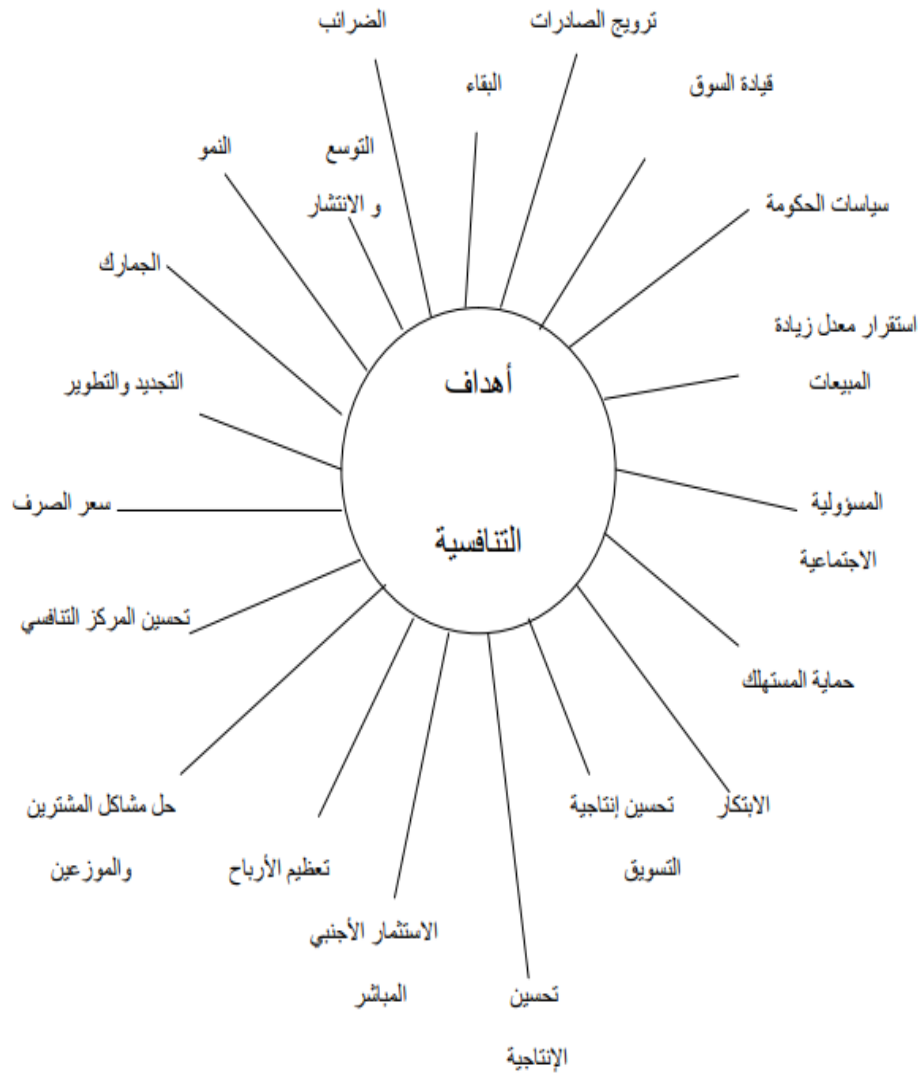
ومن المعلوم انه وفي الوقت الحاضر المؤسسات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فان المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة افراد دولها بالنظر الى انه وكما اشارت تقارير دولية، ان مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العاملة فيها وقدرتها على اقتحام الاسواق الدولية من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي.

■ الأهداف:

من بين الأهداف التي تسعى اليها سياسة التنافسية هي تشجيع المنافسة، وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والدولية، وذلك من خلال تعزيز المنافسة السوقية وتحقيق الفعالية في توظيف الموارد وعدالة الدخول الى الأسواق والخروج منها، ويتم تحقيق تلك الأهداف عبر عدد من العناصر تتلخص فيما يلي:

- إعطاء فرصة للمؤسسات لتحقيق مستويات انتاج بأقل تكاليف ممكنة.
- توفير البيئة السوقية التي يتساوى فيها السعر والتكلفة الحدية للإنتاج.
- القضاء او على الأقل تخفيف التركيز المفرط وعدم تشجيع هياكل الإنتاج غير مرنة.
- القضاء على شبح الاحتكار الذي يؤدي الى زيادة الأسعار وتقليص العرض وحماية المستهلك منه.

الشكل رقم 04: اهداف التنافسية



المصدر: فريد النجار (المنافسة والترويج التطبيقي) مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص 157.

4- المراحل الدافعة لتطور الوضع التنافسي:¹⁹

✚ مرحلة الموارد:

وتتمثل في الموارد الطبيعية ونوعية العمالة المتاحة حينها يتأثر الاقتصاد المحلي بالتقلبات الاقتصادية الدولية ويكون التأثير أكثر عندما تكون الموارد ذات طابع غير متقدم مما يفقد الدولة من ميزتها التنافسية.

✚ مرحلة الاستثمار:

تتركز في رغبة وقدرة كل من القطاع العام والخاص على الارتقاء بقطاع معين عندما تتميز منتجاتها بخاصية المستوى التنافسي الدولي، بحيث تتفاعل هذه المرحلة مع سابقتها بازدياد نوعية العمالة، انتشار التعليم، تطوير التكنولوجيا، اكتساب السياسات الحكومية أهمية خاصة في تجاوز العراقيل.

✚ مرحلة الابتكار:

مع تزايد الاستثمارات تصبح المؤسسات متطورة تقنيا في ذلك القطاع مما يسمح لها بالمنافسة الدولية، إضافة الى ان التطور التقني يسمح لها بالابتكار في تقديم المنتجات اما علاقتها بالسوق العالمي فتسمح لها بالاستثمار الأجنبي مما يؤدي بدوره الى تطوير القطاعات المساندة مما يدخلها في حلقة مستمرة تجعل الدولة تتنافس دوليا مما يفيد في تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد مما يدفعهم للميول نحو الرفاهية.

¹⁹ محمد العكة (إدارة الاعمال الدولية)، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2010، ص 248-250.

✚ مرحلة الثروة:

تجسد نجاح الدولة في تجاوز المراحل الثلاثة السابقة وخلالها يتم تحويل فائض الثروة من النجاحات والإنجازات السابقة نحو الاستثمارات الأكثر اغراء ومخاطرة مما يدفع بالموقف التنافسي للدولة الى الاضمحلال.

المطلب الثاني: نظريات التنافسية

إن مفهوم التنافسية أو الميزة التنافسية كغيره من المفاهيم لم ينشأ من العدم، بل جاء نتيجة لعدة تراكمات شملت فترات زمنية مختلفة، وسيتم التطرق لها من خلال النظريات التي عالجت تفوق الدول على المستوى العالمي بتفسيرات مختلفة بداية من اكتساب المزايا النسبية بالاعتماد على التجارة الخارجية واتسعت لاكتساب المزايا التنافسية مع الأخذ في الاعتبار مختلف التطورات العالمية.

✓ نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث (1723 - 1790)²⁰

استعرض آدم سميث عام 1776 في كتاب "طبيعة وأسباب ثروة الأمم" نظرية الميزة المطلقة، وتعرض إلى فوائد تحرير التجارة، فأوضح أنها تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل وتخصص بالميزات المطلقة التي تتمتع بها. كما بين أن خلق الثروة في الاقتصاد يعتمد على قدرة الدولة على توفير السلع والخدمات لمواطنيها بشكل أكبر من احتياطاتها الذهبية، وتؤدي زيادة الصادرات وتقليل المستوردات إلى الحصول على المزيد من احتياطاتها الذهبية. وعلى الرغم من أن الاستفادة من الميزة المطلقة عن

²⁰ Virtual Zambia, "The Principle of Comparative and Absolute Advantage", Theories, 2009, p 25.

طريق تحرير التجارة قد يعود بالنفع على البلدين معاً، فإن الميزة النسبية تركز على تبادل المنافع الممكنة لكلا البلدين بآن واحد. وتشير نظرية الميزة المطلقة إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج كمية أكبر من المنتجات، باستخدام كمية محددة ومتماثلة من الموارد المتاحة مقارنة مع الاقتصاديات الأخرى. أي أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز بميزات مطلقة في إنتاجها، وتبادل فائض الإنتاج عن حاجات الاستهلاك مع دولة أخرى.

نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو (1772-1823)

تقوم هذه النظرية على أن معدل التبادل يتحدد من خلال الطلب المتبادل في كلتا الدولتين ومرونة الطلب تكون محصورة بين معدلي التبادل الداخليين للدولتين واللذان يمثلان نسبي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين، ومن ثم فإن المنفعة من التجارة بين الدولتين ستتحقق داخل هذا المجال للطرفين معاً، وخارجه ستكون لصالح دولة على حساب الدولة الثانية. أما جون ستيوارت ميل فبنى تحليله على نظرية الميزة النسبية واعتبر أن قانون التكلفة النسبية يعمل على توضيح مزايا التبادل أولاً ويضع الحدود لهذا التبادل ثانياً. وتمثل التكاليف النسبية الحدود التي تحصر معدل التبادل الدولي وقانون العرض والطلب يعمل بين تلك الحدود.

وجاءت النظرية لتجيب على سؤال "هل ستخرج هذه البلدان من التجارة الخارجية في حال عدم امتلاكها لميزة مطلقة أو العكس؟"، ويرى فيها أن الدول إذا أرادت أن تستغل الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، فما عليها سوى الاعتماد على "الميزة النسبية". كما

يرى ريكاردو أن كل دولة لديها ميزة نسبية تتميز بها عن غيرها، لذلك يقترح أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية أعلى من الدول فالهند مثلاً يمكن أن تخصص في إنتاج الشاي، والبرازيل في إنتاج القهوة، واليابان في الحاسبات، وبريطانيا بصناعة السيارات، ثم تقوم كل دولة بمقايضة الدولة الأخرى، وبذلك تتحقق الميزة النسبية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وقد عرف ريكاردو الميزة النسبية على أنها حاصل قسمة النفقة المطلقة لسلعة ما في البلد الأول على النفقة المطلقة للسلعة نفسها في البلد الآخر، وبذلك تختلف هذه النسب من بلد إلى آخر ومن سلعة إلى أخرى، كما يمكن للبلد التي لا تمتلك ميزة مطلقة بالمشاركة في التجارة الدولية إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات الميزة النسبية المرتفعة لديها أكثر من غيرها.²¹

وتعتمد المزايا النسبية على ما تتمتع به الدولة من موارد طبيعية وبشرية متوفرة، ويد عاملة رخيصة، إضافة إلى المناخ المناسب، والموقع الجغرافي المتميز، وغير ذلك من العوامل التي تسمح للدولة من إنتاج سلع منخفضة السعر في السوق العالمية. أي أنها قدرة الاقتصاد على إنتاج سلعة ما بتكلفة أقل من اقتصاد آخر باستخدام الموارد المتاحة. وتعتمد الميزة النسبية على التميز الداخلي في صناعة كل بلد، حيث يكون كل بلد أكثر تفوقاً في سلعة ما قياساً إلى السلعة الأخرى.

تشكل الميزة النسبية الأساس الذي اعتمد عليه الكلاسيك وفي طليعتهم ديفيد ريكاردو في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية والتخصص الدولي للعمل، وانطلقت من فكرة

²¹ Ralph Byrns. "Comparative Advantage and Absolute Advantage". 2011. Page 56.

التكلفة النسبية القائمة على أساس الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج التي كانت في الأساس عوامل طبيعية. وليست عوامل مكتسبة.

✓ نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

قدم هابرلر Haberler سنة 1936 بإعادة شرح نظرية المزايا النسبية اعتماداً على مبدأ تكلفة الفرصة البديلة وليس على أساس نظرية القيمة للعمل التي اعتمدها ريكاردو والتي لاقت الكثير من الانتقادات في أوساط الاقتصاديين.

إن تكلفة الفرصة البديلة هي مقدار التضحية بأحد السلع مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأخرى دون الحاجة إلى أي افتراضات بشأن عنصر العمل، وعليه فالدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرص البديلة لأحد السلع فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، حيث تركز اهتمامه على جانب العرض بتبيان ما يمكن لبلد ما إنتاجه وتصديره بافتراض ثبات تكلفة الفرصة البديلة، أي ثبات غلة الحجم.²²

وعلى الرغم من ذلك، واجهت هذه النظريات انتقادات شديدة، ومن بينها نظرية القيمة في العمل التي تعتبر هذا الأخير والعنصر الوحيد في عملية الإنتاج، الأمر الذي سمح بظهور مساهمات جديدة لتفسير الميزة النسبية ومن ثم قيام التجارة الدولية وتتمثل في مساهمة المدرسة النيوكلاسيكية.

²² عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001، ص 30.

✓ النظرية النيوكلاسيكية

تفترض هذه النظرية عنصرين للإنتاج ورأس المال عكس النظرية الكلاسيكية التي تقتصر على الاعتماد على عنصر العمل لوحده في العملية الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم على أساس التكاليف المتزايدة بدل الثابتة، أي الزيادة في الإنتاج ترافقها الزيادة في التكاليف، كما تفترض اختلاف كثافة عناصر الإنتاج في إنتاج السلع. فمثلاً، بعض السلع تكون كثيفة رأس المال أي أن إنتاجها يستدعي قدراً أكبر من رأس المال وسلعاً أخرى كثيفة العمل أي أن إنتاجها يستدعي قدراً أكبر من العمل.

تحاول هذه النظرية أن تفسر أسباب اختلاف التكاليف النسبية والتي تعتبر أساس اكتساب الميزة النسبية وقيام التجارة الدولية.

ومنه يمكن القول أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج تميزت بالسكون والثبات، مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع وعاجزة عن تفسير مفهوم التنافسية لذلك ظهرت بعض المناهج الجديدة بالاعتماد على فرضيات جديدة وعلى التحليلات الديناميكية لتقييم الوزن الحقيقي لأداء الدول في الأسواق العالمية.

هناك ترابط هام ما بين الميزة النسبية والميزة التنافسية، فالميزة التنافسية تعد امتدادا وتطورا لمفهوم الميزة النسبية الذي يشير إلى تمتع الدولة بوفرة في أحد عوامل الإنتاج التقليدية (العمل، رأس المال والأرض) أي أن الميزة النسبية ترتبط بإنتاج سلع منافسة لانخفاض سعرها الناجم عن استخدام عوامل إنتاج رخيصة، إلا انه ربما من غير الممكن صمودها وبقائها في المنافسة على مستوى السوق العالمي وحتى السوق المحلي وهذا ما تهتم به الميزة التنافسية التي تعبر عن تمتع الدولة بميزة في إنتاج سلعة معينة من خلال توفرها لعنصر الإنتاج الحديث المتمثل في التكنولوجيا، ومع التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في النصف الثاني من القرن الماضي والاتجاه المتزايد نحو العولمة وتحرير الأسواق الدولية في إطار النظام التجاري العالمي الحديث أدى إلى ظهور القدرة التنافسية التي تشير إلى قدرة الدولة -وليست المؤسسة - في تلبية احتياجات السوق العالمية من السلع والخدمات تماشيا مع متطلبات وذوق السوق إلى جانب تحقيق مستوى معيشي أفضل لمواطني الدولة على المدى الطويل.²⁴

تعتمد المزايا التنافسية على التوصل إلى اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، وبالتالي إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص فريدة ومتميزة، من خلال الإدارة والمعرفة وقيام التحالفات الإستراتيجية وإنشاء الترابطات الشبكية.

²³ محمد عدنان وديع، المرجع السابق، ص 08.

²⁴ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الكتاب الأول، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 282.

بناء على ما سبق نلاحظ أن الميزة النسبية يرتبط بجانب العرض من خلال إنتاج سلع منافسة سعريا باستخدام عوامل إنتاج تقليدية في حين ترتبط الميزة التنافسية بجانب الطلب القاضي بتلبية حاجيات وأذواق المستهلكين بسلع ذات جودة ونوعية عالية وهذا ما يترتب عليه استخدام عوامل إنتاج تتميز بالتدريب وروح الاختراع والتجديد باستخدام التكنولوجيا.

✓ نظرية المزايا التنافسية في تفسير التجارة الدولية

نظرية المزايا التنافسية في تفسير التجارة الدولية وهي أحد نظريات الفكر الحديث في تفسير التجارة الدولية.

يرجع الفضل إلى الاقتصادي ميشيل بورتر في التحول من فكرة الميزة النسبية التي تبنها ديفيد ريكاردو، إلى فكرة الميزة التنافسية، وذلك من خلال مؤلفه الشهير الميزة التنافسية للأمم 1990، ويرى بورتر أن النظريات مفسرة للتجارة الدولية قد عجزت عن تفسير إمكانية تحقيق صناعة معينة لوفورات النطاق الاقتصادية، كما يرى بورتر أن هناك أربعة محددات لكي تتحقق الميزة التنافسية لدولة معينة ومن ثم تستطيع الدخول في مجال التجارة الدولية وهذه المحددات هي:

- 1- إستراتيجية المنشأة : والتي تتحدد بناءً على أهداف المنشأة وأهداف الأفراد فيها وهيكلها الإداري، وتوافر المناخ الملائم لدفع عملية المنافسة والقدرة على الابتكار.
- 2- ظروف الطلب المحلي : حيث يرى بورتر أنه يمكن تحقيق الميزة التنافسية في صناعة أو قطاع معين إذا كان الطلب المحلي يعطي إشارات واضحة وسريعة تؤدي إلى سرعة استجابة المنتجين المحليين قبل المنتجين في الخارج.

3- الروابط الأمامية والخلفية : حيث تساعد الروابط الأمامية والخلفية والتي تضم الصناعات المغذية والمكملة لصناعة أو قطاع معين على تحقيق وفورات من أهمها تخفيض تكاليف النقل.

4- ظروف عوامل الإنتاج : حيث يرى بورتر أن توافر العمالة الماهرة، ورأس المال والبحث العلمي والبنية الأساسية والاستثمارات كلها عناصر تساعد على تحقيق الميزة التنافسية.

أهم الانتقادات:

1. هذه النظرية صالحة للتطبيق في الدول المتقدمة فقط

2. هذه النظرية لم تأخذ في اعتبارها دور الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنافسية

إن اختلاف مستويات التنافسية من المؤسسة إلى القطاع إلى الدولة فإن هذا يعني بالضرورة اختلاف أدوات ومؤشرات التقييم والتحليل حسب طبيعة مستوى التحليل، وبالتالي فسيتم التطرق فقط إلى مؤشرات قياس التنافسية على مستوى الدولة، فقياس التنافسية لأي بلد يقتضي الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل والمتغيرات التي تعكس أوجه التنافسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وكما سبق الذكر فإنه وبناء على صعوبة تحديد تعريف واضح ودقيق للتنافسية وتشعب أوجهها وتعددده، فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال قياس الأداء التنافسي لأي بلد من خلال مؤشر واحد وبالتالي عكفت المنظمات والهيئات الدولية متعددة الأبعاد ويوجد لها قياسات جزئية متعددة ، ويتكون المؤشر من مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تندرج ضمنها مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات الأولية التي تجرى لها عملية تنميط لسبب اختلاف

وحدات قياسها واختلاف اتجاه تأثيرها على التنافسية، كما أن عملية التتميط تمكن من إجراء العمليات الحسابية عليه.²⁵

وبناء على ما سبق فإن قياس التنافسية بمؤشر يعكس التوجهات الفكرية للجهة المصدرة له على التنافسية الفرعية والعوامل المحددة لها.

ويتم حساب المؤشر باستخدام نوعين مختلفين من البيانات كمية ونوعية.

✚ بيانات كمية

منها البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي ويتم الحصول عليها من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة.

✚ بيانات نوعية

يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال، حيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى في الدول المشارك الاقتصادي العالمي.

ويرتكز تقرير التنافسية العالمي في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة، حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف المراحل الثلاث للنمو، وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية ومرحلة الاقتصاد المعتمد على

²⁵ بلقاسم العباس، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، دورية جسر التنمية، العدد 75، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2008، ص04.

المعرفة والابتكار، وذلك وفق الناتج المحلي الإجمالي للفرد من جهة وأهمية الموارد الطبيعية في الاقتصاد من جهة أخرى.

المطلب الأول: العوامل المحددة لمؤشر التنافسية العالمي²⁶

كثير من العوامل تحدّد الإنتاجية والتنافسية. وقد شغل فهم العوامل التي تسيّر هذه العملية، عقول الاقتصاديين مئات السنين، فوضعوا نظريات تراوح من نظرية آدم سميث وتركيزه على التخصص وتقسّم العمل، إلى نظريات الاقتصاديين النيو كلاسيكيين الذين شدّدوا على الاستثمار في رأس المال المادي والبنية التحتية، إلى النظريات الأحدث التي اهتمت بعوامل أخرى مثل التعليم والتدريب، والتطور التكنولوجي، والاستقرار الماكرو- اقتصادي، وكفاءة الإدارة، وتطور الشركات، وجدوى السوق، وغيرها. ومع كون كل هذه العوامل قد تكون مهمة للتنافسية والنمو، فإنها لا ينفي بعضها البعض الآخر، فعاملان أو أكثر قد يكونان فاعلين في الوقت نفسه. والحقيقة أن هذا ما بينته الأبحاث الاقتصادية.

لقد حدّد دليل التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index GCI) هذا الأفق المفتوح باحتوائه معدّلاً مدروساً لمختلف العوامل، التي يقيس كل منها مظهراً مختلفاً من التنافسية. هذه العوامل مجموعة في أعمدة التنافسية الاثني عشر المصنفة إلى 3 مجموعات:

²⁶ تقرير القافلة، أعمدة التنافسية الاثنا عشر من تقرير التنافسية العالمية 2013-2014، 2018/07/02، www.qafilah.com

المجموعة الأولى: مجموعة المتطلبات الأساسية

1- المؤسسات

إن لجودة المؤسسات أثراً كبيراً في التنافسية والنمو. فهي تؤثر في قرارات الاستثمار وتنظيم الإنتاج، بالإضافة الى انها تحدد الإطار القانوني والإداري للتفاعل بين الأفراد، المؤسسات والحكومة لتوليد الثروة، ويندرج ضمن هذه الفئة: التحديد الواضح لحقوق الملكية، الإدارة العامة الفعالة والشفافية، استقلالية القضاء ونزاهته، ضمان الأمن المادي، إلى جانب المعايير الصارمة لحوكمة الشركات.

1- البنية التحتية

هي عامل أساسي في تعيين مواضع النشاط الاقتصادي، وأنواع النشاط والقطاعات التي يمكنها أن تتطور في بلد ما. فالبنية التحتية المتطورة تحدّ من أثر المسافات بين المناطق، وتوحد السوق الوطنية وتصلها بتكلفة منخفضة، مع البلدان والمناطق الأخرى.

2- بيئة الاقتصاد الكلي

أن غياب الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي يصعب أعمال المؤسسات، حيث يحد التضخم من قدرة الشركات على التخطيط والاستثمار، كما يؤدي ثقل عبء الضرائب على المدى الطويل وارتفاع معدل الدين العام وعدم فعالية النظام المالي إلى انخفاض الأموال الموجهة للاستثمار إضافة إلى ارتفاع معدل الفوائد.

3- الصحة والتعليم الأساسي

إن صحة اليد العاملة حيوية لتنافسية بلد ما وإنتاجيته فإن الاستثمار في الخدمات الصحية ضروري في الاقتصاد السليم من أجل قوى عاملة تتمتع بصحة جيدة. كما أن جودة التعليم الابتدائي ترفع مستوى إنتاجية الفرد العامل.

المجموعة الثانية: مجموعة محفزات الكفاءة

1- التعليم العالي والتدريب

التعليم العالي الجيد والتدريب ضروريان للاقتصاد الذي يريد أن يرفع مستوى جودة المنتجات لذا يجب الاستثمار في التعليم العالي والتدريب، مع الأخذ في الاعتبار المهارات المطلوبة والتي تركز عليها عملية إنتاج وتطوير منتجات أكثر تعقيداً، ذلك أن لِكَمَّ ونوعية التعليم العالي الدور الأكبر في رفع تنافسية اقتصاد.

1- كفاءة سوق السلع

تعتبر المنافسة القوية عاملاً مهماً في الربحية والابتكار، وتسهل دخول أنشطة جديدة من جهة أخرى.

2- كفاءة سوق العمل

يعتبر عنصراً مهماً لضمان الاستخدام الأمثل للكفاءات داخل الاقتصاد، فسوق العمل المرنة إلى جانب وضع هيكل الحوافز على أساس الجدارة والمهارة دون تمييز هو ما يجعله قادر على تحقيق تنافسية أفضل.

3- تطوّر سوق المال

إن القطاع المالي الفعّال يوفرّ الموارد التي يدّخرها مواطنو بلد ما، لذا يحتاج الاقتصاد إلى أسواق مال متطوّرة، تستطيع أن توفرّ رأس المال لاستثمار القطاع الخاص من مصادر كالقروض من قطاع مصرفي سليم، وتبادل سندات جيدة الإدارة، واستثمار رؤوس المال، والمنتجات المالية الأخرى. ومن أجل أداء كل هذه المهام، يحتاج القطاع المصرفي إلى أن يزرع الثقة وأن يكون شفافاً، لذا يجب ان يكون لأسواق المال تنظيم جيد لحماية المستثمرين.

4- الجاهزية التكنولوجية

لقد تطوّرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتصبح "تكنولوجيا لكل الأغراض" في زمننا هذا، نظراً إلى امتداد فوائدها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، ودورها بصفقتها بنية تحتية لتوسيع آفاق الصناعة. لذا فإن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها، يشكلان مفتاحاً أساسياً لبلوغ البلدان الجاهزية التكنولوجية الشاملة.

وسواء أكانت هذه التكنولوجيا المستخدمة، من نتاج وطني أم أجنبي، فلا فرق في قدرتها على تعزيز الإنتاجية. والنقطة المركزية هي أن الشركات العاملة في بلاد ما، تحتاج إلى اعتماد منتجات أو تصاميم متطورة، وإلى القدرة على استيعابها واستخدامها. ومن المصادر الرئيسية للتكنولوجيا الأجنبية، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر عادة دوراً مركزياً، لا سيما في البلدان الأقل تقدماً في التطوّر التكنولوجي. ولا بد من الإشارة في هذا السياق، إلى أن التكنولوجيا المتاحة للشركات في بلد ما، تحتاج إلى أن تكون متقدمة على مستوى قدرة هذا البلد على الأبحاث العديدة التطور، وأن تطور تكنولوجيا متقدمة للتجديد الذي يوسّع آفاق المعرفة.

5- حجم السوق

يؤثر حجم السوق في الإنتاجية، ما دامت الأسواق الكبيرة تتيح للشركات أن تستغل اقتصاد هذا الحجم. لقد كانت الأسواق المتاحة للشركات، محدودة تقليدياً بالحدود الوطنية. وفي عصر العولمة، حلت الأسواق الدولية محل الأسواق المحلية، لا سيما للبلدان الصغيرة. ويشير المنطق الشائع إلى أن الانفتاح التجاري مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو. لذلك يمكن النظر إلى الصادرات على أنها بديل عن الطلب المحلي، في تعيين حجم السوق للشركات في بلد ما. وإذ نضم كلاً من السوق المحلية والأسواق الخارجية معاً في قياسنا لحجم السوق، فإننا نأخذ في الحسبان الاقتصاد المتجه إلى التصدير، وكذلك المناطق الجغرافية كالاتحاد الأوروبي مثلاً التي تضم بلداناً عديدة، لكن لها سوقاً مشتركة واحدة.

6- تطور الأعمال

لا شك في أن تطور أساليب إدارة شركات الأعمال، يؤدي إلى تعزيز الجدوى في إنتاج السلع والخدمات. ويختص تطور هذه الأساليب بعنصرين مترابطين ارتباطاً معقداً: جودة شبكات الأعمال العامة في بلد ما، وجودة أعمال كل مؤسسة وإستراتيجيتها المنفردة. هذه العوامل مهمة جداً للبلدان، في مراحل التطور المتقدمة، حين تكون المصادر الأولية لتحسين الإنتاجية قد استنفدت إلى حد بعيد. إن مستوى جودة شبكات الأعمال والصناعات المساندة في بلد ما، وهي جودة نقيسها بعدد المنتجين المحليين ومستواهم ومدى تعاونهم، مهمة لأسباب عديدة. فعندما تكون الشركات ويكون المنتجون في قطاع ما على اتصال فيما بينهم، ضمن مدى جغرافي قريب، في شكل عنقود تتحسن الجدوى، وتتاح مجالات أكبر للتجديد في أساليب العمل والمنتجات، وتتقلص الحدود لدخول شركات جديدة. أما الاستراتيجيات وأساليب العمل المتقدمة

في شركات الأعمال الفردية (العلامة التجارية، والتسويق، والتوزيع، ووسائل الإنتاج المتطورة، وإنتاج منتجات متقدمة) فتفيض على مجمل الاقتصاد، وتستفيد منها الشركات الأخرى، لتحسين أساليب عملها وتحديثها، في كل قطاعات الأعمال في البلاد.

7- التجديد

يمكن أن يَنتج التجديد من المعرفة الجديدة، التكنولوجية وغير التكنولوجية. لقد كانت الثورة التكنولوجية سبباً في تقدم الإنتاجية في مجالات كثيرة، فهذه الثورة لم تبدل فقط أسلوب فعل الأشياء، بل فتحت أيضاً مجالاً لاحتتمالات جديدة في المنتجات والخدمات. والتجديد مهم جداً للاقتصاد لا سيما في البلدان التي تقترب من حدود المعرفة. والقدرة على إنتاج قيمة مضافة، باعتمادها وتكييفها التكنولوجيا الأجنبية.²⁷

وعلى الرغم من أن البلدان الأقل تقدماً، لا تزال قادرة على تحسين إنتاجيتها باعتماد التكنولوجيا المتاحة، أو بتحسينها مكاسبها في مجالات أخرى، فإن هذا الأمر لم يعد كافياً للبلدان التي بلغت مرحلة تجديد التطور، من أجل زيادة الإنتاجية. وعلى الشركات في هذه البلدان، أن تصمم وتطور أحدث المنتجات والأساليب، لحفظ تنافسيتها والتقدم نحو منتجات ذات/ قيمة مضافة أعلى. ويتطلب هذا التقدم، بيئة ملائمة للنشاط التجديدي، يساندها القطاعان العام والخاص.

²⁷ The Arab World Competitiveness Report 2013, p7.

المطلب الثاني: أنواع مؤشرات قياس التنافسية

• مؤشرات قياس التنافسية الوطنية:

تساهم مؤشرات القدرة التنافسية متخذي القرار على مواجهة تحديات النمو وزيادة الإنتاجية من خلال توضيح حالة الاقتصاد الوطني في الفترات المختلفة وبين أداءه مقارنة بأداء الاقتصاديات الأخرى بالإضافة إلى تشخيص العوامل التي تعيق النمو والكفاءة الاقتصادية، وتعريف المستثمر بالبيئة العالمية التي يرغب في دخول مجالها.

• مؤشرات قياس التنافسية الدولية:

أصبح من المعلوم أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء وأنها تعمل على تحقيق التعايش في ظل بيئة دولية تتم بمظاهر العولمة من الانفتاح بين الاقتصاديات المختلفة والتقدم التكنولوجي الهائل، ونظرا لعدم تطابق مفهوم التنافسية بين الخبراء والباحثين وعلى مستوى المؤسسة أو على مستوى الدولة، ومفهوم التنافسية على مستوى البلد، لهذا يكون من الأفضل تحليل مؤشرات التنافسية على المستويات الثلاث.

1- مؤشرات التنافسية على مستوى المؤسسة

يعتمد المحللين الاقتصاديين في تقييمهم للوضع التنافسي لكل مؤسسة على عدد من المؤشرات أهمها:

✚ الربحية

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل حصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح

لمجرد عرض رفع حصتها من السوق، ولكن لا يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيها المستقبلية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها؛ وحتى يكون بإمكاننا القول بأن مؤسسة ما تعتبر تنافسية، يجب أن تكون نسبة القيمة السوقية للربح ورؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة على استبدال أصولها أكبر من الواحد وتعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها، وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة، وعلى إنفاقها الحالي في البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، وتعتبر النوعية عنصرا هاما لإكتساب الجاذبية، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها. إلا أن المؤسسة تعمل في بيئة تتأثر بها وبعناصرها، وتعمل هذه العناصر كقوى ضغط تؤثر سلبا على ربحية المؤسسة.

✚ تكلفة الصنع

يمكن اعتبار تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين كمؤشر كافي عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس، ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تكون بديلا جيدا عن تكلفة الصنع

المتوسطة، وهذا عندما تشكل اليد العاملة النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية لكن هذه
الوضعية يتناقص وجودها.²⁸

✚ الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

تقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الكفاءة التي من خلالها تحول المؤسسة عوامل
الإنتاج إلى منتجات غير أن هذا المؤشر لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج
كما أن قياس الإنتاج بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو إعداد من أجهزة
التلفاز لا يوضح الإنتاجية الإجمالية لعوامل ولا يظهر مدى جاذبية المنتجات
المعرضة من طرف المؤسسة.

✚ الحصة من السوق

تستطيع مؤسسة ما أن تحقق أرباحا وتستحوذ على جزء هام من السوق المحلية بدون
أن تكون تنافسية على المستوى الدولي ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية
بحواجز تصد التجار الدوليين وكلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس مع
منافسيها كلما كانت حصتها من السوق أكبر وربحيته أعلى من افتراض تساوي الأمور
الأخرى، فالحصة السوقية تترجم المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج أو
في المنتجات، خاصة إذا ما تم ربطها مع هدف الربحية الأعلى ويمكن أن تحقق
المؤسسة أرباحا فوق المعتاد بسبب حصتها الكبيرة في السوق إذا ما اقترن ذلك

²⁸ جمال الدين سحنون، حمدي معمر، تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر، 2010، ص 3.

باستخدام موارد إضافية تساعدها على توسيع مجال نشاطها وتنمية حصتها من السوق.

29

ولقد أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1991، بعض النتائج المحققة في مؤشرات تنافسية المؤسسات كما يلي³⁰:

- ينتج عن العوامل المساهمة في التنافسية مجموعة كبيرة من المؤشرات المتنوعة، كالحصة من السوق والاستثمارات وتوزيع الأرباح... وغيرها، وذلك بهدف تقييم تنافسية المؤسسات، ولقد خلصت الأبحاث والدراسات التي تم إنجازها حول بعض المؤسسات إلى ما يلي:
- لا يمكن حصر التنافسية المؤسسة في الأسعار أو في تكلفة عوامل الإنتاج) الأجور وتكاليف اليد العاملة والمواد الأولية (، وذلك في أغلب النشاطات الاقتصادية؛
- توجد عوامل عديدة لا ترتبط بالسعر، لكنها تؤدي إلى فروقات معتبرة في إنتاجية اليد العاملة وأرس المال؛ (اقتصاديات الحجم، سلسلة لعمليات، حجم المخزون، التسيير، علاقات العمل.. الخ) وفي جودة مردودية المنتجات؛
- المؤسسة التي تعتمد على تقليص تكلفة عوامل الإنتاج لتحسين موقعها التنافسي تكون في وضعية هشة اتجاه منافسة مؤسسات أخرى تعتمد على عوامل إنتاج أرخص؛

²⁹ مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر- مقارنة ببعض الدول العربية-، دكتوراه، بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، تلمسان، 2018، ص 111+.

- إن التركيز على تنافسية المؤسسة يعني دوار محدود للدولة، ويتطلب استخدام تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.

1- مؤشرات التنافسية على مستوى القطاع

نقوم بقياس فرع النشاط عندما تكون المعطيات المتعلقة بالمشروع ناقصة باستعمال متوسطات قد لا تعكس أوضاع مشروع معين ضمن القطاع المدروس. وانطلاقاً من ذلك فإن تحديد التنافسية على مستوى القطاع أو تجمع أنشطة يشترط أن تكون فوارق مؤسسات القطاع محدودة، وترجع هذه الفوارق إلى عوامل الإنتاج، عمر المشروع الحجم... الخ، لأن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لبلد آخر واهم المؤشرات المستعملة وهي:

✚ مؤشرات التكاليف والإنتاجية

عندما تكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لفرع نشاط متساوية أو أعلى منها لدى المنافسين الأجانب، أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمنافسين الأجانب، عندها يكون فرع النشاط تنافسياً.

✚ مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولية

يستعمل الميزان التجاري وأيضاً الحصة من السوق الدولية كمؤشرات تدل عن تنافسية القطاع وهكذا ففي نطاق التبادل الحر فإن فرع النشاط يخسر تنافسية عندما تتناقص حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو أن حصته من المستوردات الوطنية الكلية

تتزايد لسلعة معينة أخذاً بالاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الوطنيين الكلي، كما أن فرع النشاط يخسر تنافسيته عندما تتناقص حصته من الصادرات الدولية الإجمالية لسلعة معينة أو أن تتصاعد حصته من الواردات الدولية أخذاً بعين الاعتبار حصة البلد المعني في التجارة الدولية.³¹

✚ مؤشر التجارة ضمن الصناعات

يبين هذا المؤشر الصلات التجارية ضمن الصناعات، وكلما ارتفعت قيمته كلما دل ذلك على تقدم الصناعة في البلد المعين، وباستعمال طريقة دليل التجارة بين الصناعات، بينت دراسة "هافر ليشين" و"كنزل" أن بعض الدول العربية لا تمتلك قاعدة صناعية متقدمة جداً بالقياس إلى أقاليم أخرى في العالم، فالدليل ضعيف ولا يتجاوز 0.25 نقطة للفترة 1992-1994، على الرغم من التحسن الذي حصل في الفترات الأخيرة كان المؤشر 0.25 للفترة 1984-1994 مقابل 0.78 للدول الصناعية.³²

✚ الميزة النسبية الظاهرة

يدل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على القوة التصديرية للدولة، وإذا كان أكبر من الواحد فذلك يعني أن الدولة تكتسب ميزة نسبية ظاهرة في السلعة، أما إذا كان أقل من الواحد فهذا معناه أنه ليس للدولة ميزة نسبية.³³

³¹ عائشة عميش، علي حدادو، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة الاستراتيجية

التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010، ص 7.

³² حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد

التنافسي - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة دكتوراه ، تخصص علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2016 ، ص 57.

³³ ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سابق ذكره ، ص 66.

2- مؤشرات التنافسية على مستوى الدولة

إن الأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه الشركات وان هناك احتمالا لوجود خاسرين ورابيين، وهناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية على مستوى البلد، لكن التركيز سيكون على ما يلي:

✚ نمو الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية

إن نمو الدخل الحقيقي للفرد ونمو الإنتاجية يشكلان مفهومين مرتبطين وغير متطابقين، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على الإنتاجية الكلية للعوامل وعلى الموهوبات من رأس المال والموارد الطبيعية وحدود التجارة والارتفاع في الإنتاجية الكلية للعوامل الذي يعود في الغالب إلى التطور التقني ويرفع من دخل الفرد ويزيد في رأس المال المادي ويؤدي أيضا إلى تحسين حدود التجارة فنمو الإنتاجية يعد مؤشرا مهما وغالبا لا يتم التفريق بينه وبين نمو الدخل الفردي أو أن تعبير الإنتاجية يستعمل بشكل غير دقيق، فأحيانا يعبر عن إنتاجية اليد العاملة وأحيانا أخرى يعبر عن الإنتاجية الكلية للعوامل، فهو المؤشر الأحسن للازدهار الاقتصادي الوطني وعمليا يمكن استعماله كمؤشر للتنافسية الوطنية.³⁴

إن نمو الدخل الفردي الحقيقي ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان وليسا متطابقين، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية كما أن إنتاجية العوامل الكلية تزيد في دخل الفرد بالإضافة إلى أن التحسن في التبادل التجاري لدولة ما يزيد في الدخل الحقيقي لأفرادها، وذلك عندما يكون طلبا إضافيا على السلع والخدمات التي

³⁴ حنان جودي، مرجع سابق ذكره، ص 29.

يصدرها أو كان هناك فائض في العرض الدولي فيما يخص السلع التي يستوردها، أو حالما ترتفع قيمة عملته أو قيمة أسعار صادراته بالقياس إلى أسعار وارداته.

الناتج التجارية:

تقترح الدراسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للناتج التجارية المواتية لبلد ما هي: فائض مطرد في الميزان التجاري، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية، تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات الثقافة العالمية أو القيمة المضافة المرتفعة.

(1) رصيد الميزان التجاري: 35

غالبا ما يتم دمج تنافسية بلد ما مع فائض حسابه الجاري، وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات ذلك البلد أو ناجما عن عوامل أخرى مختلفة فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن العجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمارات الخاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معاً، ونجد عجزاً مزدوجاً عندما يتوافق عجز الحساب الجاري مع عجز الموازنة وإذا افترضنا توازناً أولياً فإن فائض الاستثمار الخاص وعجز الموازنة بالقياس إلى الادخار المتاح في البلد يتم تمويله بفائض من الخارج الأمر الذي يترجم بفائض في حساب رأس المال، ويمارس دخول رؤوس الأموال ضغطاً باتجاه الارتفاع على سعر الصرف أو على مستوى الأسعار في البلاد الأم الذي يسبب عجزاً في الحساب الجاري؛ وعجز الحساب الجاري هو الصورة المعكوسة للفائض

³⁵ مسعود بن مويظة ، الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ، ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط ، 13-14 نوفمبر 2006 ، 738.

في حساب رأس المال وهذا الأخير يمثل تحويلا من أصحاب الأموال في الخارج إلى المقترضين في الداخل بينما يمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجنب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمته الصادرات إلى الخارج؛ وكنتيجة للادخار الداخلي السلبي والقروض الخارجية للبلد المعني تصبح أقل تنافسية حيث ولو كانت هي أو مزاحمها في الخارج لم يعيروا شيئا من ممارستهم لأعمالهم وفي معظم الحالات فإن الحصة من السوق لمنتجي البلاد ستهبط.

(2) تركيب الصادرات وحصة السوق

إن التركيز المعطى لتركيبه الصادرات يربط مقارنة التنافسية المقدمة على النتائج التجارية مع التنافسية المستندة إلى نمو الإنتاجية وقد استعمل بعض الباحثين تقنية تقيس نسبة الصادرات لبلد ما العائدة للقطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتصاعد فهذا يسمح بالافتراض بوجود أو تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكون فيها الأجور مرتفعة؛ وهذا لا يعني حتما أن إنتاجية بلد ما أو دخل الفرد فيه يتقدمان بإيقاع أكبر منه في الخارج ولكن يعين فقط أن الإنتاجية تزيد في فروع النشاط المنتجة للسلع القابلة للتجارة وذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد بشكل أسرع ومن المهم اكتساب حصة من السوق أكبر في سوق صاعدة، إما إذا ترافق اكتساب حصة السوق فإن هذا لا يشير بخير كما أن تراجع الحصة من السوق أو ثباتها في سوق صاعدة يشير إلى "فقدان الفرص".

(3) سعر الصرف الحقيقي

يعتبر التغير في مؤشر الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية بالعملة نفسها أسلوباً لقياس القدرة التنافسية لاقتصاد بلد ما مقارنة باقتصاد آخ، فالزيادات في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية تمثل انخفاضاً في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد الخارجي، والعكس صحيح، ويعتبر تعدد تقلبات الأسعار لبلد ما مقارنة بالأسعار العالمية على أساس سنة معينة دليلاً على ضعف تنافسية البلد المعني؛ وباستخدام مؤشر الأسعار لقياس القدرة التنافسية، يمكننا أن نستشرف بروز اختلالات تنبني عن صعوبات قائمة يجب مواجهتها. يستخدم المحللون أسعار صرف حقيقية لقياس القدرة التنافسية بين البلدان بدلاً من أسعار الصرف الاسمية وذلك إثر معدلات التضخم في العالم، والعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سوف يقابله انخفاض في القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة بالشريك التجاري المعين، كما أن مفهوم سعر الصرف الحقيقي هو مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسات الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، ولا يوجد سعر صرف حقيقي يقع التعامل به في الأسواق.³⁶

³⁶ علي التوفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، نوفمبر، 2000، ص 46.

4 مؤشرات جزئية ومؤشرات موسعة

✚ مؤشرات جزئية وتتمثل في: نمو الناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، التجارة

الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر.³⁷

✚ مؤشرات موسعة: هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية تُعد دورياً تقارير عن

التنافسية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم، ومن هذه المنظمات

والهيئات المعهد الدولي للتنمية الإدارية، المنتدى الاقتصادي العالمي، البنك الدولي،

المعهد العربي للتخطيط، ونذكر على سبيل المثال فقط:

المؤشرات التي اعتمدها المعهد العربي للتخطيط في تقييمه لتنافسية الدول، وهي نوعين

من المؤشرات وهما:³⁸

✓ مؤشر التنافسية الجارية: يعبر عن العوامل الآنية أو الظرفية للتنافسية، إذ

يضم: بيئة الأعمال والجاذبية، الأسواق والتخصص، الأداء الاقتصادي الكلي،

والإنتاجية والتكلفة.

✓ مؤشر التنافسية الكامنة: يعبر عن العوامل المستديمة للتنافسية، ويشمل: الطاقة

الابتكارية وتوطين التقنية، البنية التحتية والتكنولوجية، رأس المال البشري.

³⁷ نيفين حسيت شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، طبعة 1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 47.

³⁸ إبراهيم العيسوي، التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة، ورقة مقدمة إلى ندوة: التنافسية والتنمية والفتح الاقتصادي – التحديات والرهانات، التي

عقدت في تونس يومي 23 و24 أكتوبر 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 49.

إن مفهوم التنافسية الدولية، ليس سوى امتداد لمفهوم الميزة النسبية، المستعمل في مجال التجارة الدولية لصحابها " دافيد ريكاردو" التي ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى الاختلاف في مدى وفرة أو ندرة موارد الإنتاج النسبية التي تتمتع بها الدول، ومن هناك ظهرت الحاجة إلى نظريات جديدة التي اعتمدت على الميزة النسبية في تحليل التخصص التجاري والتبادل الدولي.

وكثيرا ما يتداخل مفهوم التنافسية مع عدة مفاهيم أخرى كالنمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول ولم تعرف الاستقرار حول تعريف موحد ولا حول كيفية قياسها ولا حتى على أهميتها بالنسبة للدول على اختلاف مستوياتها. وبناء عليه عنيت مجموعة من المؤسسات الدولية ومجالس وهيئات التنافسية في العديد من دول العالم لتحديد مؤشرات قياس التنافسية.

الفصل الرابع

تنافسية الصناعة النسيجية في الجزائر

استعمل الاقتصاديون في قياس التنافسية الوطنية نوعين من المؤشرات، الاولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير ومتغيرات كمية و نوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة كالإنتاجية، الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة، أداء التجارة الخارجية و معدل الاستثمار ... الخ، بالإضافة الى المؤشرات المركبة التي يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية و لهذه المؤشرات فائدة كبيرة عند متخذي القرار و راسمي السياسات و المستثمرين، اذ تبين نقاط قوة و ضعف الدولة من خلال علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل و هو ما يساعد في فهم الأوضاع المقارنة و يتيح فرصة رسم السياسة التنافسية للمستقبل، و فيما يلي اهم المؤشرات الجزئية التي تقيس لنا تنافسية الاقتصاد الجزائري و تنافسية قطاع النسيج و الملابس بصفة خاصة.

المبحث الأول: مؤشرات قياس التنافسية في الجزائر

المطلب الأول: واقع أداء الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية

1- ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية الدولية:

يشكل التراجع الذي يشهده الانفتاح في كافة الاقتصاديات العالمية على اختلاف مراحل تطورها، خلال السنوات العشر الماضية خطرا على إمكانيات الدول في النمو والابتكار، وذلك بحسب تقرير التنافسية لسنة 2017-2018.

ويعتبر هذا التقرير تقييم سنوي للعوامل التي تقود الإنتاجية والازدهار في 138 دولة حول العالم. حيث أن درجة انفتاح الاقتصاديات أمام التجارة الدولية في مجالي السلع والخدمات يرتبط بشكل مباشر مع كل من النمو الاقتصادي والإمكانيات المبتكرة لتلك الدولة. هذا الاتجاه، والذي نتج عن بيانات الدراسة المسحية التابعة لمؤشر التنافسية العالمية، هو اتجاه تدريجي، ويعزى بشكل أساسي إلى زيادة في رفع الحواجز غير الجمركية. إلا أنه كذلك يعتمد على ثلاثة عوامل أخرى، وهي: تعقيد الإجراءات الجمركية، والقواعد التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، والملكية الأجنبية، وهو أمر يظهر بوضوح أكبر في الاقتصاديات ذات الدخل العالي، وتلك ذات الدخل المتوسط إلى مرتفع.

كما أن تراجع الانفتاح في الاقتصاد العالمي يعرض التنافسية العالمية للخطر، ويصعب على القادة تحقيق نمو شامل ومستدام، هذا ويوضح التقرير سبب عدم كفاية التسيير الكمي وتدابير السياسات النقدية الأخرى في إعادة إيقاد شعلة النمو طويل الأجل في اقتصاديات العالم المتقدمة. ويخلص التقرير إلى أن التدخلات من قبل الاقتصاديات ذات الترتيب المنخفض نسبيا في مؤشر

التنافسية العالمية فشلت في خلق نفس التأثير الذي تمكنت الاقتصاديات ذات الترتيب العالي من إحرازه، ما يعني أن القدرة التنافسية الضمنية القوية هي شرط أساسي للتحفيز النقدي.

بعد دراسة مفهوم القدرة التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها المعتمدة في تقارير التنافسية العربية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت والتي تختلف من هيئة إلى أخرى، سوف نعتمد على مؤشرات جزئية بسيطة فقط، والتي نرى أنها ستعبر عن طبيعة المتغيرات وذلك انطلاقاً من معرفة ترتيب الجزائر ضمن مجموعة الدول العربية العشر ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: ترتيب الجزائر بين الدول العربية العشر ذات الاقتصاديات الأكثر تنافسية

الترتيب العالمي من بين 137 دولة	الدولة
17	الإمارات العربية المتحدة
25	قطر
30	المملكة العربية السعودية
52	الكويت
44	البحرين
65	الأردن
62	عمان
71	المغرب
86	الجزائر
95	تونس

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017-2018

احتلت الجزائر المرتبة 86 في 2017 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2014 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت المرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012، كما أنها حققت مراتب متوسطة بها في أبرز المؤشرات العالمية لسنة 2017 كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم 15: ترتيب الجزائر في أبرز المؤشرات العالمية لسنة 2017

الترتيب	المؤشرات
96	جودة التعليم العالي (138 دولة)
73	جودة التعليم الابتدائي (138 دولة)
24	قوة الجيوش (133 دولة)
81	الأمان (133 دولة)
108	الابتكار (127 دولة)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات تقرير التنافسية لعالمية 2016-2017

حصلت الجزائر على مراتب متوسطة عربياً، وأقل من المتوسطة عالمياً في عددٍ من أبرز المؤشرات العالمية لعام 2017، ووصلت الجزائر إلى أعلى مستوى لها في مؤشر قوة الجيوش العالمي، بحلولها في المركز الثالث عربياً، ورقم 24 عالمياً، ولكن المرتبة الأدنى التي حصلت عليها الجزائر خلال المؤشرات التي تضمنها التقرير، كانت في مؤشر الابتكار العالمي بحلولها في المركز رقم 108 عالمياً، ورقم 12 عربياً.

2- تطور مؤشر التنافسية الدولية للجزائر 2007-2017:

يلاحظ من خلال الشكل البياني أن مؤشر التنافسية للجزائر يشهد اضطرابا تراوح بين تحسن في فترة 2008، 2012 و2013 وشبه استقرار في الفترة و2009، 2010، 2011، 2015 و2017، حيث ان مدى التغيير كان إيجابيا حيث بلغ 0.37 بمحصلة ايجابية كذلك بلغت 0.08 وهذا ما يعطي فكرة بقدرة الاقتصاد الجزائري على تحسين التنافسية الا انه ما يلبث ان يتراجع وهذه في الحقيقة هشاشة تعود ربما لتأثير الصدمات خاصة الخارجية المرتبطة بسعر النفط على التنافسية للجزائر.

الجدول رقم 16: تطور مؤشر التنافسية الدولية في الجزائر من 2007-2017

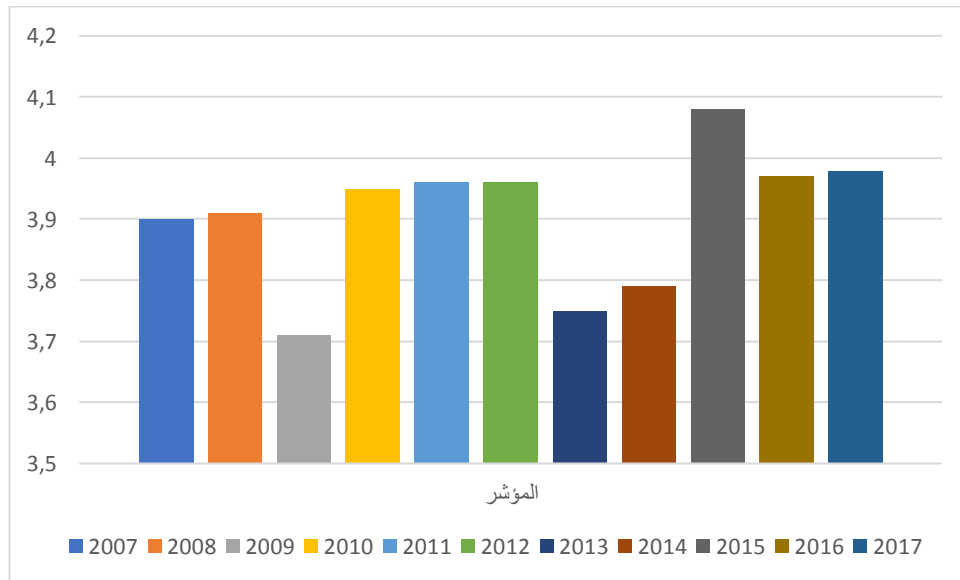
السنوات	المؤشر	متوسط المؤشر	التغير السنوي	مجموع التغيرات	مجال التغير
2007	3.90	3.90	00	0.08	أعلى قيمة للمؤشر 4.08
2008	3.91		0.01		
2009	3.71		-0.2		
2010	3.95		0.24		
2011	3.96		0.01		
2012	3.96		00		
2013	3.72		-0.24		

أدنى قيمة للمؤشر	0.07	3.79	2014
	0.29	4.08	2015
	0.11-	3.97	2016
	0.01	3.98	2017
3.71			
0.37			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي

احتلت الجزائر المرتبة 86 في 2017 وهي بعيدة عن تلك التي احتلتها في سنة 2015 (المرتبة 79)، ولكنها أحسن من تلك المراتب التي سجلت في السنوات الماضية، حيث احتلت الرتبة 100 سنة 2013 و110 في سنة 2012 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: تطور مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر من 2007-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

ومن نقاط القوة التي يميّز بها الاقتصاد الجزائري، عدد التقرير بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي على غرار نسبة الادخار الوطني إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 18 عالمياً)، ونسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (المرتبة 10 عالمياً).

وساهمت مؤشرات التربية والتعليم في تحسين الرتبة التي تحصلت عليها الجزائر خاصة نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس (المرتبة 51 عالمياً) ونسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي (المرتبة 47 عالمياً).

كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه الرتبة (المرتبة 36 عالمياً)، غير أن بعض المؤشرات لا تزال تؤثر بشكل سلبي على تنافسية الاقتصاد الجزائري وخاصة الشفافية والسياسات المنتهجة (المرتبة 121 عالمياً)، وفعالية مجالس إدارة المؤسسات (المرتبة 135 عالمياً)، وعجز الميزانية (127) والقواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة 131 عالمياً).

كما كان للخدمات والمؤسسات المالية دورها في هذه النتيجة مثل توفر الخدمات المالية (المرتبة 126 عالمياً).

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنافسية في الجزائر

1- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول الموالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2017.

الجدول رقم 17: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدخل الحقيقي للفرد	3.987	4.944	4402.4	4480.8	4524.3	4586.7	4620.1	4698.7	4776.8	4834.2	4812.2

المصدر: صندوق النقد الدولي

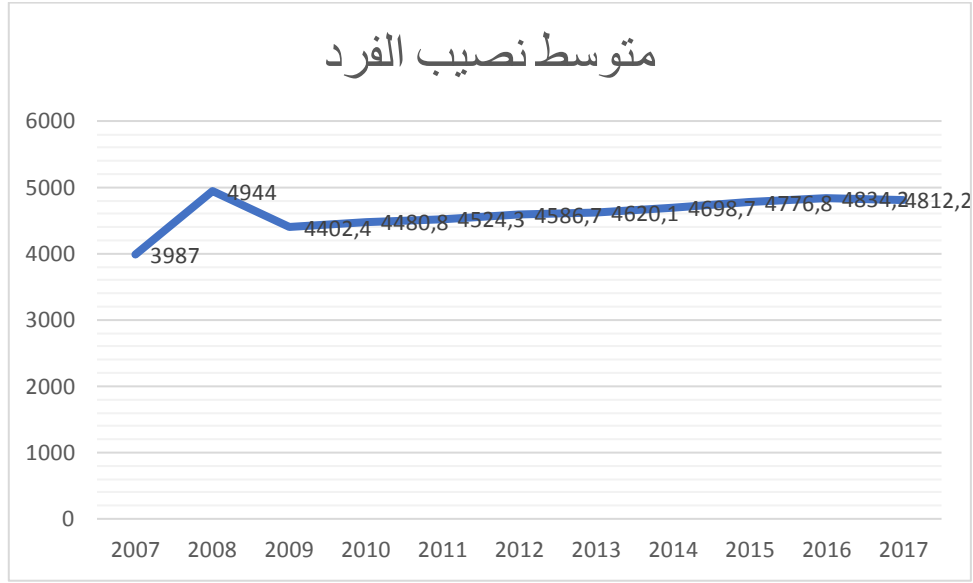
نلاحظ من الجدول المقابل ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ارتفاع خلال الفترة 2012-2017 وهذا راجع الى الزيادات التي شهدتها أسعار البترول والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتتنوع مداخيلها.

كما ان الاقتصاد الجزائري حقق سنة 2017 نموا بنسبة 3.3 بالمئة مقابل 3.7 بالمئة سنة 2015، فيما بلغ نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للجزائر 4812.2 دولار سنة 2017، حسب ما كشف الديوان الوطني للإحصائيات.

ونتح هذا النمو المعترف أساسا عن نمو قطاع المحروقات الذي عرف قفزة كبيرة سنة 2016 حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 7.7 بالمئة مقابل 0.2 بالمئة سنة 2015، كما عرف قطاع الفلاحة نموا طفيفا فيما سجلت باقي القطاعات تقلصا في وتيرة النمو بفعل تراجع النفقات العمومية وانخفاض الواردات.

ومن حيث القيمة ارتفع الناتج الداخلي الخام بنسبة 4.2 بالمئة سنة 2016 منتقلا إلى 17.406 مليار دج (حوالي 161 مليار دولار) مقابل 16.702 مليار دج سنة 2015، فيما قدر الناتج الداخلي الفردي ب 4812.2 دولار سنة 2017.

الشكل رقم 06: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات صندوق النقد الدولي

يوضح الشكل المقابل زيادة في متوسط نصيب الفرد من 2009 الى 2017 حيث أن الراتب الشهري الصافي في الجزائر باستثناء القطاع الزراعي، قد بلغ 40 ألف و325 دج سنة 2017 مقابل 39 ألف و901 دج سنة 2016 مسجلة زيادة قدرت ب 1,06 بالمائة. وسجل القطاع العمومي متوسط صافي الراتب في حدود 56 ألف و200 دج مقابل 33 ألف دينار للقطاع الخاص المحلي سنة 2017. وبخصوص تصنيف الاجور حسب القطاعات فقد فان قطاع المحروقات يوفر أعلى الأجور في الجزائر بمتوسط صافي راتب شهري بلغ 10,48 مليون سنتين. فيما سجل المعدل الأدنى في قطاع البناء.

2- الناتج الداخلي الخام PIB

يعتبر الناتج الداخلي الخام من المؤشرات المعبرة عن التنمية الاقتصادية فهو يحدد الوضعية الاقتصادية لبلد ما. الجدول رقم 4 يبين تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2006-2016.

الجدول رقم 18: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2007-2017.

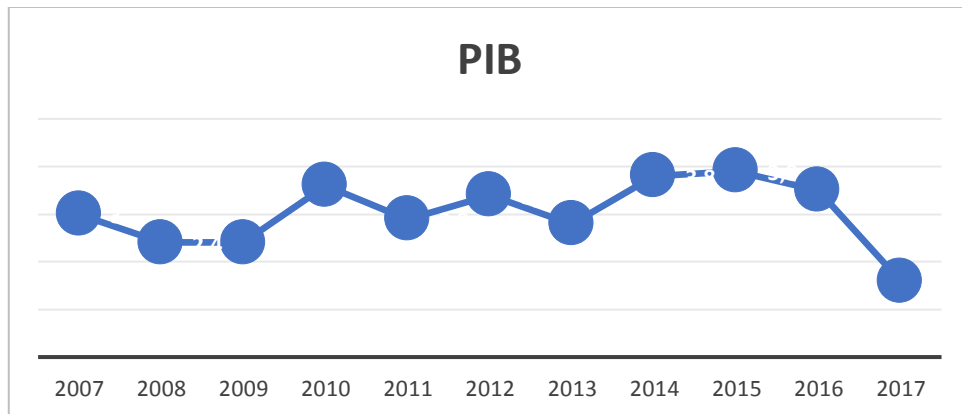
2017 (%)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
PIB	3.0	2.4	2.4	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.9	3.5	1.6

المصدر: البنك الدولي

نلاحظ من الجدول المقابل تغيرات في نسبة الناتج الداخلي الخام بين تدهور وتحسن حيث شهد انخفاض خلال السنوات 2006، 2008، 2009 و2011، وتحسن ملحوظ خلال السنوات 2014، 2015 و2016 مع ظهور انخفاض محسوس سنة 2017.

الشكل رقم 07: تطور الناتج الداخلي الخام 2007-2017 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يبين الشكل رقم 07 تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.6% في عام 2017 مقابل 3.3% في عام 2016، ويرجع ذلك أساسًا إلى انكماش إنتاج الهيدروكربون. حيث سجل القطاع غير الهيدروكربوني زيادة بنسبة 2.6% في عام 2017 مقابل 2.3% في عام 2016. عرف الاقتصاد الجزائري نموا في النصف الأول من سنة 2016 بمعدل 3.5% مقارنة ب 3.9% في سنة 2015 وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالأسواق العالمية. وتم تعويض الانخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات ورفع مستوى الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وأما عجز الموازنة والحساب الخارجي للذات يفوق 10% فازداد ارتفاعا.

أبرز تقرير الشراكة بين البنك الإفريقي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن انخفاض أسعار البترول في الجزائر أثر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إذ انتقلت من 3.9% خلال عام 2015 إلى 3.5% عام 2016، مشيرًا أن التصنيع في البلاد، خارج مجالات البترول والغاز، لا يمثل سوى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم جد منخفض عما سُجل في نهاية عقد الثمانينيات، فضلا عن انخفاض الاحتياطي المحلي من العملة الصعبة 20%.

نفس الأرقام السلبية ظهرت فيما يتعلّق بنسبة التضخم التي بلغت 5.9% عام 2016 عوض 4.8% بالعام السابق، ممّا أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المصنعة بـ 9.9% والخدمات بـ 7.4%.

غير أن التقرير حمل بعض الأرقام الإيجابية للجزائر، ومن ذلك تراجع العجز في الميزانية العامة بين العامين من 15% إلى 13%، وكذا تراجع العجز في الميزان التجاري الخارجي

ب 3 % بين العامين (14 % عام 2016)، وأشار التقرير أن الجزائر تتوفر حاليا على 2.7 مليون مقاول في القطاع الخاص، 16 % في الصناعة، معتبرا أن المقاول الجزائري أصبح شريكا أساسيا للدولة في الاستشارة الخاصة بالقرارات والتوجهات الاقتصادية للحكومة.

ان انخفاض أسعار البترول في الجزائر أثر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، إذ انتقلت من 3.8 بالمئة خلال عام 2015 إلى 3.5 بالمئة عام 2016 ثم إلى 1.6 بالمئة سنة 2017، حيث أن التصنيع في البلاد، خارج مجالات البترول والغاز، لا يمثل سوى خمسة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم جد منخفض عما سُجل في نهاية عقد الثمانينيات، فضلا عن انخفاض الاحتياطي المحلي من العملة الصعبة بعشرين بالمئة.

3- مؤشر التجارة الخارجية

تعكس التجارة الخارجية المستوى الاقتصادي للدولة، كما تعكس حالة الرواج والنشاط في الاقتصاد القومي. الجدول التالي يوضح تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2017-2007.

الجدول رقم 19: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2017-2007

(مليار دولار)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الميزان التجاري	34.24	4.060	7.78	18.20	25.96	20.16	9.88	0.45	18.08-	20.12-	14.41-

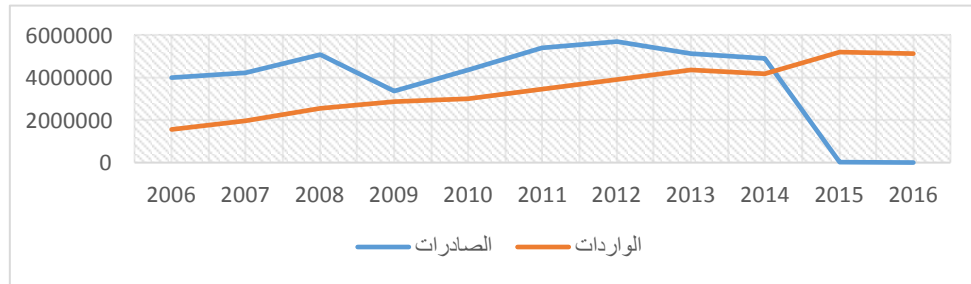
المصدر: بنك الجزائر بناء على معطيات³⁹

³⁹ Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2009, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES, tableau 16.

نلاحظ من الجدول المقابل أن الميزان التجاري في الجزائر حقق رصيد موجب من 2006 إلى 2014، حيث شهدت هذه الفترة تنامي الواردات وفي نفس الوقت شهدت زيادة في حصة الصادرات، حيث كانت الواردات مغطاة كليا بالصادرات، إلا أن ارتفاع حصة الصادرات يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط نظرا للتركيز السلعي للصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة 97 %، ولكن خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 تم تحقيق رصيد سالب للميزان التجاري، نظرا لتراجع قيمة الصادرات بسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية، وفي المقابل زيادة الواردات.

الشكل رقم 08: تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

(مليار دولار)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على⁴⁰

- Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2014, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES, tableau 16.

- Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2016, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES, tableau 16.

⁴⁰ Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001-2012, la direction technique chargée de la comptabilité nationale Alger, ONS, mars 2014,

- Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2004-2014, la direction technique chargée de la comptabilité nationale Alger, ONS, octobre 2015

- Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie : période onze premier moi 2016, centre nationale d'informatique et des statistiques, DGD,.

(1) تحليل تطور الصادرات:

نلاحظ من خلال المنحنى أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع مستمر حيث كانت تقدر ب 3.979.003.9 مليون دينار جزائري في 2006 ارتفعت إلى 5.095.019.7 مليون دينار في 2008 وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفت أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات، أما سنة 2009 فنلاحظ انخفاض في قيمة الصادرات بسبب انخفاض أسعار النفط حيث قدرت ب 61.03 دولار للبرميل مقارنة ب 94.45 دولار للبرميل في 2008. وبسبب عودة أسعار النفط لارتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، ارتفعت قيمة الصادرات وبلغت أقصى قيمة لها في 2012 بقيمة 5.687.369.4 مليون دينار لتعود وتنخفض قيمة الصادرات في السنوات الموالية، حيث انخفضت في 2009 و2010، والسبب يعود إلى تأثير الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016.

⁴¹ كما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على تنافسيتها في الأسواق الدولية يتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عليها، و يعبر مؤشر التنافسية عادة إما على وجود تنوع كبير في الصادرات و هو ما يعكس قدرة الدولة على المنافسة الدولية، و إما عن وجود تركيز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع و هو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين و قلة قدرته

⁴¹ www.douane.gov.dz

على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خصائص محددة
كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.⁴²

(2) تحليل الواردات:

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت ب 1558.540.8 مليون
دينار في سنة 2006 لتصل إلى 5.193.460.00 سنة 2015، كما نلاحظ أن
الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 وهذا راجع إلى أزمة الغذاء العالمية
والارتفاع الكبير في أسعار خمس مواد أساسية، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح
بنسبة 130 %، الذرة 31 %، الأرز 74 %، مع ارتفاع أسعار اللحوم والدجاج
والبيض ومشتقات الحليب.

ونلاحظ أيضا في الفترة الممتدة بين 2009 و2016 أن الواردات شهدت ارتفاعا
ملحوظا، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنتي 2015 و2016 وذلك راجع إلى
ارتفاع أسعار المواد الغذائية، الزيادة في أجور العمال أدت إلى زيادة الطلب، زيادة
الطلب نتيجة زيادة عدد السكان وضعف القطاع الفلاحي.⁴³

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين يلاحظ أن الزبائن الخمسة الأوائل للجزائر خلال سنة 2016
كانت إيطاليا مع 4.62 مليار دولار (16.12 % من مجموع الصادرات الجزائرية) تليها

⁴² جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة

الاستراتيجية والتنمية، العدد 7، جويلية، 2014، ص 15

⁴³ مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي

حول: البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25 افريل 2016، ص 07.

فرنسا ب 3.44 مليار دولار (12.02%) إسبانيا ب 3.14 مليار دولار (10.97%) والولايات المتحدة ب 2.64 مليار دولار أمريكي (9.22%) والبرازيل ب 1.72 مليار دولار أمريكي (6.01%).

أما بالنسبة للموردين الرئيسيين للجزائري فإن الصين ما زالت في الصدارة ب 7.29 مليار دولار أمريكي (19.11% من إجمالي الواردات الجزائرية) تليها فرنسا ب 3.47 مليار دولار (9.1%) وإيطاليا ب 3.04 مليار دولار أمريكي (7.9%) وإسبانيا ب 2.56 مليار دولار أمريكي (6.7%) وألمانيا ب 2.54 مليار دولار أمريكي (6.65%).

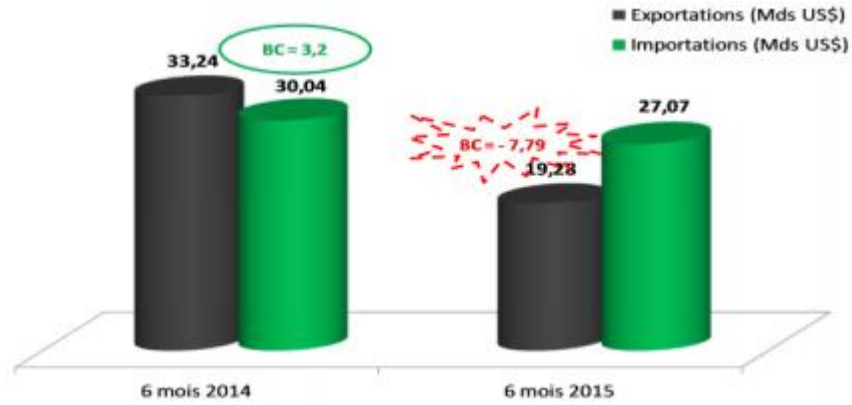
وبالتالي فإن رصيد الميزان التجاري يتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا يستلزم العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

منذ بداية سنة 2015 والعجز التجاري يزيد تفاقما في كل شهر. فضلا عن العجز في الميزان التجاري فقد سجلت الجزائر بدءا من السداسي الثاني لسنة 2014 تدهورا في رصيد الحسابات الجارية في الميزان المدفوعات وكذا أصبحت السلطة التقديرية محدودة بخصوص تنفيذ الميزانية. وقد يمكن لهذا العجز أن يزيد تفاقما إلى غاية آخر السنة بما أن عائدات المحروقات قد لن تشهد تغيير ملحوظا. ولا يزال العجز التجاري الجزائري يتفاقم بسبب تراجع سعر البرميل والتقليص النسبي في الواردات لم يحد في تحسن الوضع. وخلال السداسي الاول من سنة 2015 سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا يقدر ب 78,7 مليار دولار مقابل فائض يقدر بحوالي 17,3 في نفس الفترة من سنة 2014. (حسب المركز

الوطني للمعلومات الإحصائيات) والشكل التالي يبني حركة الميزان التجاري خلال الفترة

2015-2014

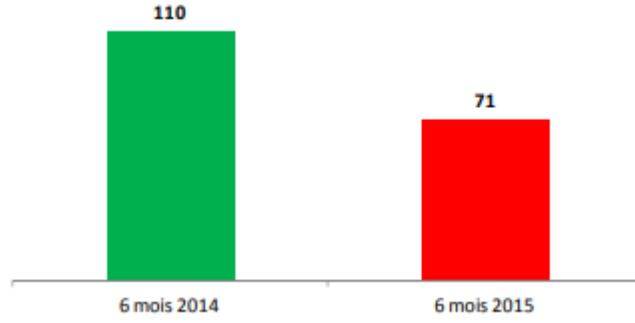
الشكل رقم 09: حركة الميزان التجاري خلال الفترة 2015-2014



المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حسب بيانات المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الخاص بالجمارك

استقرت الصادرات على 19.28 مليار دولار مقابل 33.24 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2014، أي تراجع نسبته 42 % وأما الواردات فقد بلغت 27.07 مليار دولار مقابل 30.07 مليار دولار خلال نفس الفترة، أي بتراجع نسبته 9.98 % فقد سمحت الصادرات بتغطية الواردات بنسبة 71% خلال السداسي الأول لسنة 2015 مقابل 111 % في نفس الفترة من سنة 2014 وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم 10: نسبة التغطية (تصدير / استيراد %)



المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

حسب معطيات بنك الجزائر

بعد أن تمتعت لسنوات عدة بفائض في ميزان تجارتها، فإن الجزائر لم تسجل عجزا إلا في السداسي الأول من سنة 2015، باستثناء سنة 1995.

وقد سجلت صادرات المحروقات تراجعاً نسبته 43.71 % مما قدر بحوالي 18.09 مليار دولار مقابل 32.14 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2014.

لهذا التقلص الشديد علاقة بانخفاض أسعار النفط وقلة المبيعات وهذا ما يطرح مشكلة القدرة الطاقوية والاقتصادية على مواجهة أثر تراجع أسعار النفط، والبعث القوي لإنتاج المحروقات وتثمين القطاع. وأشار البنك الجزائري في بيان له حول الظرف إلى تقليص نسبة 4.95 % لكميات المحروقات المصدرة بين السداسي الأول لسنة 2015 ونفس الفترة من سنة 2014 وانخفاض بنسبة 42.7% من قيمة الصادرات (18.2 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2015 مقابل 31.8 لنفس الفترة من سنة 2014).

4- مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتاج الجزائر إلى مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية لاقتصاداتها كبديل عن المديونية، وبهذا فهي تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم حوافز وضمانات، وإزالة كل الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها خاصة القوانين والتشريعات الكابحة لحركة رأس المال الأجنبي، وثقل المنظومات التالية والمصرفية، والحواجز الجمركية، والعوائق البيروقراطية، لذا يجب عليها تمهيد كل الطرق التي تسهل انسياب هذه الاستثمارات داخل اقتصاداتها، فضعف التمويل المحلي يجعله كابحاً لانطلاق التنمية الاقتصادية عموماً ورفي التنافسية الاقتصادية للبلد خصوصاً، مما يلزم هذه الدول بالبحث عن مصادر تمويل خارجية للرفع من القدرات التنافسية. تعد الجزائر من بين الدول الإفريقية الخمس الأوائل الأكثر استثماراً في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص خلال السنوات الـ 15 الماضية حسبما جاء في تقرير 2016 حول التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم 20: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة

2007-2017 (مليار دولار)

سنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاستثمار الأجنبي المباشر	1.37	2.33	2.45	3.478	2.045	1.541	1.952	1.525	- 0.688	1.589	1.20-

المصدر: الأمم المتحدة للتنمية والتجارة

من الجدول المقابل نلاحظ أن أكبر قيمة للاستثمار الأجنبي المباشر كانت سنة 2010 وأدنى قيمة كانت سنة 2007، وانخفاض واضح سنة 2017 كشفه آخر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، عن تراجع محسوس لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2017، حيث بلغت 1.20 مليار دولار مقابل 1.635 مليار دولار سنة 2016، ويتضح أن تأثر قطاع الطاقة والمحروقات يؤثر إجمالاً على حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ويجعل الجزائر دوماً وجهة ثانوية للرساميل الأجنبية ونشاط الشركات الدولية وتعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية التي لا تزال معقدة وتطبعاً البيروقراطية الإدارية وعدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق.

وبين تقرير الهيئة الأممية الذي حمل عنوان "التقرير العالمي للاستثمار 2018: الاستثمار، السياسات الصناعية الجديدة"، تراجعاً للتدفقات المالية باتجاه الجزائر، حيث سجلت الجزائر حصيلة متواضعة السنة المنصرمة، حيث بلغت 1.203 مليار دولار، في ظل التردد الذي يتسم به سلوك المستثمرين الأجانب حيال سوق يعتبر من بين أعقد الأسواق في المنطقة.

واستناداً إلى التقرير دائماً، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه الجزائر عرفت تقلبات كبيرة، ولكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل، جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشح، كما أن القوانين والتشريعات المعتمدة، بما في ذلك إلزام المستثمرين بقاعدة 51 و49 في المائة بكل

القطاعات وفروع النشاط، وغياب رؤية واضحة المعالم مع التغييرات المستمرة في القوانين، جعل التردد سيد الموقف.

وأشار التقرير الدولي إلى أن "الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجزائر، والذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار في النفط والغاز، انخفض بنسبة 26 في المائة إلى 1.2 مليار دولار، على الرغم من مجموعة الحوافز التي وفرها قانون الاستثمار الجديد في البلاد".

وأوضح نفس التقرير أن "التنوع تدعم من خلال استثمارات قامت بها مجموعة هواوي (الصين) للمساعدة في تجسيد مشروع مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة ومن سامسونغ (جمهورية كوريا)، التي افتتحت أول مصنع لتجميع الهواتف الذكية في البلاد"، مضيفاً أن "التعديلات المقترحة في قانون المحروقات والمرتبقة يمكن أن تزيد من المشاركة الأجنبية في قطاع النفط في البلاد بشكل ملحوظ في المستقبل، إذا تم تنفيذها بنجاح".

ورغم مساعي الحكومات المتعاقبة بالتنسيق مع البنك الدولي لتطوير مقاربات "دوينغ بيزنس" أو مناخ الأعمال والاستثمار، واعتماد مشروع قانون استثمار جديد يرمي إلى تقديم مزايا "نظرية" للمستثمرين، فإن مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر لا يزال يطغى عليه التسيير الإداري المركزي البيروقراطي مع تعدد الهيئات والجهات المتدخلة في سلسلة ومسار الاستثمار، إلى جانب التغييرات الكثيرة للقوانين والتشريعات المؤطرة لمسار الاستثمار والتجارة الخارجية، وهو ما ينفرد الكثير من المستثمرين في ظل غياب هيئة يمكنها الفصل أو الحكم في المنازعات والطعون أو الشكاوى المقدمة من قبل المستثمرين الذين يعانون من بطء

الإجراءات ومن غياب رد فعل سريع للمؤسسات المكلفة وغياب المتابعة، فضلا عن غياب العقوبات ضد المسؤولين القائمين على ملفات الاستثمار.

وفي المحصلة، يبقى مسار الاستثمار في الجزائر مرهقا وصعبا وغير واضح المعالم، حيث كشف تقرير المنظمة عن تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.635 مليار دولار في 2016 إلى 1.203 مليار دولار في 2017، وتبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة منذ 2012، وبعيدة عن المستويات المسجلة في 2010 و2011، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2.301 و2.580 مليار دولار على التوالي.

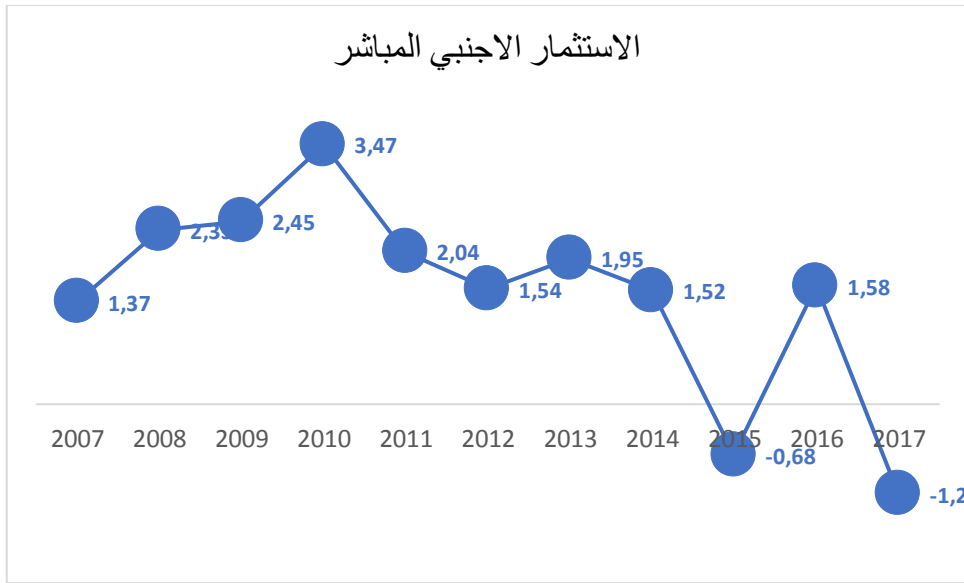
ويكشف التقرير عن بلوغ مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجزائرية إلى سنة 2000 ما قيمته 3.379 مليار دولار وإلى 2010 ما قيمته 19.540 مليار دولار وإلى 2017 ما قيمته 29.053 مليار دولار.

وتظل الجزائر من بين أقل البلدان استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة سنة 2017، بل إذ نجحت مصر في استقطاب 7.392 مليار دولار استثمارات مقابل 2.651 مليار دولار للمغرب، بينما تعاني تونس من الوضع السائد، حيث لم تحقق سوى 880 مليون دولار.

بالمقابل، سجلت الاستثمارات الجزائرية في الخارج، حصيلة سلبية بناقص 4 مليون دولار سنة 2017، بينما قدرت بـ 46 مليون دولار في 2016، مما يعكس أيضا انكماش نشاط

الشركات الجزائرية على رأسها سوناطراك، كما أشار التقرير إلى أن سوناطراك تمثل أكبر نشاط للاستثمار في الخارج.

الشكل رقم 11: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007-2017



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ارتفاعا سنة 2010 رغم الازمة المالية العالمية وذلك باعتبار ان اهم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ينحصر نشاطها في قطاع المحروقات. ثم عرفت الاستثمارات تذبذبا خلال السنوات الأخيرة، حيث تشير الأرقام والإحصائيات إلى ارتفاع محسوس للاستثمارات الأجنبية بالجزائر في سنة 2016، وهي متقدمة بكثير على دول الجوار كتونس والمغرب والعديد من الدول الإفريقية. وبلغ حجم الاستثمارات المسجلة نحو 1.5 مليار دولار، وقد تحسنت الأرقام بشكل محسوس بعد النتائج السلبية التي سُجلت في سنة 2015، وهو مؤشر إيجابي يأتي في ظل استمرار الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري المتأثر بانهيار أسعار النفط؛ الأمر الذي دفع بالمسؤولين إلى تبني

مخطط عمل جديد، يرمي إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار الوطني وبخاصة الأجنبي الذي يحظى بامتيازات عديدة.

واستطاعت الجزائر العودة إلى الساحة الدولية الاقتصادية؛ حيث استطاعت جلب 1.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد تدفقات سلبية سُجلت طيلة سنة 2015. وهذه العودة القوية للجزائر راجعة إلى العديد من الاعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسن السياسات الاستثمارية والتحسين الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.

عملت الجزائر على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون النقد والقرض، كما أدخلت العديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها، بهدف الوصول إلى الرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري بهدف الوصول إلى تموقع دولي ضمن مؤشرات التنافسية الدولية.

على الرغم من الانفتاح الأسواق وزيادة التنافس على جذب الاستثمارات لا يمكن اعتبار الجزائر من الدول الأكثر استقطابا لهذه الاستثمارات حيث صنفت ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذبها، وحسب تقرير منظمة الاونكتاد صنفت الجزائر في المرتبة الثامنة إفريقيا والرابعة على مستوى شمال إفريقيا في الدول الأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنة 2014.

الجدول رقم 21: تقسيم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة

2017-2007

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	99%	10584134	83%	1018887	90%
الاستثمار الأجنبي	822	1%	2216699	17%	119525	10%
المجموع	63804	100%	12800834	100%	1138412	100%

المصدر: <http://Www.andi.dz/ldexphp/at/declaration d'investissement la date:>

16/05/2018

فيما يخص الاستثمارات المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لقد تم تسجيل 68 مشروعا استثماريا كبيرا خلال سنة 2015 مقابل 18 مشروعا خلال نفس سنة 2014. وهو ما سيسمح بإنشاء 11000 منصب شغل مع تسجيل آثار هيكلية محسوسة على صعيد الصناعة الوطنية على المديين القصير والمتوسط. كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المرجعية 64 مشروعا استثماريا مقابل 22 مشروعا خلال النصف الأول من 2014. وقد يتعزز هذا التقدم الإيجابي في المستقبل بفضل إجراءات تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تضمنها القانون الجديد للاستثمارات. في المقابل، عرفت المشاريع الاستثمارية الصغيرة تراجعاً بنسبة -4% بسبب تقلص الاستثمارات المسجلة في قطاع النقل. ولا بد من إظهار مؤشر المعدل الحقيقي لإنجاز المشاريع المسجلة على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك من أجل الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار ترقية الاستثمارات.

5- مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

يكنم التحدي التنموي الأبرز الذي عمدت إليه البرامج الثلاث إلى خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة، والتي حسب الإحصائيات الواردة عرفت انخفاض في نسبة البطالة بالجزائر خلال الفترة 2006-2016. وهذا ما سنقف عليه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة.

الجدول رقم 22: نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

(%)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة البطالة	13.8	11.3	10.2	10	10	11	9.8	10.60	11.58	12.3	11.7

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصائيات

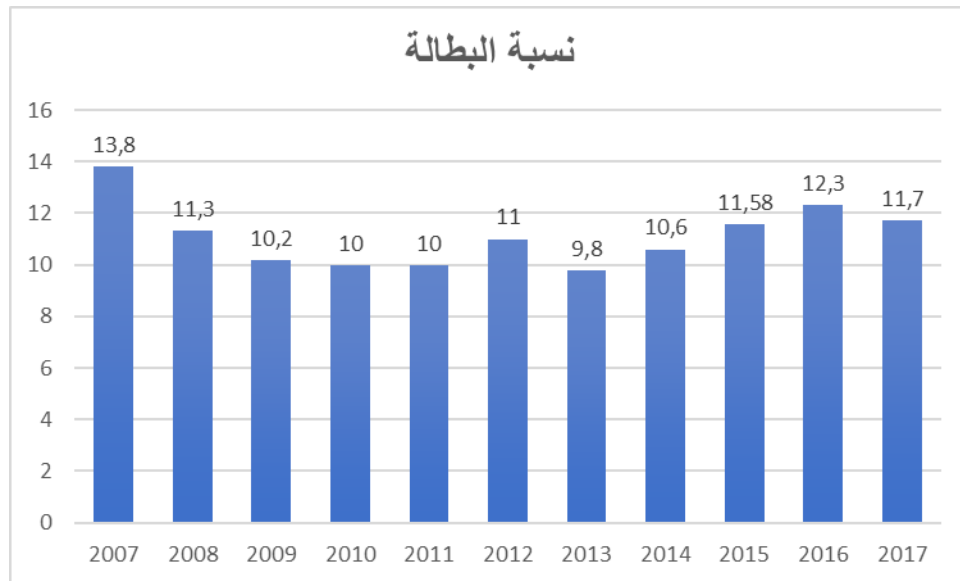
يبين الجدول أعلاه ان تراجع معدلات البطالة خلال الفترة 2007-2017 يعود الى الجهود المبذولة من طرف مؤسسات تشغيل الشباب ANSEJ و ANGEM في توفير مناصب شغل وكذلك الحد من ظاهرة البطالة، وكذلك يعود الى ارتفاع مستويات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية.

و يعود ارتفاع معدلات التشغيل منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة من 3,27 % سنة 2001 لتستقر في حدود 9.8 % سنة 2013 وبشكل عام فإن الاعتماد على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر خلال فترة البرنامج حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن الإشكال المطروح هو مدى

استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية المعتمدة أساسا على العائدات البترولية، فنضوب هذه الثروة أو تراجعها سيؤدي إلى توقف اضطراري للإنفاق و لمعظم المشاريع وعودة ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما عرفته الجزائر من خلال مسيرتها التنموية و خير دليل صدمة 2008-2009 الأخيرة التي أجبرت الجزائر على تبني سياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة، مع أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة و ليست دائمة، كما أن أغلب المناصب تركزت في قطاع الخدمات والاتصال دون القطاعات الهامة الأخرى لذلك تباينت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

في السداسي الأول من سنة 2015، بلغت نسبة البطالة مستوى يفوق تلك المسجل في سبتمبر 2014 أي نسبة 10.60 % وسجلت توقعات الصندوق النقدي الدولي نسبة 10.8 % في سنة 2015 و 11.3 % في سنة 2016.

الشكل رقم 12: تطور نسبة البطالة 2007-2017



المصدر: صندوق النقد الدولي

خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2015، تم منح أكثر من 1.74 % من القروض لصغار المقاولين على شكل قروض غير مسددة ويقدر مبلغ هذه القروض غير المسددة بحوالي 17 مليار دج، أي نسبة سداد قدرها 65 % من إجمالي القروض غير المسددة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتمويل 14.157 مشروع خلال الفترة المتراوحة ما بين جانفي وجويلية 2015 من شأنها توليد ما يقارب 30.500 منصب شغل. ويحتل قطاع الفلاحة المرتبة الأولى على قائمة المستفيدين مع 4053 مؤسسة مصغرة منشأة منذ بداية 2015، يليها قطاع الحرف والصناعة التقليدية. وتطور عدد النساء اللاتي قدمت ملفا للاستفادة من قرض لدى وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ليصل إلى 1455 امرأة مقابل 12.702 رجل.

تم تشكيل لجنة وطنية لترقية الشغل في جوان 2015، تتمثل مهمتها في تسيير سوق العمل من أجل تحسين نظام المعلومات الإحصائية والمنهجية المتعلقة بإنشاء مناصب شغل وإنجاز دراسات وتقييم تطبيق برنامج النشاط من أجل ترقية مناصب الشغل ومكافحة البطالة.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس تنافسية قطاع الصناعة النسيجية في الجزائر

صناعة الملابس والنسيج وكغيرها من الصناعات التحويلية شهدت تراجعاً رهيباً، ما ميز الفترات السابقة هو السيطرة الكبيرة التي كان يتمتع بها القطاع العام في كل الصناعات ومن بينها قطاع صناعة النسيج والملابس، إلا أنه ونظراً لعدم نجاعتها وضعف قدرتها على التحكم في المحيط الداخلي ومسايرة تغيرات المحيط الخارجي وكذا تسجيلها لنتائج سلبية، فقد تم

عرض كل مؤسسات القطاع للخصوصية، غير أنّ عملية الخصوصية لم تكن ناجحة وبقيت مؤسسات القطاع ضمن النسيج الصناعي العمومي.

المطلب الأول: تطور الصناعة التحويلية في الجزائر

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وغيرها. الانتاج الصناعي أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها. أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الانتاج الصناعي المباع.

الجدول التالي يبين لنا تطور الصناعة التحويلية في الجزائر.

الجدول رقم 23: النسب المئوية لنمو الصناعة التحويلية في الجزائر 2007-2017

الصناعة التحويلية	صناعة غذائية	الحديد ميكانيك كهرباء	الصناعة الكيماوية	النسيج	الجلود	مواد البناء	الخشب والورق	صناعات اخرى	السنوات
									2007
									2008
									2009
									2010
									2011
									2012
									2013

5.3-	2.3	2.5	5.2	0.1-	1.4	1.0	6.4	2014
19.8	3.7	5.1	2.5-	2.7	3	11.6	5.9	2015
11.7	11.9	6.2	0.1	0.5	3.7	1.1	5.6	2016
2.3	8.0	6.5	2.1	3.5	1.4	0.4	5.7	2017

المصدر: بنك الجزائر بناء على معطيات⁴⁴

نلاحظ من الجدول أن كل القطاعات في الصناعة التحويلية متدهورة وهذا يدل على وجود مشاكل هيكلية تحول دون تمكن المؤسسات العمومية من اقتطاع حصص من السوق تمكنها من النمو، ويعود هذا التهور إلى ضعف النظام الجمركي، انتشار المنافسة الغير عادلة، تآكل وسائل الإنتاج للمؤسسات العمومية....

يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في: صناعات غذائية، صناعات إلكترونية، كهربائية و ميكانيكية و كيمياء البلاستيك و المطاط ، في حين أن القطاع الخاص يتركز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والالبسة الجاهزة وما يمثل ما نسبته 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص . حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث يمثل حاليا سوى 5% بالمقارنة مع 44 % لقطاع المحروقات أي أقل من هذه الاخيرة. في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر بـ 3.4 % سنة 2008 بالمقارن مع ارتفاع قدر ب 8.2% سنة

⁴⁴ - Rapports annuels de la Banque d'Algérie : Tableau 03 PIB aux prix courants,2016
- Rapports annuels de la Banque d'Algérie : Tableau 03 PIB aux prix courants,2013
- Rapports annuels de la Banque d'Algérie : Tableau 03 PIB aux prix courants,2008

2006. يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الافاق المستقبلية للعولمة.

ما يلاحظ كذلك هو أنه ليس هناك قطاعات ضعيفة و أخرى قوية، فكل القطاعات للصناعة التحويلية العمومية تشهد تدهورا، هذا الوضع الخطير إن دل على شيء فإنما يدل على وجود مشاكل هيكلية عميقة تحول دون تمكن المؤسسات العمومية من اقتطاع حصص من السوق تمكنها من النمو، و من الأسباب التي تحتاج دراسات و تمحيص، نذكر ضعف النظام الجمركي و انتشار المنافسة الغير عادلة، هيمنة الاقتصاد الغير رسمي على السوق الوطنية، تآكل وسائل الإنتاج للمؤسسات العمومية إلى غير ذلك من العراقيل التي تستوجب دراسات معمقة و مفصلة تؤدي إلى معرفة المناخ الذي يسمح بعودة الصناعة الوطنية.

هذه النتائج الغير مسايرة لأهداف البرامج التنموية يمكن توضيحها أكثر من خلال النسب المئوية التي يساهم بها القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام، كما نجعل لها مقارنة من القطاع الفلاحي والذي يسجل نتائج أحسن من القطاع الصناعي، وهذا ما يوضحه الجدول المقابل:

الجدول رقم 24: النسب المئوية لمساهمة كل من قطاع المحروقات، الصناعة والفلاحة في

الناتج الداخلي الخام 2007-2017

القطاعات	السنوات	المحروقات	الصناعة	الفلاحة
	2007	45.8	5.2	7.5
	2008	43.5	5.1	7.5

6.4	4.7	45.3	2009
9.3	5.3	31.5	2010
8.5	5.1	34.9	2011
8.1	4.6	36.1	2012
8.8	4.5	34.2	2013
9.9	4.6	29.8	2014
10.3	4.9	27.0	2015
11.6	5.4	18.8	2016
12.3	5.6	17.4	2017

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول ان الصناعة مع مرور السنوات تفقد مكانتها في الاقتصاد الوطني، بعدما كانت تساهم ب 7.05% في الاقتصاد الوطني، وفي 2013 لا تشارك الا ب 4.6 % في الإنتاج الوطني هذه النتائج إذا ما قورنت مع قطاعات أخرى كالفلاحة فنجد انها تسجل ضعفا كبيرا، هذا الأداء الضعيف يعبر عن الإخفاق في الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

ويوضح أيضا الجدول الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، فالصادرات الجزائرية نجدها معتمدة على المحروقات حيث تشكل 95 % من الصادرات الكلية، كما يعد المصدر الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية.

للأسف و مع كل البرامج و الأموال المنفقة لتحفيز الطلب الداخلي إلا أن الصناعة شهدت نموا سالباً متتابعاً إنَّ الإنتاج في القطاع العمومي تقهقر بشكل مستمر، حيث في ظرف 11 سنة {بين 2000 و 2010} لم يسجل قطاع الصناعة نموا موجبا إلا في 3 سنوات، و هي مقدرة بـ

3.5%، 1.9%، و 0.7% و تخص سنوات 2009، 2008، 2003 على التوالي نسب أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة مقارنة بالأموال المنفقة على إنعاش الاقتصاد الوطني، أما خلال السنوات الأخيرة فالصناعة خارج المحروقات سجلت نموا من 2012 إلى 2016 بعد إقحام خاصة الطاقة و المياه و هما القطاعين الذين يشهدان إنفاقا حكوميا خالصا لفائدة مؤسسات وطنية تتمتع باحتكار السوق الوطنية و انعدام المنافسة الخارجية.

المطلب الثاني: صناعة النسيج والملابس في مؤشرات قياس التنافسية الدولية و افاقها

1. صناعة النسيج والملابس في مؤشرات قياس التنافسية الدولية

✓ صناعة النسيج والملابس في مؤشر حصة الفرد 45

الجدول رقم 25: متوسط نصيب الفرد وحصة النسيج و الملابس

سنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
متوسط نصيب الفرد	1.78	0.70	0.10-	1.78	0.97	1.38	0.73	1.70	1.66	1.20	0.46-
حصة النسيج والملابس	1.5-	1.10-	1.2	2.4-	2.0-	1.5	0.3	0.1-	2.7	0.5	3.5

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات بنك الجزائر والبنك الدولي

من التهديدات التي تواجه قطاع النسيج والملابس حاليا متعددة منها نظام الأجور الذي يعتبر غير محفز، وعدم توفر التأهيل المهني اللازم للعمال والموظفين الذين دخلوا حديثا للقطاع،

⁴⁵ https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba2017/tableauxannexes_2017.pdf
data.albankaldawli.org/Indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=DZ

والذهاب الجماعي للعمال المؤهلين إلى التقاعد، والتبعية الكبيرة في المادة الأولية للسوق الخارجية والمنافسة غير النزيهة في السوق الموازية

وإذا حللنا هذه النقطة من وجهة نظر الاقتصاديين " فريدمان وقال "، فإن الأفراد لا تهتمهم مستويات الأجور الإسمية التي يحصلون عليها، في حين تهتمهم مستويات الأجور الحقيقية أي عدد السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها، وحسبهم، فإن الأفراد يتوهمون حين ترتفع دخولهم بأن قيمة النقود ارتفعت لديهم، وهذا ما يعرف بنظرية الوهم أو الخداع النقدي، لهذا فإن على الأفراد المطالبة برفع الأجور الحقيقية بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.

✓ صناعة النسيج والملابس في مؤشر الناتج الداخلي الخام والإنتاج

✚ صناعة النسيج والملابس في مؤشر الناتج الداخلي الخام

اعتماد الجزائر على عائدات النفط والغاز يبرر ضعف اقتصادها. لذلك من المهم تنشيط القطاعات الواعدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي مثل قطاع النسيج والملابس الذي يمكن ان يساهم على الأقل في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم 26: حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

(%) 2017-2007

سنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حصة النسيج من PIB	15.0-	1.10-	1.2	2.4-	2.0-	1.5	0.3	0.1-	2.7	0.5	3.5

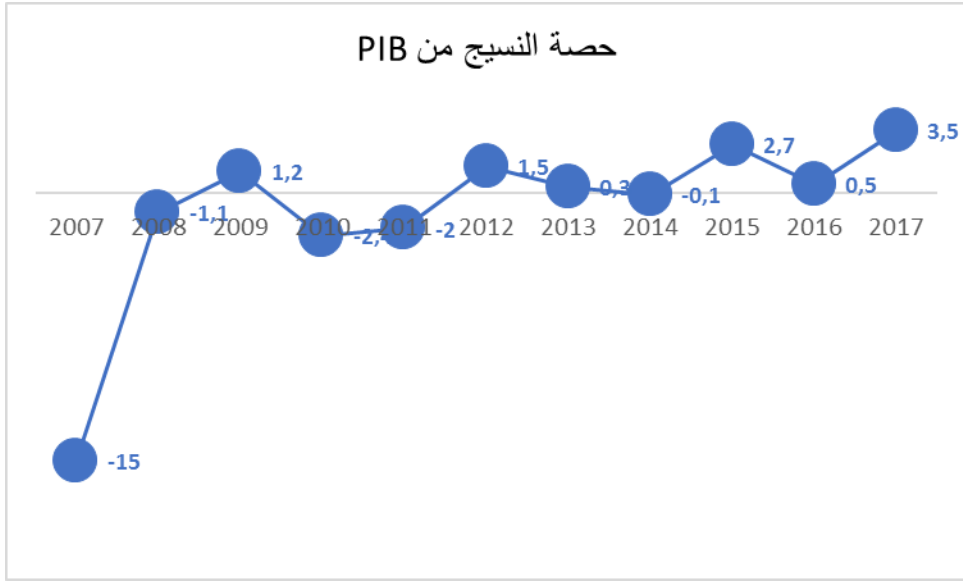
المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول المقابل تذبذب في حصة النسيج من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت أدنى قيمة لها سنة 2007 بقيمة -15.0% و أعلى قيمة سنة 2017 بقيمة 3.5%.

تمثل صناعة النسيج الوطنية أقل من 0.15 % من الناتج المحلي الإجمالي، مع إنتاج محلي صغير للغاية لا يغطي سوى 4 % من الطلب المحلي والمقدرة بحوالي 4 مليارات دولار و96% المتبقية للواردات. ولا يزال القطاع العام يعاني من عجز كبير في قطاع النسيج والملابس في حين يسجل القطاع الخاص نتائج جيدة لكنه لا يستطيع حاليا التنافس في السوق العالمي.

شهدت الفترة 2000 الى 2013 تدفقا كبيرا للموارد نتيجة تحسن أسعار البترول كما عرفت الجزائر استقرارا سياسيا كبيرا بعد العشرية السوداء، وهذا ما جعل الكل يتنبأ بانطلاقة قوية الا ان الأوضاع بقيت في الإنعاش ولم تصل الى النمو، حيث ان النمو لم يسجل الا نسبة 0.8% بين 2000 و2005، اما بالنسبة لقطاع النسيج والملابس زاد تدهورا وتقهقرا. ويتم اليوم استيراد 96 % من الملابس المباعة في السوق الجزائرية والمستوردة من الصين وتركيا وتمثلان 60 % من السوق الجزائرية خلال الفترة 2010-2015 مما أدى الى ظهور منافسة شديدة وغير عادلة مع المنتج المحلي.

الشكل رقم 13: حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من الشكل المقابل تدهور كبير في حصة النسيج والملابس من الناتج الداخلي الخام خلال السنوات 2006، 2007، 2008 وهذا ما يفسر المساهمة الضئيلة لقطاع الصناعات النسيجية في الناتج الداخلي الخام، وان هذه النتائج السلبية المتراكمة جعلت الحكومة في السنوات الأخيرة تعطي اهتماما لقطاع الصناعات النسيجية وهذا ما يفسر النتائج الموجبة التي حققتها هذا القطاع خلال السنوات 2012، 2013، 2015، و2016.

بعد الجهود التي بذلتها الدولة لتنشيط قطاع النسيج والملابس نلاحظ انه قد ارتفع بنسبة 12 % تقريبا سنة 2017.

الإنتاج ورقم الاعمال والقيمة المضافة

ان التراجع الذي أصاب قطاع النسيج والملابس يمكن ان نراه من خلال 3 معايير وهي مستوى الإنتاج ومعدل القيمة المضافة في كل من القطاعين العام والخاص ورقم الاعمال. الجدول

الموالي يوضح تطور مستوى انتاج النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017.

الجدول رقم 27: تطور كل من الإنتاج، القيمة المضافة ورقم الاعمال لقطاع النسيج

والملابس في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

(مليون دينار جزائري)

تطور رقم الاعمال	تطور القيمة المضافة		تطور انتاج النسيج والملابس		السنوات
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	
10947	10785.2	2817.2	38831.4	5871.4	2007
10877	10978.1	2277.8	39556.9	4722.2	2008
13263	10680.7	2195.5	38666.4	4586.6	2009
13263	12266.3	2324.4	39168.8	4771.4	2010
12308	11692.7	2150.1	39222.8	4342.6	2011
7053	11614.1	1863.6	40052.8	3969.2	2012
8024	12376.3	1632.0	42047.2	3363.3	2013
9032	12622.6	1708.9	42252.9	3489.5	2014
10480	13012.7	1780.9	42056.8	3603.4	2015
10479	13777.9	2015.0	43326.9	4024.3	2016
10865	15219.9	2208.3	49277.9	4474.9	2017

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات⁴⁶

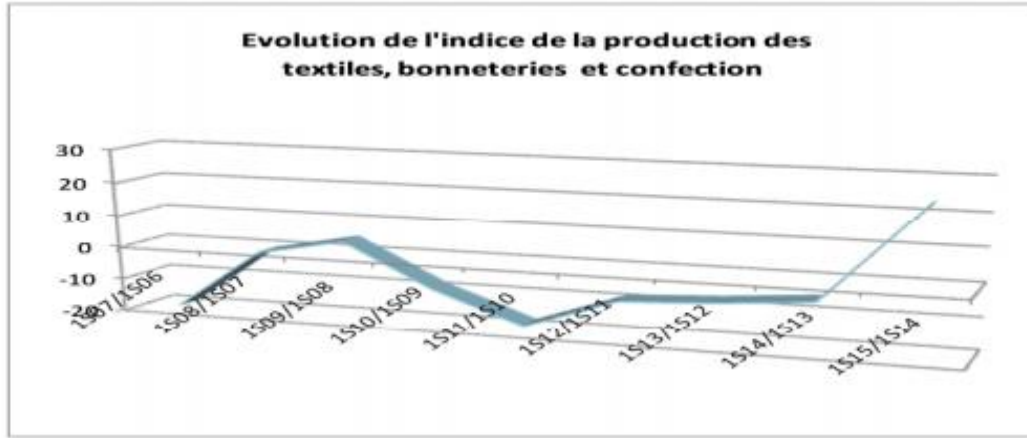
من الجدول المقابل نلاحظ انخفاض في مستوى انتاج النسيج و الملابس و كذلك القيمة المضافة في القطاع العام حيث نجد الانتاج انخفض من سنة 2007 بقيمة 5871.4 مليون دينار

⁴⁶ ONS. Collections Statistiques N° 210/2018 Série E : Statistiques Economiques N° 97

جزائري الى 3603.4 سنة 2015 مليون دينار جزائري مقابل انخفاض في القيمة المضافة من 2817.2 مليون دينار جزائري في 2007 الى 1780.9 سنة 2015، ثم عرف تحسن خلال السنوات الأخيرة ، اما رقم الاعمال فهو الاخر شهد انخفاضا خلال الفترة 2007-2014 بحيث انخفض من 10947 مليون دينار جزائري سنة 2007 الى 9032 سنة 2014 ، و هذا ما يوضح الصعوبات التي يتخبط فيها القطاع العمومي للنسيج و الملابس رغم الإصلاحات التي مر بها خلال السنوات السابقة، اما القطاع الخاص فنجده قد حقق مكاسب خلال الفترة 2007-2017 في كل من الإنتاج و القيمة المضافة و هذا ما يوحي بان القطاع الخاص يتميز بتحكم كبير في التكاليف، فتكاليف القطاع الخاص هي جد مضغوطة بالإضافة الى حسن للتسيير و هو الشيء الذي يسمح له بالتطور، و رغم المكانة التي يتمتع بها القطاع الخاص فلقد حقق انتاجا اجماليا سنة 2017 قدر ب 49277.9 مليون دينار جزائري ، بينما القطاع العام لم يحقق سوى 4474.9 دينار جزائري سنة خلال نفس السنة، أي ان القطاع الخاص متفوق على القطاع العام بحوالي 10 مرات.

وبالتالي فان النهوض بقطاع النسيج والملابس يتطلب توفير قاعدة إحصائية شاملة ومفصلة تعكس الوضع الحقيقي للقطاع، ومن تم وضع خطط استراتيجية لتطوير القطاع والذي يعد من القطاعات ذات الاهتمام الكبير لقدرته الهائلة على امتصاص البطالة وتحقيق اكتفاء ذاتي والتصدير الى الخارج بتوفير السلع الواسعة الاستهلاك وكثيرة التبادل الدولي، حيث بلغت الصادرات العالمية من النسيج والملابس ما يقارب 818 مليار دولار سنة 2017 وبالتالي فسوق النسيج والملابس يشهد منافسة كبيرة في السوق العالمية.

الشكل رقم 14: تطور مؤشر إنتاج قطاع النسيج والملابس (%)



المصدر: قسم الدراسات الاقتصادية/ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال معطيات المنظمة الوطنية للإحصاء

كما شهد هذا القطاع قفزة بنسبة 23.4 % خلال السداسي الأول من سنة 2015، بعدما سجل تراجعاً في الإنتاج خلال سنة 2014 بنسبة -0.3% ولا تخص هذه النسب سوى القطاع العمومي، حيث لا تشمل إنتاج القطاع الخاص الذي يبدو أنه أحسن أداء من القطاع العمومي.

2. صناعة النسيج والملابس في مؤشر التجارة الخارجية

✓ واردات الجزائر من النسيج والملابس

ضعف الإنتاج الوطني من النسيج والملابس يمكن ملاحظته كذلك من خلال تطور الواردات الجزائرية من هذه المواد.

الجدول رقم 28: الواردات من النسيج والملابس (مليون دينار جزائري)

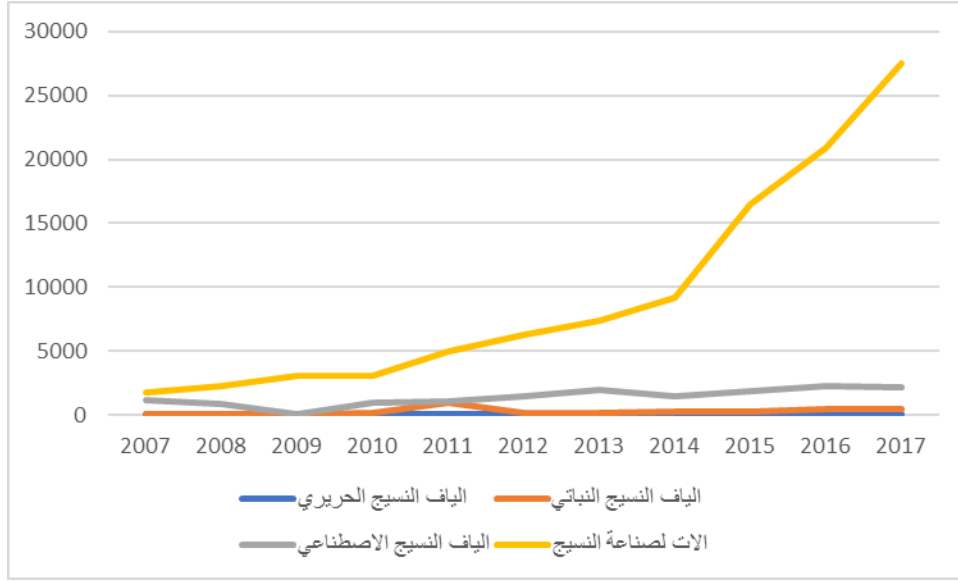
الواردات	النسيج المصنع	الملابس المصنعة	السلع الوسيطة في صناعة النسيج	السلع النسيجية للاستهلاك النهائي	صناعات أخرى من النسيج	السنوات
2007	10431.0	5768.8	2039.3	5663.0	23008.8	
2008	13461.0	6773.9	3070.9	6630.3	2612.2	
2009	14075.5	7745.4	2660.4	7599.2	3876.3	
2010	18948.1	10237.5	4381.0	10034.1	5120.3	
2011	23642.9	11876.0	4981.2	11624.3	7649.4	
2012	27520.7	14872.8	5522.3	1466.1	9254.9	
2013	36593.0	19349.2	6513.9	19055.3	11803.6	
2014	46223.5	23008.3	8457.7	22706.9	15376.0	
2015	48399.2	28556.4	10209.9	28283.8	14946.6	
2016	62907.4	37626.0	13269.7	36714.7	19060.2	
2017	68098.2	46454.9	13273.4	46059.1	20617.4	

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

من خلال الاضطلاع على الأرقام التالية تبين ان واردات الجزائر من النسيج والملابس شهدت ارتفاعا متواصلا وكبيرا من سنة 2007 الى 2017. فالمستوردات من النسيج والملابس للاستهلاك النهائي بلغت سنة 2007 حوالي 5663.0 مليون دج ووصلت سنة 2017 الى حوالي 46059.1 دج، اي تضاعفت 5 مرات، وهذا ما يبين ان المستهلك الجزائري يلبي حاجياته المتعلقة بالنسيج والملابس من السلع المستوردة، فبالمقارنة بين

الإنتاج الإجمالي الوطني من النسيج والملابس سنة 2007 بلغ 44.702.8 مليون دينار جزائري اما الواردات فكانت في حدود 46.909 مليون دينار جزائري و عليه فان المنتج الوطني كان يفوق الواردات.

الشكل رقم 15: الواردات من الالياف والآلات صناعة النسيج خلال الفترة 2007-2017



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العالمية للتجارة⁴⁷

من الشكل المقابل نلاحظ ان الواردات في تزايد مستمر وخاصة يظهر هذا الارتفاع خلال من 2013 الى 2017، و هذا لاعتماد المنتج على الواردات من مختلف أنواع الالياف بالإضافة الى الاعتماد الكبير على الواردات من الآلات و يبرز هذا الارتفاع خلال الفترة 2013-2017 و هذا راجع الى انطلاق اشغال المصنع تايلانغ بغيليزان بشراكة تركية جزائرية و الذي يعتبر اكبر مصنع لغزل و النسيج على المستوى الافريقي و الذي يحتاج بدوره الى التهيئة بالآلات

⁴⁷ ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE, l'examen statistique du commerce mondial, 2017.

الصناعة النسيج و الملابس و الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد على البترول و تهمل القطاع الصناعي فكان لابد من اللجوء الى الاستيراد.

وهذه الأرقام المتعلقة بالنسيج والملابس تبين بأن المنتج والمستهلك يلبي حاجاته المتعلقة بالنسيج والملابس من السلع المستوردة، فالمقارنة بين الإنتاج الوطني والاستيراد تظهر بأن الإنتاج الإجمالي من النسيج والملابس سنة 2004 بلغ 44.599.5 مليون دج أما الواردات فكانت في حدود 16.425.9 مليون دج وعليه فالإنتاج الوطني كان يفوق الواردات بـ 271.5%.

الرجوع إلى إحصائيات 2016 يبرز لنا حقيقة جديدة وهي أن الواردات تفوق الإنتاج الوطني بـ 70% حيث الإنتاج الوطني هو في حدود 45.742.5 مليون دج أما الواردات فبلغت 73.936.4 مليون دج.

البرامج التنموية الرامية لدفع الاقتصاد الوطني عامة و الإنتاج الوطني خاصة و التي أنفق فيها حوالي 348 مليار دولار (من 2007 إلى 2017) نجد أن الإنتاج الوطني لم يتطور إلا بنسبة 3% بينما الواردات تطورت بنسبة 45.12% هذه الأرقام توحى لنا بأن القطاع الإنتاجي عامة و معه قطاع النسيج و الملابس ترك يتخبط في مشاكله و لم يستفد من سياسة ناجعة كفيلة بحماية و تطوير و مساندة الإنتاج الوطني العمومي و الخاص، و في نفس الوقت ترك اقتصاد السوق يتطور و يتبلور من أجل جعل الإنتاج الوطني يسير وفقا للتوجهات العالمية من حيث نوع المنتوجات و النوعية و السعر و التكنولوجيا المستعملة و التقنيات الحديثة، إلى غير ذلك العناصر الكفيلة بجعل الإنتاج الوطني قادر على مواجهة المنافسة العالمية.

ما يمكن قوله هو أنّ الفوضى في السوق النابعة من الانتشار الرهيب للاقتصاد الغير رسمي والمدعم بالانتشار الواسع لعمليات الاستيراد الرسمية والغير رسمية وفروا الشروط الضرورية و الكافية لخفض الإنتاج الوطني من الملابس المستهلك للنسيج الوطني (صناعة الملابس سوق للأسفل لصناعة النسيج) و عدم وجود إستراتيجية واضحة للدولة مع الانتشار الواسع للسوق الغير رسمي والاعتماد الكبير على الواردات، جعلوا صناعة النسيج والملابس الوطنية سواء الخاصة أو العمومية تواجه منافسة غير شرعية، دمرت الإنتاج الوطني وسهلت استحواذ المؤسسات الأجنبية على السوق الوطني.

✓ صادرات الجزائر من النسيج والملابس

عرفت صادرات الجزائر من النسيج والملابس انخفاضا رهيبا خلال الفترة 2007-2017 حيث تنتج فقط 4 بالمائة من احتياجاتها للملابس والنسيج، والبقية أي 96 بالمائة فهي مستوردة من الخارج، الجداول التالية تبين ذلك.

الجدول رقم 29: الصادرات من السلع النسيجية والملابس (مليون دينار جزائري)

الصادرات	النسيج المصنع	الملابس المصنعة	السلع الوسيطة في صناعة النسيج	السلع النسيجية للاستهلاك النهائي	صناعات أخرى من النسيج	السنوات
2007	2016.0	21.7	175.6	192.7	45.7	
2008	403.8	12.2	460.9	172.0	46.5	
2009	157.9	19.0	171.5	116.4	31.7	

29.9	79.6	75.8	9.5	149.7	2010
14.8	30.5	185.6	6.7	51.4	2011
19.6	5.6	49.2	0.4	71.2	2012
5.3	5.1	26.4	8.6	33.9	2013
3.2	4.9	25.7	3.1	27.8	2014
1.9	6.7	91.7	4.0	91.5	2015

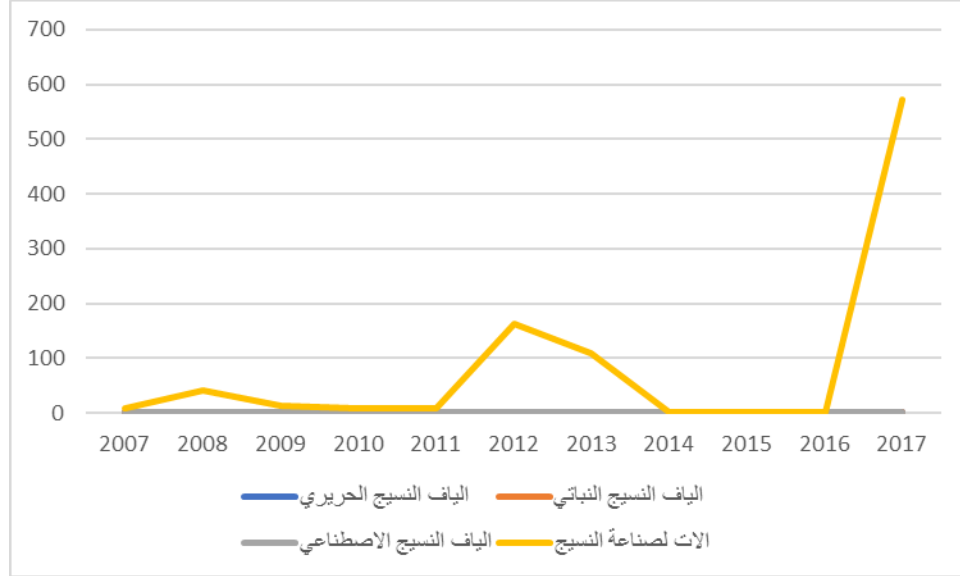
4.2	7.0	189.1	4.3	167.1	2016
4.3	8.2	207.2	15.2	161.1	2017

المصدر: المنظمة العالمية للتجارة

عرفت الصادرات من السلع النسيجية للاستهلاك النهائي انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2007-2017 حيث عرف أكبر قيمة له سنة 2007 قدرت ب 192.7 مليون دينار جزائري أدنى قيمالها سنة 2014 بقيمة 4.9 مليون دينار جزائري، وهذا ما يبين أن المؤسسات الوطنية المستثمرة في قطاع النسيج، لا تسهم سوى بأقل من 4 في المائة من إجمالي الملابس المعروضة في السوق، وان صناعة النسيج تمثل 0.15% فقط من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2017 وهذه القيمة لا يمكنها ان تحقق اكتفاء ذاتي للجزائري وبالتالي ينخفض التصدير. ويعود الانخفاض في تصدير النسيج والملابس الى هشاشة القطاع وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي والتصدير الى الخارج بالإضافة الى نقص ثقة المواطن الجزائري في المنتج المحلي.

الشكل رقم 16: صادرات مختلف أنواع الالياف والآلات لصناعة النسيج خلال الفترة

(مليون دينار جزائري) 2017-2007



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات المنظمة العالمية للتجارة⁴⁸

نلاحظ من الجدول المقابل أن الصادرات الألياف المستعملة في إنتاج النسيج والملابس منعدمة بالرغم من أن الجزائر بلد فلاحى وذلك لضعف الإنتاج الفلاحى والصناعى فى الجزائر. اما بالنسبة للآلات اللازمة لصناعة النسيج هي الأخرى شهدت انخفاضا كبيرا وذلك لضعف النشاط الصناعى الجزائرى والاعتماد على الاقتصاد الرىعى خاصة قبل ازمة البترول التى شهدتها الجزائر حديثا، الا انه عرفت صناعة الآلات لصناعة النسيج نموا معتبرا سنة 2016 وذلك بسبب الازمة البترولية التى مست الجزائر ومحاولتها لتطوير القطاع الصناعى.

⁴⁸ ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE, l'examen statistique du commerce mondial, 2017.

وبالتالي فان قطاع النسيج والملابس لا يمكن تطويره في الجزائر إلا من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لمواجهة المنافسة مع المنتجات الصينية حيث ان المستثمرين يجدون صعوبة في تطوير قطاع النسيج بالنظر إلى المنافسة غير العادلة مع المنتجات الصينية التي غزت الأسواق بعد فتح السوق الجزائرية قبل نحو عقدين أمام كل أنواع البضائع الخارجية.

صناعة النسيج والملابس تغيرت عالميا خلال 30 سنة الأخيرة مما يفرض على الجزائر بناء تحالفات قوية مع الفاعلين الاقتصاديين في العالم من اجل التموقع محليا وإقليميا والبحث عن حصص أسواق في الخارج وخاصة من خلال استهداف الأسواق الأوروبية.

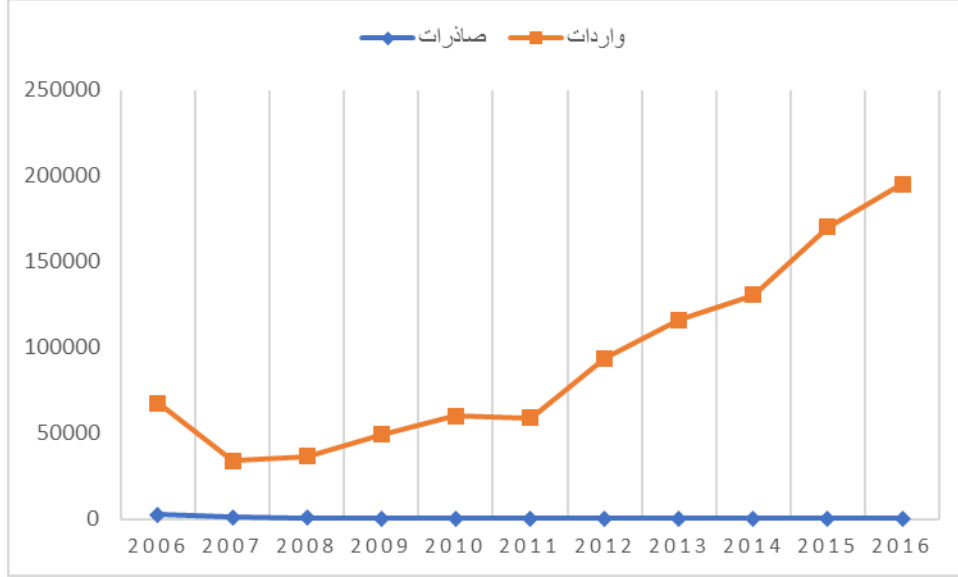
مقارنة الصادرات بالواردات:

ان صناعة النسيج والملابس في الجزائر لا تمثل سوى 4 % من السوق الوطنية أي انها تمثل 0.15 % من الناتج الداخلي وهذا راجع الى الافراط في الاستيراد واهمال الصادرات وهذا

ما يبينه الشكل المقابل:

الشكل رقم 17: مقارنة الصادرات بالواردات الجزائرية خلال الفترة 2007-2017

(مليون دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات المنظمة العالمية للتجارة

نلاحظ من الشكل المقابل افراط كبير ومتواصل في عملية استيراد النسيج والملابس على طول الفترة 2007-2017 ما يقابله ضعف كبير في الصادرات الجزائرية من النسيج والملابس وهذا ما يفسر اعتماد الجزائر على الاستيراد في تلبية احتياجات المستهلك الجزائري من النسيج والملابس، أي ان 96% من الألبسة والمنتجات النسيجية المسوقة محليا مصدرها الاستيراد، وأن المؤسسات الوطنية المستثمرة في القطاع لا تساهم سوى بأقل من 4% من إجمالي الملابس المعروضة في السوق.

شهد قطاع النسيج والملابس صعوبات خلال الفترة 2007-2017 حيث فقد القطاع 50 ألف مواطن شغل وخسارة بـ 600 مليون يورو من قيمة التصدير بالإضافة الى تسجيل خسارة بـ 7 % من نسبة الاستثمار السنوي.

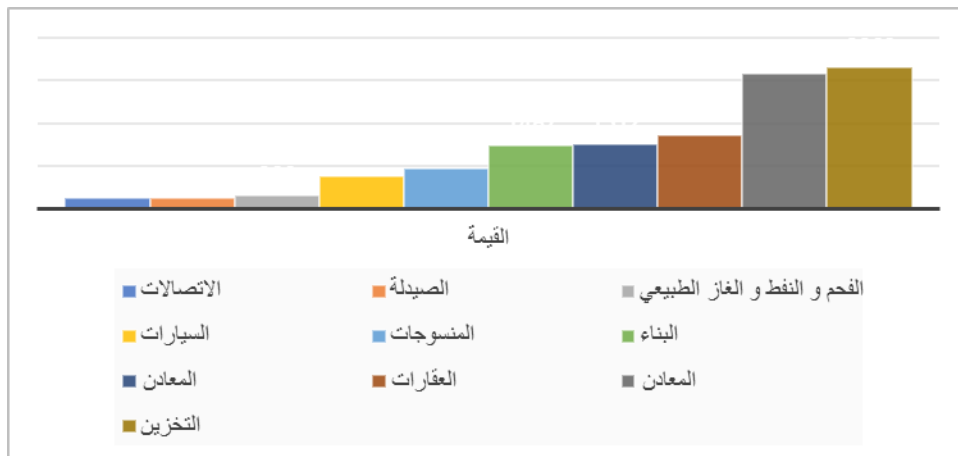
إن المواطن الجزائري يستهلك ما يمثل 400 مليار دينار تعد كنفقات على المنتجات النسيجية من الاستيراد، وبالتالي فان شركات النسيج والملابس الجزائرية العمومية والخاصة أمام تحدي تحسين نوعية المنتج، لإقناع الزبائن باستهلاك الملابس وطنية الصنع، في ظل ارتفاع مستوى المنافسة مع المواد المستوردة.

✓ صناعة النسيج والملابس في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت صناعة النسيج والملابس تذبذبات خلال الفترة 2007-2017 وهذا ما يوضحه الجدول المقابل:

الشكل رقم 18: تطور المشاريع الاستثمارية حسب اهم عشر قطاعات خلال الفترة

(مليار دينار جزائري) 2007-2017



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

بلغ تطور المشاريع الاستثمارية في قطاع المنسوجات 928 مليون دولار خلال الفترة 2007-2017- كما هو موضح في الشكل المقابل وهذا يدل على ان قطاع النسيج لا يزال يتطلع لبلوغ درجة متقدمة على مسار الاستثمار المنتج في ظل ازدهار سوق الملابس المختلفة وكافة أنواع النسيج.

مرّ قطاع النسيج في بلادنا مباشرة بعد إلغاء احتكار الدولة للاقتصاد بأزمة أعادته إلى سنوات من التخلف فيما عرف هذا النشاط في أسواق أخرى رواجاً، وبعد أن كانت للجزائر قاعدة في صناعة النسيج مشكلة من مؤسسات من القطاعين العام والخاص تحولت إلى سوق تتدفق فيها كميات غير طبيعية قادمة من بلدان أخرى جعلت من النسيج وإنتاج الألبسة قاطرة للنمو. برزت في السنوات الأخيرة مشاريع للنهوض بهذا القطاع، من بينها استثمارات بالشراكة الجزائرية الأجنبية مثل مركب غليزان مع متعامل تركي، بالموازاة مع تخصيص الدولة مرافقة ملموسة للمؤسسات التي لا تزال تحافظ على نشاطها ولو في ظروف صعبة أحياناً. الجدول التالي يبين اهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017.

الجدول رقم 30: اهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2007-2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3,300
Indorama	سنغافورة	3,151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2,209
Tosyali Holding	تركيا	1,397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: FDI Markets

يبين الجدول المقابل اهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ومن بينها شركة TAYPA TEKSTIL

وهي شركة خاصة بصناعة المنسوجات قدرت تكلفة استثمارها في الجزائر ب 900 مليون

دولار خلال الفترة 2007-2017.

و بالتالي لا يمكن تفسير سبب تأخر انجاز الاستثمارات المعلنة في وقت توصل فيه المنتجات

المستوردة فرض هيمنتها على السوق التي تحافظ على ارتفاع الطلب في ظل تحسن القدرة

الشرائية خلال السنوات الأخيرة قبل أن يعود هاجس انهيار أسعار المحروقات، مما يؤدي

بالضغط على القدرة الشرائية مجددا.

أمام مؤشرات متناقضة في قطاع مطلوب في السوق محليا وإقليميا يمكن إعادة التكفل بملفه

مجددا ضمن رؤية صناعية جديدة تقوم على إعادة تثمين الموارد وتشخيص دقيق لواقع

المؤسسات وضبط القدرات والاحتياجات من اجل إرساء عمليات استثمارية صغيرة ومتوسطة

قابلة للاستمرار، مع انفتاح على مراكز التكوين في مختلف مهن الخياطة والتصميم بما يفتح

الأفق أمام الابتكار لدخول السوق العالمية.

تتوفر قدرات في هذا المجال للانطلاق على أسس اقتصادية منسجمة تضمن ديناميكية النمو

على امتداد السلسلة بانخراط متعاملين احترافيين في الميدان ويملكون الخبرة الكافية لتجسيد

مشاريع يمكن السيطرة عليها وتحويلها إلى مساحات تنبض بالحياة من خلال إنتاج ما تطلبه

السوق المحلية وبالنوعية الجيدة وهذا أمر ليس مستحيلا إذا ما اتضحت الرؤية وتبينت إرادة

قوية لاختراق جدار الاستيراد وتعويضه بالإنتاج.

حقيقة هناك مبادرات ملموسة في الساحة تقوم بها وحدات إنتاجية تابعة للخوادم غير أن

الأسعار المطبقة لا تشجع على اقتنائها، مما يمهد السبيل أمام المنتجات النسيجية المستوردة

لتلعب لعبتها بضمان نسبة عالية من الربح الذي يجب أن يبقى في الجزائر يتداول بين المتعاملين في كافة جوانب قطاع النسيج بمن في ذلك المستوردون الذين ينبغي أن يدركوا مدى التداعيات التي تنجر في حالة تضييع منحرج الاستثمار المنتج والتحول نحو إنتاج القيمة المضافة واشباع السوق والانتقال إثرها إلى التصدير. يمكن لماركات نسيجية جزائرية أن تعود إلى السوق إذا ما توفرت إرادة صادقة من أصحابها ويكفي تذكر تلك العلامات الخاصة بالأقمصة والتي كانت تنافس المستورد منها.

تعتبر هذه الفترة بداية الانطلاقة حيث تم إحصاء خلالها 87 مشروعاً من بينها 25 مشروع متعلق بالصناعة وهو يمثل 64% من إجمالي المشاريع و12 مشروع تم توزيعها على بقية القطاعات (الخدمة السياحية) من بينها المشاريع المتبقية وزعت على قطاعات النشاط الأخرى. يلاحظ من خلال تتبع المشاريع الاستثمارية أن قطاع الصناعة هو أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث يغطي 59% من إجمالي المشاريع المعتمدة خلال هذه الفترة أي بكلفة إجمالية تقدر بـ 53% من المبلغ الإجمالي المستثمر، وتحتل قطاعات الخدمات المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة من حيث درجة الأهمية إذ تحصل على نسبة 19% من إجمالي المشاريع المعتمدة وبتكلفة تعادل 29% من إجمالي تكلفة المشاريع المعتمدة بتكلفة تعادل 10110 مليون دينار جزائري.

✓ قطاع النسيج والملابس في مؤشر البطالة

يبين الجدول الموالي قيمة التشغيل في قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017

الجدول رقم 31: تطور عدد العمال في قطاع النسيج والملابس خلال الفترة (2007-

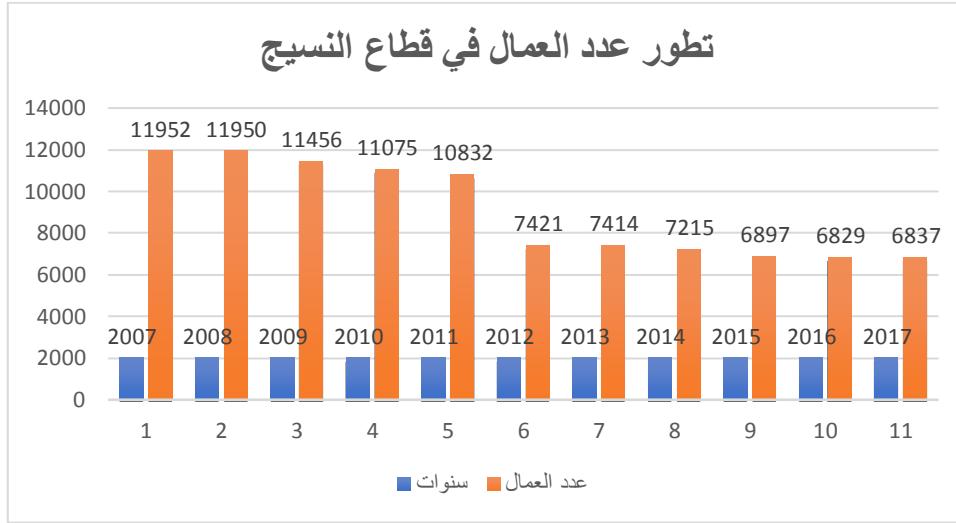
2017)

عدد العمال	السنوات
11952	2007
11950	2008
11457	2009
11075	2010
10832	2011
7421	2012
7414	2013
7215	2014
6897	2015
6829	2016
6837	2017

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من الجدول المقابل يتضح الانخفاض في عدد العمال في قطاع الصناعات النسيجية وذلك يوضح ان المؤسسة الجزائرية ليست جاهزة كليا لمواجهة المنافسة بعد سنوات من الركود وغلق المصانع وذلك بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة.

الشكل رقم 19: تطور عدد العمال في قطاع النسيج خلال الفترة 2007-2017



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 31

يوضح الشكل المقابل الانخفاض في عدد العمال ويعود هذا الانخفاض الى ان العديد من المعاهد الجزائرية المتخصصة في التكوين في مجالات النسيج والخياطة أبوابها بعد الركود الذي عرفه القطاع منذ 1990، وهو ما تسبب في نقص العامل البشري المؤهل، لاسيما وان عمليات التكوين التي تتم داخل المصانع لا تكفي لتغطية الطلب.

ووفقا لتقرير نشرته الوكالة الرسمية عن الديوان الوطني للإحصائيات، فإن اليد العاملة النشيطة في قطاع النسيج والملابس بلغت 6837 ألف شخص سنة 2017 مقابل 6829 سنة 2016، وهو ما يمثل زيادة ايجابية قدرت بـ 7 اشخاص. ويفسر الارتفاع بالزيادة في حجم اليد العاملة الباحثة عن العمل خلال الفترة المذكورة. علما أن اليد العاملة النشيطة تمثل مجموع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل والمتوفرين في سوق الشغل سواء كانوا حائزين على عمل أو متواجدين في حالة بطالة.

فإن النساء يمثلن نسبة 20.6 بالمائة من اليد العاملة النشيطة، أو ما يعادل 2.524 ألف سنة 2017 وذلك من ضمن عدد السكان المشتغلين والمقدر عددهم بـ 10.769 ألف خلال شهر سنة 2017 مقابل 10.845 ألف شخص في سنة 2016. و هناك أيضا تباينا على مستوى الجنس والسن والمستوى التعليمي وكذا الشهادة المتحصل عليها، حيث بلغت نسبة البطالة في أوساط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة 29.7 في المائة.

كما ارتفعت نسبة البطالة لدى الأشخاص الذين لا يملكون مؤهلات مهنية في قطاع النسيج والملابس لتصل إلى 10.1 في المائة سنة 2017 مقابل 7.7 في المائة سنة 2016. بينما قفزت النسبة لدى ذوي الشهادات من خريجي التكوين المهني من 13 في المائة إلى 14.8 في المائة خلال فترتي المقارنة.

وعلى العكس من ذلك، انخفضت نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات الجامعية بشكل طفيف، حيث انتقلت من 17.7 في المائة سنة 2016 إلى 17.6 في المائة سنة 2017 ما يمثل انخفاضا بـ 0.1 نقطة.

3- آفاق الصناعة النسيجية في الجزائر

✓ السياسات الداعمة للتنافسية

يمكن للجزائر حسب المعهد العربي للتخطيط ان تتبنى مجموعة من السياسات التي من شأنها دعم القدرات التنافسية لقطاع الصناعة النسيجية، ومن بين هذه السياسات:⁴⁹

⁴⁹ صالح العصفور، سياسات التنافسية، دورية جسر التنمية، العدد 115، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2012، ص 09.

➤ **سياسة صناعية واعية:** تنوع المنتجات من النسيج والملابس التي تعرف طلبا محليا وعالميا متزايد وهذا لتوسيع القاعدة الصناعية المحلية.

➤ **سياسة اختيار الراحين:** وتتمثل في اختيار القطاعات التي يمكنها كسب رهان التنمية المستدامة والتنافسية، وفق جملة من المعايير المحددة.

➤ **برامج تحديث الصناعة:** إن تحديث الصناعة النسيجية وهيكلتها يسهم في دعم التنافسية من خلال التخفيض في تكلفة العمل وإعادة هندسة الصناعة، وهذا في الحقيقة لا يتأتى الا من خلال إدخال العامل التكنولوجي.

➤ **سياسات تجارة خارجية منفتحة:** إن انفتاح التجارة الخارجية وتسهيل إجراءاتها يسهم في دعم تنافسية الصادرات من النسيج والملابس في الأسواق العالمية، من خلال التأثير على تكلفة الإنتاج المحلية.

➤ **دعم الابتكار وتوطين التقانة:** تسهم الابتكارات والتقانة في التأثير على نوعية العنصر البشري والتكلفة والاستخدام الأمثل للموارد.

➤ **سياسة تجسير الفجوة الرقمية:** تسهم الرقمنة والمعلوماتية في دعم القدرة التنافسية لمؤسسات الصناعة النسيجية من خلال التقليل من تكاليف الاتصال والنفاذ إلى الأسواق.

✓ صناعة النسيج والملابس والمبادرات الجديدة

مما سبق بينا بأن صناعة النسيج و الملابس الجزائرية هي جد متأزمة، فقدت الكثير من مؤهلاتها و قدراتها و تحتاج إلى سند قوي يضعها على السكة من جديد، إن أول و أكبر

مشروع هو إنشاء مركب للنسيج جزائري - تركي، ينتظر أن تصل استثماراته إلى 155 مليار دج و خلق حوالي 25.000 منصب عمل ، المركب تم إنشاؤه في ديسمبر 2013

تحت تسمية الجزائرية للملابس الرياضية TAYAL ALGERIENNE DU SPORT'S WEAT رأس مالها تملك منه المؤسسة التركية INTERTAY التابعة للمجمع التركي TAYPA 49 % أما 51 % المتبقية تعود للجزائر، 30 % ترجع إلى مجمع الملابس CH و 21% المتبقية للجزائرية للنسيج TEXALG .

المشروع يمتد على مساحة قدرها 250 هكتار، المرحلة الأولى يتم فيها خلق 8 مصانع مندمجة على مساحة 100 هكتار وستختص في صناعة أقمشة الجينز، الخيوط النسيجية وأقمشة أخرى لصناعة الملابس فيما يخص الأقمشة البرنامج مسطرا للإنتاج حوالي 30 مليون متر، 50 % منها تصنع محليا والمتبقي (50%) تصدر إلى مصر لتمويل مؤسسات صناعة الملابس تابعة لمجمع TAYPA كما سيتم ضمن المرحلة الأولى إنشاء مدرسة عليا للتكوين ومركز تجاري.

المرحلة الثانية ويتم فيها إنشاء حوالي 10 مصانع على مساحة قدرها 150 هكتار مخصصة للإنتاج الخيوط الاصطناعية تغطي الحاجيات الوطنية والبقية تصدر، كما ستعمل على إنتاج النسيج المنزلي لوازم الخياطة والأقمشة الغير منسوجة.

المرحلة الأولى من المشروع ستوفر حوالي 100.000 منصب مؤطرة من طرف 500 شخص أجنبي لإعادة تكوين المهارات في مختلف ميادين نشاط المؤسسة، وبعد إتمام المشروع

سيوفر المشروع حوالي 250000 منصب عمل مباشر ودائم، كما أنّ البرنامج مسطر من أجل أن تبلغ صادرات المؤسسة حوالي 60 % من الإنتاج المنتظر.

كما شهد قطاع النسيج والملابس سنة 2011 إعادة هيكلة جزئية أقرها مجلس مساهمة الدول وأفضى إلى إنشاء المؤسسة الجزائرية للمنتجات الصناعية والتقنية E.A.T.I.T وتملك مؤسسة الملابس والأحذية التابعة للصناعة العسكرية 60 % من رأس مالها الاجتماعي، المؤسسات المنظوية تحت التنظيم الجديد هي المؤسسات CTO تيزي وزو، ITOCAL بجاية، COTITEX باتنة، LASA سوق أهراس، TINDAL مسيلة، SOITEX تلمسان وDENITEX سببوا، هذه المؤسسات أغلب منتجاتها هي موجهة للصناعة العسكرية الجزائرية.

أخير نشير إلى أنّه قد تم مؤخرا إعادة تنظيم النسيج الصناعي الجزائري في إطار 12 مجمعا، منها مجمعا خاص بالنسيج والملابس والذي تعمل الدولة على إعادة دفعه من خلال مجموعة من التصحيحات والاستراتيجيات الجديدة والتي مازالت لم تعرف تفاصيلها بشكل واسع.

كما أجريت دراسات أخرى تقيم الوضع على أساس التشغيل و حصص السوق (البحوث السالفة الذكر درست الوضع من حيث الرفاهية *bien être*) فالدراسة التي أجراها H.P.Lankes⁵⁰ تبين بأنّ الاتفاقية المتعددة الألياف منعت خلق حوالي 19 مليون منصب عمل في الدول النامية، هذا الرقم يرتفع إلى حوالي 27 مليون منصب عمل إذ أخذنا الرسوم

⁵⁰ H.P LANKS « ouvrir les marchés aux pays en développement » finances et développement, septembre 2002, volume 39, numéro 3, p121

الجمركية و الحصص في آن واحد. وفي دراسة لصندوق النقد الدولي⁵¹ تظهر بأنّ حماية منصب عمل واحد في الدول المتطورة يعيق خلق حوالي 35 منصب في الدول السائرة في طريق النمو، هذا فيما يخص مناصب العمل، أما دراسات حصص السوق فكلها تظهر لسيطرة المقبلة للدول السائرة في طريق النمو على أسواق الدول المستوردة وبالأخص الصين والهند مع إمكانية تراجع بعض الدول خاصة الإفريقية. مما سبق نجد بأنّ اتفاقيات العالمية للنسيج كان لها أثر جد سلبي على السوق العالمي للنسيج والملابس وهذا بالنسبة للدول المتطورة والسائرة في طريق النمو على حد سواء، فالدول المتطورة أنفقت الكثير من الموارد المالية بدون مقابل ملموس ومستمر، أما الدول السائرة في طريق النمو بالإضافة إلى المداخل الضائعة فقد تأخرت ولعقود في خلق مناصب العمل والتي كانت في حاجة ماسة لها.

⁵¹ C.Bregnard,op cité, p27.

خاتمة القسم الثاني

ترتكز تنافسية الدول على عاملين أساسيين يتمثلان في القدرة الإنتاجية على المستوى المحلي إضافة إلى القدرات التصديرية على المستوى الدولي، حيث يعتبر هذين العاملين بمثابة المحرك الرئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي واستمراريته في المدى الطويل.

بالنسبة للجزائر وبالرغم من المجمعات الصناعية النسيجية التي تزخر بها والتي تم انجازها منذ سنوات السبعينيات إلا أن صادراتها من المنتجات النسيجية تشهد مستويات ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة تماما، وهو ما تعكسه قيم مؤشرات التنافسية في قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2007-2017، وإذا قارنا إجمالي الصادرات الجزائرية من المنتجات النسيجية مع الدول العربية نجدها تمثل حوالي 0.60% من إجمالي صادرات. لذا من الواجب إعادة هيكلة هذا القطاع الاستراتيجي الهام وتشجيع الاستثمار في الأنشطة الفلاحية التي تمد القطاع بالمواد الأولية بهدف إنعاش الاقتصاد الجزائري وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي لا يزال قطاع الصناعات النسيجية لا يملك القدرة على المنافسة في السوق الجزائرية واكتساب ميزة تنافسية.

خاتمة

تعتبر التنافسية مؤشراً للقوة الاقتصادية ومدخلاً لاستمراريتها، فقوة أي دولة من قوة اقتصادها وبتفوقه على الاقتصاديات الأخرى وقدرته على المنافسة الداخلية والخارجية، يحتم على الحكومات الاهتمام بموضوع التنافسية والاستفادة من مفهومها حتى تتمكن من تحقيق التطوير والنمو.

ومع التغيرات التي شهدتها العالم، أصبح مفهوم تطوير القدرات التنافسية سواء على المستوى الجزئي أو الكلي ضرورة حتمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري نظراً للخلل الهيكلي الذي يعانيه، حيث رأينا من خلال دراسة وتحليل مؤشرات تنافسية الاقتصاد الجزائري انه رغم المراتب الأولى في مؤشر أداء الاقتصاد الكلي، إلا أنه مازال يصنف ضمن البلدان ذات القدرات التنافسية الضعيفة. وهو ما يحتم إجراء مختلف الإصلاحات الضرورية، وجعلها تصب في تطوير إنتاجية المؤسسات الاقتصادية وتوجيهها نحو التصدير، مما ينعكس على نمو الدخل الحقيقي للأفراد، وتحسين مستويات المعيشة لجميع المواطنين.

وعلى الرغم من الجهود الاستثمارية التي بذلت لم تصبح مؤسسات الصناعة النسيجية بعد قوة محركة للاقتصاد فهي لا تزال ناشئة تواجه منافسة شديدة على الصعيد العالمي، فقيمة الصادرات من الصناعات النسيجية لا تزال محدودة جداً باعتبار التصدير هو الأداة الرئيسية لزيادة معدل النمو الحقيقي في الوقت الذي تتزايد فيه الواردات بمعدلات عالية وهذا ما يعكس ضعفاً واضحاً في قدرتها التنافسية في قطاع الصناعات النسيجية.

مرّ قطاع النسيج في بلادنا مباشرة بعد إلغاء احتكار الدولة للاقتصاد بأزمة أعادته إلى سنوات من التخلف فيما عرف هذا النشاط في أسواق أخرى رواجاً، وبعد أن كانت للجزائر قاعدة في صناعة النسيج مشكلة من مؤسسات من القطاعين العام والخاص تحولت إلى سوق تتدفق فيها كميات غير طبيعية قادمة من بلدان أخرى جعلت من النسيج وإنتاج الألبسة قاطرة للنمو. برزت في السنوات الأخيرة مشاريع للنهوض بهذا القطاع، من بينها استثمارات بالشراكة الجزائرية الأجنبية مثل مركب غليزان مع متعامل تركي، بالموازاة مع تخصيص الدولة مرافقة ملموسة للمؤسسات التي لا تزال تحافظ على نشاطها ولو في ظروف صعبة أحياناً. لا يمكن تفسير سبب تأخر انجاز المشاريع المعلنة في وقت تواصل فيه المنتجات المستوردة فرض هيمنتها على السوق التي تحافظ على ارتفاع الطلب في ظل تحسن القدرة الشرائية خلال السنوات الأخيرة قبل أن يعود هاجس انهيار أسعار المحروقات، مما يؤدي بالضغط على القدرة الشرائية مجدداً.

أمام مؤشرات متناقضة في قطاع مطلوب في السوق محلياً وإقليمياً يمكن إعادة التكفل بملفه مجدداً ضمن رؤية صناعية جديدة تقوم على إعادة تثمين الموارد وتشخيص دقيق لواقع المؤسسات وضبط القدرات والاحتياجات من أجل إرساء عمليات استثمارية صغيرة ومتوسطة قابلة للاستمرار، مع انفتاح على مراكز التكوين في مختلف مهن الخياطة والتصميم بما يفتح الأفق أمام الابتكار لدخول السوق العالمية.

تتوفر قدرات في هذا المجال للانطلاق على أسس اقتصادية منسجمة تضمن ديناميكية النمو على امتداد السلسلة بانخراط متعاملين احترافيين في الميدان ويملكون الخبرة الكافية لتجسيد مشاريع يمكن السيطرة عليها وتحويلها إلى مساحات تنبض بالحياة من خلال إنتاج ما تطلبه

السوق المحلية وبالنوعية الجيدة وهذا أمر ليس مستحيلا إذا ما اتضحت الرؤية وتبينت إرادة قوية لاختراق جدار الاستيراد وتعويضه بالإنتاج، ولتكن البداية على الأقل بتلبية طلب الدخول المدرسي والأعياد.

حقيقة هناك مبادرات ملموسة في الساحة تقوم بها وحدات إنتاجية تابعة للخوادم غير أن الأسعار المطبقة لا تشجع على اقتنائها، مما يمهّد السبيل أمام المنتجات النسيجية المستوردة لتلعب لعبتها بضمان نسبة عالية من الربح الذي يجب أن يبقى في الجزائر يتداول بين المتعاملين في كافة جوانب قطاع النسيج بمن في ذلك المستوردون الذين ينبغي أن يدركوا مدى التداعيات التي تنجر في حالة تضييع منعرج الاستثمار المنتج والتحول نحو إنتاج القيمة المضافة وأشباع السوق والانتقال إثرها إلى التصدير

واستنادا إلى ما سبق، فإن مدى نجاح الجهود المبذولة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في قطاع الصناعات النسيجية المرحلة القادمة يعتمد على عنصرين أساسيين:

- تشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا رئيسيا للتمويل بالإضافة إلى كونه وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

- تنشيط قطاع التصدير الذي يعتبر محفزا للنمو الاقتصادي كونه يعمل على تحسين كفاءة استخدام الموارد والاستفادة من وفورات الحجم التي تساعد في التغلب على ضيق السوق المحلي، وذلك من خلال فتح الأسواق الجديدة وتحسين جودة المنتجات ونوعيتها بما يعزز من قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية. وفي

الأخير يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتمكين الاقتصاد الوطني من مواكبة متطلبات التوجه نحو عولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية.

- الاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من السلع والخدمات لتمكينها من الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال دراسة وتشخيص المعوقات والمشكلات التي تحد من قدرة هذه المنتجات على المنافسة، والعمل على إيجاد الحلول الناجعة لها بما يؤدي إلى تعزيز الميزة التنافسية لتلك المنتجات. فإنه من الضروري الإسراع في إنجاز مشروع دراسة التنافسية الجزائرية لتحديد مواطن الضعف والقوة والخروج بتوصيات لتعزيز مقدرتها التنافسية.

- مواصلة العمل على تحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي والاستفادة من الاتفاقيات التجارية التي تسهل عملية التبادل التجاري وفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية، لا بد من استكمال السياسات والإجراءات الكفيلة للتعامل مع متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية بكفاءة.

- ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح والتطوير الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين وتحسين مستويات الإدارة بهدف تعزيز فرص النجاح أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على مواجهة متطلبات المرحلة القادمة.

- تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز شراكته مع القطاع العام من جهة، واقتصار دور الحكومة على معالجة التشوهات التي تعيق عمل آلية السوق وحماية المنافع الاجتماعية من جهة أخرى.
- إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية والمحافظة عليها إنما يتطلب تناغما وتكاملا في الأداء بين الإنسان والمؤسسات الإنتاجية، وأجهزة الدولة، وبين النشاط التعليمية والإطار التشريعي في الداخل، والجهد التسويقي والوعي الكامل والدائم بكل المستجدات على الساعة العالمية في ذات الوقت ومن ثم لا يمكن القول بأن القدرة التنافسية لدولة ما يمكن أن تزيد على سبيل المثال بناء على نشاط اقتصادي بذاته يعمل كجزيرة منعزلة أو بتراجع مطلق في دور الدول وإنما هو التناغم والتنافس والتكامل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1) د. عيسى محمد الغزالي، "القدرة التنافسية وقياسها"، المعهد العربي للتخطيط، 2003.
- 2) مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 3) عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغير قواعد اللعبة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.
- 4) محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 6، 2003.
- 5) فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي -مؤسسة شباب الجامعة-، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000
- 6) محمد العكة، إدارة الاعمال الدولية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2010
- 7) عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001،
- 8) سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الكتاب الأول، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005،

(9) على التوفيق الصادق، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية،

صندوق النقد العربي، أبو ظبي، نوفمبر، 2000

(10) نيفين حسيت شمت، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية، طبعة

1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010

(11) بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، ترجمة صباح ممدوح

كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012

مقالات

(1) جمال خنشور، حمزة العوادي، نحو صياغة استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 7،

جويلية، 2014

(2) خبراء النسيج في مصر: الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات 1994 على

التجارة العالمية في المنتجات النسيجية - ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر جامعة الدول

العربية في اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية

- القاهرة، 4 - 7 يوليو 1994

(3) بلقاسم العباس، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، دورية جسر التنمية، العدد

75، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2008.

4) صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات: ملخص الاتفاقية الانتقالية لتحرير التجارة الدولية في المنتجات النسيجية - الإدارة العامة للبحوث والعلاقات الخارجية - الربع الأول، 1994

5) منير نوري، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، العدد 01، 2006

6) زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد التجريبي، السنة الأولى، السادس الثاني، 2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص 119.

تقارير

- 1) المرصد الوطني للتنافسية، التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبيئة تخطيط الدولة، 2008.
- 2) تقرير القافلة، أعمدة التنافسية الاثنا عشر من تقرير التنافسية العالمية 2013-2014، 2018/07/02، www.qafilah.com

3) تقرير التنافسية العالمية لسنة 2017-2018

4) تقرير التنافسية العالمية لسنة 2016-2017

ملتقيات

- (1) جمال الدين سحنون، حمدي معمر، تحليل التنافسية على مستوى القطاع الصناعي، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 8-9 نوفمبر، 2010
- (2) عائشة عميش، علي حداد، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف، 8-9 نوفمبر 2010
- (3) مسعود بن مويزة، الإبداع التكنولوجي لتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية ، ملتقى آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأغواط ، 13-14 نوفمبر 2006
- (4) إبراهيم العيسوي، التنافسية الوطنية والتنمية الشاملة، ورقة مقدمة إلى ندوة: التنافسية والتنمية والتفتح الاقتصادي – التحديات والرهانات، التي عقدت في تونس يومي 23 و24 أكتوبر 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003
- (5) مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول: البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل، يوم 25 افريل 2016
- (6) ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر العلمي الثاني " سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، 14-15 مارس 2004، ص 6-7

مذكرات

- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
- مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر- مقارنة ببعض الدول العربية-، دكتوراه، بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، تلمسان، 2018
- حنان جودي، استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية و الاندماج في الاقتصاد التنافسي - دراسة حالة الجزائر -، دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2016
- مرابط سليمان، الذكاء الاقتصادي والقيمة التنافسية للمعلومة – دراسة حالة قطاع النسيج والملابس الجزائري – مرابط سليمان، دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015

المواقع

- الأمم المتحدة للتنمية والتجارة
- المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك
- الديوان الوطني للإحصائيات
- البنك الدولي

➤ موقع الاقتصاد التجاري

➤ المنظمة العالمية للتجارة

➤ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

➤ بنك الجزائر

➤ البنك الدولي

➤ صندوق النقد الدولي

المراجع باللغة الأجنبية

Les livres

- 1) Andreas Mitschke, **The Influence of National Competition policy on the International Competitiveness of Nations**, Physica verlag Heidelberg, Germany, 2008.
- 2) D.E.Morris And M.D Crosby : Quality requirments for textiles and clothing in Europe , International - Trade , FORUM - 2 – 1995.
- 3) Marcelo Raffaelli : Some Conisiderations on The Multi - Fibere Arrangment : Past, -Present, And Future, The International.

4) Ralph Byrns. “Comparative Advantage and Absolute Advantage”.2011

5) Schneider. F. and BS Frey, Economic and political direct investment, world development, 13 feb 1985.

Les Rapports :

- UNCTAD, world investment report (2007 – 2017), UN, New York & Geneva.
- Rapports Annual of FMI,
- Rapports annual of OPEC, 2007-2017.